أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة
الاثنين
13 أبريل 2026م
25 شوال 1447هـ
75

وتبـــدَّدَ حلمُ الشرعيّةِ

كشف مؤتمر برلين الذي ينعقد برعاية « الخماسية» بوضوح أن لا شرعية لأي طرف يدّعي تمثيل البلاد عبر فوهة البندقية، وأن الحرب نفسها فقدت أي مشروعية سياسية أو أخلاقية. لم يعد الصراع قابلاً للتبرير، بل بات عبئاً على الدولة والمجتمع والعالم. وفي هذا السياق، عرّى المؤتمر أوهام التفويض، مؤكداً أن الطريق الوحيد للشرعية يمر عبر المدنيين، لا عبر استمرار حرب بلا معنى.

عامٌ رابع من الدم

مع حلول يوم الأربعاء، تطوي الحرب في السودان عامها الثالث، وتدخل عامها الرابع مثقلةً بأوزار الدم، والخراب، وانهيار ما تبقى من بنية الدولة والمجتمع. ثلاث سنوات لم تكن مجرد زمن عابر، بل كانت اختباراً قاسياً لفكرة الدولة نفسها: هل يمكن للسودان أن يظل وطناً جامعاً، أم أنه يتشظى تحت وطأة السلاح، والغرائز، والمصالح الضيقة؟

المفارقة المؤلمة أن هذه الحرب، التي كان يفترض أن تنطفئ سريعاً تحت ضغط الكلفة الإنسانية والسياسية، تحولت إلى ما يشبه "الاستثمار المفتوح" في الفوضى. لا أحد انتصر، ولا أحد يملك حتى مؤشرات نصر. ومع ذلك، لا يزال هناك من يتحدث بثقة غريبة عن الحسم العسكري، وكأن ثلاث سنوات من الاستنزاف لم تكن كافية لإثبات عبث هذا الرهان.

في هذا السياق، يأتي مؤتمر دعم السودان في برلين، لا باعتباره حدثاً دبلوماسياً عادياً، بل كمرآة تعكس صراع الإرادات حول مستقبل البلاد: إرادة تريد وقف الحرب، ولو بالحد الأدنى من التوافق، وإرادة أخرى تسعى لإدامتها، أو على الأقل تعطيل أي مسار يمكن أن يقود إلى إنهائها.

ليس صدفة أن يتزامن دخول الحرب عامها الرابع مع تصاعد محاولات التشويش على هذا المؤتمر. فكل جهد دولي أو مدني يهدف إلى تعزيز أصوات السلام، يُنظر إليه من قبل معسكر الحرب كتهديد مباشر. هؤلاء لا يخشون فقط من نتائج المؤتمر، بل من رمزيته: أن يجتمع مدنيون، وسياسيون، وفاعلون دوليون حول طاولة واحدة، ليقولوا إن الحرب ليست قدراً.

ما جرى من محاولات منظمة لإفشال الاجتماع، سواء عبر الضغط السياسي أو التحشيد في الشارع الأوروبي، يكشف عن حقيقة أكثر عمقاً: هناك من باتت مصلحته مرتبطة باستمرار الحرب. هؤلاء لا يعيشون مأساتها اليومية، ولا يدفعون ثمنها من دمائهم أو بيوتهم، لكنهم يدركون أن السلام سيعني نهاية أدوارهم، وانكشاف حساباتهم.

الرهان على السلاح بعد ثلاث سنوات لم يعد مجرد خطأ تقديري، بل أصبح موقفاً أخلاقياً إشكالياً. فكل يوم إضافي في هذه الحرب يعني مزيداً من القتلى، ومزيداً من النازحين، ومزيداً من التآكل في فكرة الوطن. الحديث عن "النصر" في هذا السياق يبدو أقرب إلى إنكار الواقع منه إلى قراءة موضوعية له.

وفي المقابل، لا يمكن أيضاً إضفاء رومانسية زائدة على مؤتمرات الخارج. برلين ليست عصا سحرية، ولن توقف الحرب ببيان أو توصية. لكنها، رغم ذلك، تمثل مساحة نادرة لإعادة ترتيب النقاش حول السودان خارج منطق البنادق. إنها محاولة لإعادة الاعتبار للسياسة، بعد أن تم إقصاؤها لصالح العنف.

أهمية مؤتمر برلين لا تكمن فقط في ما سيصدر عنه، بل في من حضر ومن غاب. فالحضور المدني، بكل تبايناته، يشير إلى أن هناك كتلة سودانية – وإن كانت مشتتة – لا تزال تؤمن بإمكانية الحل السياسي. أما الغياب أو العرقلة، فهو في حد ذاته موقف سياسي، يعكس تمسكاً بخيار الحرب أو على الأقل رفضاً للتنازل.

هنا تتقاطع رمزية الزمن مع رمزية المكان. دخول الحرب عامها الرابع يعني أن كل المبررات الأولية قد سقطت. لم يعد ممكناً تبرير القتال بشعارات انتقالية أو مخاوف أمنية أو حتى صراعات نفوذ. ما تبقى هو واقع مكشوف: حرب بلا أفق. وفي برلين، يُطرح السؤال نفسه بشكل مختلف: هل يمكن بناء حد أدنى من التوافق لوقف هذا النزيف؟

الإجابة، حتى الآن، ليست حاسمة. لكن المؤكد أن أي جهد – مهما كان محدوداً – يهدف إلى تقوية صوت السلام، هو خطوة في الاتجاه الصحيح. وفي المقابل، فإن أي محاولة لإفشال هذه الجهود، هي إطالة مباشرة لمعاناة السودانيين.

الرهان الحقيقي اليوم ليس على من يكسب الحرب، بل على من يملك الشجاعة لإنهائها. وهذه الشجاعة لا تتطلب فقط قراراً سياسياً، بل تحولاً في الخطاب، وفي طريقة التفكير. فالحرب، في جوهرها، ليست مجرد صراع عسكري، بل هي أيضاً سردية يتم إنتاجها وتغذيتها يومياً.

من هنا، فإن معركة برلين – بمعناها الرمزي – هي أيضاً معركة سرديات: بين من يقول إن الحرب ضرورة، ومن يقول إنها كارثة يجب أن تتوقف. وبين من يرى في التفاوض ضعفاً، ومن يراه شجاعة.

ثلاث سنوات كانت كافية لتجريب كل الخيارات الخاطئة. وربما يكون العام الرابع فرصة أخيرة لتجريب الخيار الصحيح: وقف الحرب. ليس لأن الظروف مثالية، بل لأن البديل هو استمرار الانهيار.

في النهاية، لا يمكن لبلد أن يعيش إلى الأبد في حالة حرب. والسودان، بكل تاريخه وتعقيداته، يستحق أكثر من هذا المصير المفتوح على الخراب. وبين ذكرى الحرب ومؤتمر برلين، يقف السؤال معلقاً: هل يتقدم صوت العقل أخيراً، أم يظل الرصاص هو اللغة الوحيدة

الغلاف

وجهات نظر

ما بين حربين...
والنتيجة الواحدة للإسلام السياسي — وجدي كامل — 16

مؤتمر برلين..
حين يرفض حفّارو الأزمات دفن المأساة — حيدر المكاشفي — 19

في الرد العادل على مقال، محمد الامين عبدالنبي
السودان ومنزلق الفصل السابع — منعم عمر — 28

التعديلات الأخيرة..
وإعادة تموضُع فلول النظام البائد — الهادي الشواف — 31

برلين..
حين تُدار الحرب بدل أن تُوقف — حاتم أيوب ابوالحسن — 42

النخب وإفشال الدولة السودانية
قراءة في جذور الأزمة ومسارات الإصلاح — عادل يعقوب أحمدنور — 44

بورتسودان.. سقط السقف وبقي الصوت — جالا زهاء — 49

ما يحدث في السودان لن يبقى حبيساً في السودان — مو ابراهيم — 53

البرهان يهزم قمة الجيش ويغيب الكباشي:
إعادة ضبط أم كسر توازنات؟ — إبراهيم هباني — 55

مصر والسودان..
علاقة أزلية تختبر اليوم في جسد النازح — يوسف الغوث — 63

الى ابن المآل حين يطرد الجمال — مؤيد الأمين — 65

أجيال السودان وإهدار التعليم 9
التعليم بين الحكاية والسياسة.. كيف
نعيد بناء المعنى؟ — عثمان يوسف خليل — 74

المواطن يئن..
أزمة خبز غير مسبوقة في السودان — 04

«الوقـــود»
حلم بعيد المنال في الخرطوم — 07

"مؤتمر برلين":
الأرض تهتز تحت أقدام المتشددين — 10

نزيف الكوادر الطبية... الحرب تعمق أزمة هجرة الأطباء في السودان — 22

آلاف النازحين في النيل الأزرق يواجهون مصيرًا مجهولاً — 25

كوستي بين فوضى القوات النظامية وتصاعد السرقات والنهب: من يحمي المواطن؟ — 34

الحرب تفاقم أزمة الري الطويلة الأمد لمزارعي السودان — 38

عاد معتذراً.. النور تحت قباب الظلام — 46

ستة استنتاجات من قصة قرار ترامب الذهاب إلى الحرب مع إيران — 57

التشكيلية مُنى عثمان شوربجي:
لا أنتمي إلى مدرسة واحدة.. — 67

تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE COMPANY IS SITUATED AT:
UGANDA, CENTERAL, KAMPALA, CENTERAL DIVISION, BUKESA, NSALO
POSTAL ADDRESS 177732 KAMPALA GPO

رئيس التحرير
عثمان فضل الله

أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة

المواطن يئن.. أزمة خبز غير مسبوقة في السودان

ملخص

تشهد الأسواق السودانية موجة غلاء حادة، تفاقمت بعد الزيادة الكبيرة في أسعار الوقود، ما انعكس مباشرة على تكاليف النقل وأسعار السلع الأساسية، وفي مقدمتها الخبز. وارتفع سعر أربعة أرغفة إلى نحو 1000 جنيه، في ظل تدهور الأوضاع المعيشية واستمرار الحرب.

يشكو المواطنون من صعوبة متزايدة في تأمين احتياجاتهم اليومية، حيث بات الخبز عبئًا على ميزانيات الأسر. ويقول مواطنون إنهم اضطروا لتقليل الاستهلاك أو استبدال الخبز ببدائل أقل كلفة، في ظل غياب الدخل المستقر وارتفاع الأسعار المستمر.

يؤكد أصحاب المخابز أن ارتفاع أسعار الدقيق والوقود وانقطاع الكهرباء جعل التشغيل أكثر صعوبة، مع عدم تغطية التسعيرة الرسمية لتكاليف الإنتاج. وقد أُجبرت بعض المخابز على الإغلاق، فيما يعمل بعضها الآخر بخسائر أو تحت ضغط كبير.

تشير تقديرات أممية إلى أن نحو 19 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد في السودان، وسط تحذيرات من تفاقم الأزمة مع استمرار الحرب وتراجع الإنتاج المحلي واعتماد البلاد على الاستيراد، ما يجعل الخبز مؤشرًا مباشرًا على عمق الأزمة الاقتصادية والمعيشية.

«تشهد الأسواق في السودان موجة غلاء غير مسبوقة، تفاقمت حدتها خلال الأيام الأخيرة عقب الزيادة الكبيرة في أسعار الوقود.»

أفق جديد

تشهد الأسواق في السودان موجة غلاء غير مسبوقة، تفاقمت حدتها خلال الأيام الأخيرة عقب الزيادة الكبيرة في أسعار الوقود، والتي انعكست مباشرة على تكاليف النقل وأسعار السلع الأساسية، وفي مقدمتها الخبز، الذي يُعد الغذاء الرئيسي لغالبية المواطنين.

وبحسب التسعيرة الرسمية، ارتفع سعر الخبز بشكل لافت، حيث حُدد سعر أربعة أرغفة بنحو 1000 جنيه سوداني، في زيادة أثقلت كاهل الأسر التي تعاني أصلًا من تدهور أوضاعها المعيشية، في ظل استمرار الحرب.

في المقابل، يواجه المواطنون صعوبة متزايدة في تأمين احتياجاتهم اليومية. تقول فاطمة محمد، وهي أم لخمسة أطفال في حديثها لـ«أفق جديد»: «كنا نشتري الخبز بسهولة، الآن أصبحنا نحسب كل رغيفة، أحيانًا نضطر لتقليل الوجبات أو استبدال الخبز بأشياء أقل تكلفة».

أما محمد عثمان، موظف فقد عمله بسبب الحرب، فيصف الوضع بأنه «كارثي». ويضيف في حديثه لـ«أفق جديد»: «لا يوجد دخل ثابت، والأسعار ترتفع كل يوم. الخبز وحده أصبح يكلف جزءًا كبيرًا من المصروف اليومي».

تحديات كبيرة

يقول أحمد عبد الله، صاحب مخبز في أم درمان، في حديثه لـ«أفق جديد»، إن الزيادات الأخيرة وضعتهم أمام تحديات كبيرة، وتكلفة الدقيق ارتفعت بشكل مستمر، وكذلك الوقود المستخدم في الترحيل. حتى الكهرباء غير مستقرة، ونضطر أحيانًا لاستخدام الحطب لتشغيل الأفران، وهذا يزيد التكلفة أكثر.

ويضيف أن التسعيرة الرسمية لا تغطي في كثير من الأحيان تكاليف الإنتاج الفعلية، ما يضع أصحاب المخابز بين خيارين أحلاهما مر، إما الالتزام بالسعر وتحمل الخسائر، أو رفع الأسعار بشكل غير رسمي والمخاطرة بالمساءلة.

بينما أشار يوسف القنديل، صاحب مخبز آخر في مدينة بحري، إلى أن بعض المخابز أغلقت أبوابها بالفعل، وقال في حديثه لـ«أفق جديد»: «هناك مخابز لم تعد قادرة على الاستمرار، وانقطاع الكهرباء وارتفاع أسعار الدقيق والوقود يجعل العمل شبه مستحيل».

ورأى الأستاذ في علم الاقتصاد، عمر عباس،

«ارتفع سعر الخبز بشكل لافت، حيث حُدد سعر أربعة أرغفة بنحو 1000 جنيه سوداني.»

إن البلاد تشهد البلاد في الفترة الأخيرة أزمة حادة في أسعار الخبز، تعود إلى مجموعة من العوامل المتداخلة، من أبرزها ارتفاع تكلفة استيراد القمح نتيجة لتقلبات سعر الصرف، وزيادة تكاليف النقل والإنتاج، بالإضافة إلى تراجع الدعم الحكومي المباشر أو غير المباشر لهذه السلعة الأساسية، كما ساهمت الاضطرابات في سلاسل الإمداد وضعف البنية التحتية في تفاقم الأزمة.

وأضاف عباس في حديثه لـ«أفق جديد»، «من الناحية الاقتصادية، فإن الخبز يُعد سلعة أساسية ذات طلب غير مرن، مما يعني أن ارتفاع أسعاره يؤثر بشكل مباشر على مستوى معيشة المواطنين، خاصة ذوي الدخل المحدود، ويؤدي ذلك إلى زيادة معدلات التضخم وتدهور القوة الشرائية، مما قد ينعكس سلبًا على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي».

لافتًا إلى أن غياب سياسات فعالة لضبط الأسواق والرقابة على الأسعار، إلى جانب ضعف الإنتاج المحلي من القمح، يزيد من اعتماد البلاد على الاستيراد، وبالتالي تعرضها للصدمات الخارجية.

أزمة مركبة

ومنذ اندلاع الحرب، توقف الإنتاج المحلي من القمح بشكل شبه كامل، ما دفع الحكومة إلى زيادة الاعتماد على استيراد الدقيق لتغطية الطلب المحلي. ومع ارتفاع تكاليف الاستيراد والنقل، انعكس ذلك بشكل مباشر على أسعار الخبز والمواد الغذائية الأخرى.

كما أدى النزاع إلى فقدان ملايين السودانيين وظائفهم ومصادر دخلهم، الأمر الذي فاقم من حدة الأزمة الاقتصادية، وجعل شريحة واسعة من السكان غير قادرة على مجاراة الارتفاع المستمر في الأسعار.

وحسب بيان صادر عن برنامج الأغذية العالمي في 9 أبريل الجاري، «يُقدّر عدد من يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد بنحو 19 مليون شخص، مما يجعل السودان أكبر أزمة جوع إنسانية في العالم».

وذكر البيان الذي تلقته «أفق جديد»: «في العام الماضي، وصل برنامج الأغذية العالمي إلى 12 مليون شخص بمساعداته في السودان، ونجح في الحد من المجاعة في عدة مناطق. تُهدد أزمة التمويل الهائلة التي يواجهها البرنامج

«هناك مخابز لم تعد قادرة على الاستمرار، وانقطاع الكهرباء وارتفاع أسعار الدقيق والوقود يجعل العمل شبه مستحيل.»

«يُقدّر عدد من يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد بنحو 19 مليون شخص، مما يجعل السودان أكبر أزمة جوع إنسانية في العالم.»

هذه المكاسب الهشة. تتناقص مخزونات الغذاء في البلاد، ومن المتوقع أن تنفد خلال أسابيع. يحتاج البرنامج بشكل عاجل إلى أكثر من 600 مليون دولار أمريكي لمواصلة عمليات إنقاذ الأرواح خلال الأشهر الستة المقبلة».

ويرى مراقبون أن استمرار الحرب، إلى جانب غياب الاستقرار الاقتصادي، ينذر بمزيد من التدهور في الأوضاع المعيشية، خاصة في ظل الاعتماد الكبير على الواردات وضعف البنية التحتية.

مستقبل غامض

تسببت الحرب التي اندلعت منتصف أبريل 2023 في انهيار اقتصادي حاد، تمثل في انكماش الناتج المحلي، فقدان 80% من إيرادات الدولة، وانهيار العملة الوطنية لأكثر من 3600 جنيه للدولار، وأدت إلى تدمير البنية التحتية، توقف الإنتاج الزراعي والصناعي، وتصاعد البطالة والفقر وانعدام الأمن الغذائي لأكثر من نصف السكان.

في ظل هذه المعطيات، يبقى الخبز مؤشرًا واضحًا على عمق الأزمة التي يعيشها السودان اليوم. وبين ارتفاع التكاليف وتراجع القدرة الشرائية، يجد المواطن نفسه في مواجهة يومية مع تحديات البقاء، بينما يترقب الجميع أي انفراجة قد تخفف من وطأة هذه الأزمة المتفاقمة

صرخة في مدينة قاحلة..

«الوقـــــود»

حلم بعيد المنال في الخرطوم

ملخص

تعاني الخرطوم من أزمة وقود حادة جعلت الحصول عليه حلماً بعيد المنال، حيث يقف المواطنون لساعات طويلة في طوابير، وسط تدهور المواصلات وارتفاع تكاليف المعيشة، ما يعكس تفاقم الأوضاع بسبب الحرب المستمرة.

أدت الأزمة إلى شلل جزئي في قطاع النقل، إذ توقفت العديد من الحافلات بسبب نقص الجازولين وارتفاع أسعاره في السوق السوداء، مما أجبر المواطنين على الانتظار الطويل أو التزاحم الشديد، في مشاهد تعيد إلى الأذهان أزمات سابقة.

ارتفعت أسعار الوقود بشكل كبير، حيث تجاوز سعر الجالون في السوق الموازي 50 ألف جنيه، ما جعل تشغيل المركبات غير مجدٍ اقتصادياً، ودفع كثيراً من السائقين إلى التوقف عن العمل في ظل غياب تدخل حكومي فعال.

امتدت تداعيات الأزمة إلى الخبز وقطاعات أخرى، بسبب تعطل نقل الدقيق واعتماد المخابز على الوقود، بينما يواصل المواطنون المطالبة بحلول عاجلة، في ظل تناقض بين تأكيدات الحكومة باستقرار الإمداد والواقع المتأزم على الأرض.

«في شوارع الخرطوم، تتلاشى الأماني تحت وطأة أزمة وقود خانقة، تترك المواطنين في طوابير طويلة ومعاناة يومية.»

أفق جديد

في شوارع الخرطوم، تتلاشى الأماني تحت وطأة أزمة وقود خانقة، تترك المواطنين يعانون في طوابير طويلة، ومواصلات متهالكة، وخبز مكلف. الأزمة التي طالت، تفاقمت معاناة الناس، وألقت بظلالها القاتمة على مستقبلهم. أصبح الوقود حلماً بعيد المنال، والانتظار لساعات طويلة في محطات الوقود هو الواقع المرير الذي يواجهه كل سوداني.

وتشهد ولاية الخرطوم أزمة وقود حادة، حيث تصطف المركبات في طوابير طويلة أمام محطات الخدمة التي توقّف بعضها عن العمل جزئياً. الأزمة أدت إلى ارتفاع أسعار الوقود في السوق السوداء، وتأثرت بذلك حركة المواصلات والخبز.

الركوب بالشباك

أفاد أحمد النور لـ«أفق جديد» أنه اضطر للوقوف لأكثر من 3 ساعات في انتظار حافلة تقله إلى منزله من سوق صابرين، موضحاً أن الانتظار الطويل ناجم عن امتناع بعض أصحاب الحافلات عن العمل بسبب عدم توفر الجازولين. وأضاف أن القلة التي تعمل من الحافلات لا تكفي أعداد المواطنين، مما أجبرهم على ركوب المواصلات عبر «الشباك» للحصول على مقعد.

مشاهد سابقة

وأعاد هذا المشهد إلى أذهان السودانيين أزمة المواصلات قبل الإطاحة بنظام الرئيس المخلوع عمر البشير، الذي أطاحت به ثورة ديسمبر المجيدة في 2019. ويخشى السودانيون من تكرار هذا المشهد في ظل عدم وجود حلول تلوح في الأفق بسبب استمرار الحرب المدمرة.

«اصطفاف المركبات أمام المحطات وتوقف بعضها عن العمل فاقم أزمة المواصلات بشكل غير مسبوق.»

ارتفاع أسعار الوقود

ويعزو أصحاب المركبات التي تعمل في خطوط المواصلات في ولاية الخرطوم توقف بعضها عن العمل جزئياً إلى نقص وقود الديزل في الطلمبات، حيث يصطف أمامها مئات العربات، مما يفاقم الأزمة.

إبراهيم الضو، صاحب حافلة في خط صابرين-صالحة، قال لـ«أفق جديد»: عدم توفر الوقود وارتفاع سعره في السوق السوداء زاد من معاناة المواطنين وأصحاب الحافلات. وأضاف أن هذا الوضع انعكس سلباً على قطاعات واسعة من الشعب السوداني الذي يعاني طوال السنوات الثلاثة الماضية بسبب الحرب.

وأشار الضو إلى أن الحكومة لم تتدخل لحل الأزمة ومحاربة السوق الموازي الذي ينشط بشكل كبير هذه الأيام. وأكد أن سعر جالون الوقود في السوق الموازي ارتفع لأكثر من 50 ألف جنيه، أي بزيادة نحو 20 ألف جنيه (ما يعادل 5 دولار).

تغطية التكاليف

من جهته، وافق وسائق عربة نقل الضو الرأي، وقال إنه وقف ليومين متتاليين أمام محطة وقود بغرب أم درمان مما عطل عمله تماماً. وأشار إلى أن تعرفة المواصلات لم تعد تغطي التكاليف، ما اضطر عدداً كبيراً من زملائه إلى إيقاف مركباتهم حتى تُحل الأزمة أو تتدخل الحكومة لمعالجة الارتفاع الذي أصبح فوق طاقة الجميع.

وعلى الرغم من تأكيدات سابقة لوزارة النفط بأن إمدادات الوقود تسير بصورة طبيعية، إلا أن الأزمة تفاقمت خلال الأيام الماضية، واستمرت رغم ارتفاع الأسعار.

تأثير على الخبز

ولم تقتصر أزمة الوقود على خطوط المواصلات فقط، بل أثرت بشكل مباشر على الخبز، حيث أصبح سعر 4 رغيفات 1000 جنيه. وعزا صاحب المخبز منذر التوم في حديثه لـ«أفق جديد» ذلك إلى انعدام الوقود الذي أدى إلى توقف مركبات الشحن لنقل إمداد الدقيق في صفوف المحطات. وأضاف أن عمل المخابز يعتمد على الوقود لتشغيل مولدات الكهرباء، خاصة مع قطوعات الكهرباء المتكررة.

«ارتفاع أسعار الوقود في السوق السوداء زاد من معاناة السائقين والمواطنين على حد سواء.»

«سعر جالون الوقود تجاوز 50 ألف جنيه، ما جعل تشغيل المركبات غير مجدٍ اقتصادياً.»

«تعرفة المواصلات لم تعد تغطي التكاليف، مما دفع العديد من السائقين إلى إيقاف العمل.»

اصطفاف المركبات

ورصد محرر «أفق جديد» اصطفاف عشرات العربات أمام عدد من محطات الوقود، في حين تشهد بعض الخطوط أزمة مواصلات حادة. ويخشى المواطنون من زيادة الأسعار، مما يفاقم معاناتهم المستمرة منذ نحو ثلاثة أعوام بسبب الحرب.

ورغم الجهود الحكومية لتوفير الوقود، لا تزال الأزمة مستمرة، مما يؤثر سلباً على الحياة اليومية. ويطالب المواطنون بتدخل عاجل لمعالجة الأزمة وتحسين الوضع الاقتصادي.

وكانت وزارة النفط قد أوضحت في بيان سابق أن حرب الخليج لا تؤثر على إمدادات الوقود، مؤكدة أن الإمداد مؤمّن حتى يونيو المقبل، مشيرة إلى وصول 10 بواخر إلى ميناء بورتسودان يجري تفريغها حالياً.

معالجة الأزمة

يأمل المواطنون أن يؤدي الاتفاق بين إيران وأمريكا لوقف الحرب لمدة أسبوعين إلى معالجة أزمة الوقود في السودان، وتخفيض أسعار المواصلات والخبز إلى مستوياتها السابقة، مما يخفف من معاناة المواطنين التي استمرت لنحو ثلاث سنوات بسبب حرب منتصف أبريل 2023.

دعاة وقف الحرب يتقدمون... وانهيار وهم الشرعية

"مؤتمر برلين": الأرض تهتز تحت أقدام المتشددين

ملخص

يستعد المجتمع الدولي لعقد مؤتمر برلين حول السودان في سياق حرب دخلت عامها الرابع، مع تصاعد كلفتها الإنسانية والسياسية إلى مستويات غير قابلة للاستمرار. ويعكس تصميم المؤتمر، عبر مساراته الثلاثة (السياسي، الإنساني، والمدني)، تحوّلًا لافتًا في مقاربة الأزمة، من التركيز على الفاعلين العسكريين إلى توسيع الدور الدولي والمدني في البحث عن مخرج للحرب.

يقوم المؤتمر على فكرة تجاوز أطراف الصراع أكثر من جمعهم، في ظل قناعة متزايدة بأن انتظار توافقهم لم يعد عمليًا. كما يشير غيابهم عن الدعوة إلى تآكل مفهوم "الشرعية" المرتبط بالسيطرة العسكرية، مقابل محاولة بناء ضغط دولي منسق لدفع نحو وقف إطلاق النار وفتح مسارات سياسية جديدة.

ويرى عبد الله حمدوك أن إشراك القوى المدنية يمثل تحولًا مهمًا، لكنه لا يغيّر حقيقة أساسية مفادها استحالة الحسم العسكري. ويشدد على أولوية المسارات الإنسانية وحماية المدنيين، في ظل كارثة متفاقمة، مع الإقرار بأن فرص تحقيق اختراق سياسي سريع لا تزال محدودة، رغم أهمية المبادرات المطروحة.

في المقابل، يبرز المسار المدني كأكثر عناصر المؤتمر إثارة للجدل، إذ يُنظر إليه كمؤشر على صراع أوسع بين مشروعين: أحدهما يدفع نحو حل سياسي مدني، والآخر يراهن على استمرار الحرب. وبين الشكوك والرهانات، يظل مؤتمر برلين خطوة محدودة لكنها دالة على تحوّل تدريجي، حيث لم يعد استمرار الحرب خيارًا مقبولًا كما كان.

تستعد برلين لاحتضان مؤتمر لا يشبه ما سبقه كثيراً بقدر ما يحاول أن يتجاوز إخفاقات الماضي.»

أفق جديد

في لحظةٍ تبدو فيها الحرب في السودان وكأنها فقدت حتى مبرراتها الأولى، تستعد برلين لاحتضان مؤتمر لا يشبه ما سبقه كثيراً بقدر ما يحاول أن يتجاوز إخفاقات الماضي. ليس لأن العالم أصبح أكثر حكمة، بل لأن الكلفة الإنسانية والسياسية للحرب بلغت حداً لم يعد يسمح بالمناورة.

بعد غدٍ الأربعاء، تنطلق أعمال مؤتمر السودان في العاصمة الألمانية، موزعة على ثلاثة مسارات: سياسي وزاري، إنساني، ومدني. تركيبة تبدو للوهلة الأولى تقليدية، لكنها في حقيقتها تعكس تحوّلاً في مركز الثقل: من الفاعلين العسكريين إلى دوائر الضغط الدولي والمجتمع المدني.

هكذا تبدو برلين وهي تستعد لاستقبال مؤتمر السودان، لا كمنصة تفاوض تقليدية، بل كمسرح لمحاولة نقل مركز القرار من الميدان إلى السياسة، ومن السلاح إلى الضغط الدولي.

المؤتمر، بحسب منظموه ومشاركين فيه لا يقوم على فكرة جمع الخصوم بقدر ما يقوم على تجاوزهم. ثلاثة مسارات تتحرك بالتوازي ، لكن الخيط الذي يشدها جميعاً هو إدراك متأخر بأن انتظار توافق طرفي الحرب لم يعد خياراً عملياً. فالعالم، الذي ظل طويلاً أسير معادلة "لا حل دون الفاعلين العسكريين"، يبدو وكأنه بدأ يختبر معادلة معاكسة: لا نهاية للحرب إذا ظل الحل رهينة لهم.

في القاعة الوزارية، حيث تجتمع أطراف أوروبية وأفريقية فاعلة، لا يدور الحديث فقط عن وقف إطلاق النار، بل عن كيفية صناعة ضغط حقيقي على من يملكون قرار استمرار الحرب. ليست هذه أول مرة تُطرح فيها الفكرة، لكن الجديد هو السياق؛ حربٌ تدخل عامها الرابع، واقتصاد منهك، وإقليم قلق، ومجتمع دولي لم يعد قادراً على تحمّل كلفة اللامبالاة. هنا، يصبح التنسيق بين ما يُعرف بالرباعية والخماسية أكثر من مجرد تناغم دبلوماسي، بل محاولة لبناء كتلة ضغط عابرة للمصالح المتباينة.

غير أن أكثر ما يمنح المؤتمر دلالته طيقا لتصريحات من تيارات مختلفة خرجت من قاعات الاجتماع التحضيري في اديس ابابا الذي انهى اعماله امس ليس ما يجري داخله، بل ما يحدث خارجه. غياب طرفي الصراع عن الدعوة ليس تفصيلاً إجرائياً، بل إشارة صريحة إلى أن

«الكلفة الإنسانية والسياسية للحرب بلغت حداً لم يعد يسمح بالمناورة.»

«الغذاء نفسه أصبح يُستخدم كسلاح ضمن معادلة الصراع.»

العالم بدأ يتعامل معهما بوصفهما جزءاً من المشكلة، لا بوصفهما المدخل الحصري للحل. هذه هي اللحظة التي يبدأ فيها مفهوم "الشرعية" بالتآكل؛ حين تفقد السيطرة العسكرية قدرتها على فرض الحضور السياسي.

تحول كبير

في حديثٍ يوازي في أهميته توقيت انعقاد المؤتمر نفسه، قدّم عبد الله حمدوك قراءةً أقرب إلى التشخيص منها إلى الموقف، وهو يتحدث عشية توجهه إلى برلين، واضعاً المؤتمر في سياقه الأوسع لا بوصفه حدثاً معزولاً، بل محطة ضمن مسار دولي متعثر يبحث عن نقطة ارتكاز جديدة.

يرى حمدوك أن مجرد إشراك القوى المدنية بصورة رسمية هذه المرة يمثل تحولاً مهماً في مقاربة المجتمع الدولي للأزمة السودانية، بعد أن ظل هذا الصوت غائباً أو مهمشاً في محطات سابقة مثل باريس ولندن، حيث جرت النقاشات في غياب من يُفترض أنهم أصحاب المصلحة الأوسع في إنهاء الحرب. غير أن هذا التحول، في نظره، لا يعني بالضرورة أن الطريق أصبح معبّداً، بل يعكس إدراكاً متأخراً بأن استبعاد المدنيين كان أحد عوامل فشل تلك الجهود في بناء إطار سياسي موثوق.

ومن هذا المنطلق، لا يرفع حمدوك سقف التوقعات بقدر ما يعيد تثبيت نقطة البدء: لا حل عسكرياً لهذه الحرب. عبارة يكررها كحقيقة استقر عليها الواقع أكثر مما أنتجها التنظير، مشدداً على أن أياً من طرفي القتال لن يتمكن من تحقيق نصر كامل، وأن الاستمرار في هذا الرهان لا يعني سوى إطالة أمد الكارثة. لذلك، يضع الرجل ثقله – ومعه الوفد المدني – على الدفع نحو مسارات إنسانية مفتوحة، وحماية المدنيين، وإطلاق عملية سياسية تعالج جذور الأزمة لا مظاهرها.

لكن هذه الرؤية تصطدم، كما يقر، بواقع معقد، حيث تبدو فرص تحقيق اختراق سياسي فوري محدودة، حتى في ما يتعلق بمبادرة الهدنة الإنسانية التي طرحتها أطراف الرباعية. ورغم ذلك، يمنحها قدراً من الأهمية لكونها – على حد تقديره – الأكثر وضوحاً من حيث الجداول الزمنية والمبادئ وآليات التنفيذ، فضلاً عن أنها كشفت، بشكل أو بآخر، الأطراف التي تعرقل الوصول إلى تسوية سياسية.

في قراءته لموازين القوى داخل الدولة، يذهب حمدوك إلى ما هو أبعد من توصيف الحرب كصراع عسكري، معتبراً أن نفوذ الإسلاميين داخل مؤسسات الجيش والدولة يتوسع بصورة لافتة، وأن بعض التعيينات الأخيرة تعكس هذا الاتجاه، وترسل إشارات لا تخطئها القراءة السياسية حول وجود رغبة في إطالة أمد الحرب. وهو يرى في ذلك رهاناً ذا حدين: إما أن تفضي الحرب إلى إعادة إنتاج السلطة القديمة، أو أن تدفع البلاد نحو مزيد من التفكك والانهيار.

وفي قلب هذا المشهد، يعيد حمدوك التذكير بالكلفة الإنسانية التي لا تتوقف عن التصاعد، حيث يتحمل المدنيون العبء الأكبر من الانتهاكات والنزوح وانهيار الخدمات، مشيراً إلى أن ملايين السودانيين شُردوا داخل البلاد وخارجها، فيما تستمر الهجمات على المرافق الحيوية، من مستشفيات وأسواق ومناطق سكنية. ولا يتردد في توجيه الإدانة للطرفين، واصفاً ما يجري بأنه جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، لافتاً إلى أن المساعدات – رغم وصول بعضها – لا تزال تعترضها عوائق كبيرة، بل إن الغذاء نفسه أصبح يُستخدم كسلاح ضمن معادلة الصراع.

بهذا المعنى، لا يبدو حديث حمدوك رهين التفاؤل أو التشاؤم، بقدر ما يعكس محاولة لوضع مؤتمر برلين في حجمه الحقيقي: فرصة محدودة، لكنها ضرورية، ضمن مسار أطول ومعقد، حيث لا يكفي انعقاد المؤتمرات لإنهاء الحروب، لكن غيابها أيضاً لا يترك سوى فراغ تتمدد فيه المأساة. غير بعيدٍ عن مقاربة، يقدّمَ سليمان بلدو، مدير المرصد السوداني للشفافية والسياسات، قراءةً تتقاطع مع طرح حمدوك في الجوهر، لكنها تمضي به خطوة إضافية نحو تفكيك خلفيات الاعتراض على مؤتمر برلين. فبالنسبة له، لا تكمن أهمية المؤتمر في مخرجاته المحتملة بقدر ما تكمن في بنيته نفسها، إذ إنه، للمرة الأولى، يدرج مساراً مدنياً منظماً بوصفه جزءاً أصيلاً من العملية، لا مجرد ملحق رمزي.

تحول جذري

هذه الإضافة، كما يراها بلدو، في حديثه لـ«افق جديد» ليست تفصيلاً فنياً، بل تعبير عن تحوّل في تصور العملية السياسية برمتها، حيث يُعاد تعريف من يملك الحق في الجلوس

«المسار المدني هو جوهر التحول الحقيقي في مقاربة الأزمة.»

«كلفة الحرب صارت أعلى من قدرتها على الاستمرار.»

إلى طاولة التفاوض وصياغة ما بعدها. فالفكرة التي يقوم عليها هذا المسار، في جوهرها، أن المدنيين – لا القوى المسلحة – هم من ينبغي أن يكون لهم الدور الحاسم في رسم ملامح السلام وترتيبات ما بعد وقف إطلاق النار، باعتبارهم الطرف الأوسع تمثيلاً لمصالح المجتمع، والأقل ارتباطاً بحسابات الحرب.

غير أن هذا التحول، بحسب بلدو، يصطدم برفض صريح من أطراف داخل السلطة ومن بقايا النظام السابق، الذين يرون في أي دور مدني تهديداً مباشراً لمعادلة التفاوض التي يسعون لتكريسها. فهؤلاء، كما يوضح، يدفعون باتجاه حصر أي عملية تفاوضية مستقبلية بين الأطراف المتقاتلة فقط، بما يضمن بقاء العملية السياسية رهينة لمن يملكون السلاح، ويقصي في الوقت نفسه أي إمكانية لفرض أجندة مدنية تتعلق بالتحول الديمقراطي أو إعادة بناء الدولة على أسس جديدة.

في هذا السياق، يصبح الاعتراض على مؤتمر برلين – أو على الأقل على مساره المدني – مفهوماً من زاوية المصالح، لا من زاوية الإجراءات. إذ إن جوهر الخلاف، كما يقدّمه بلدو، لا يدور حول مكان انعقاد المؤتمر أو من حضره، بل حول سؤال أعمق: من يملك حق تقرير مستقبل السودان؟ أهي القوى التي تخوض الحرب، أم القوى التي تدفع ثمنها؟.

وفي زاويةٍ أخرى من المشهد، يقدّم صلاح الأمين، الخبير في العمل الطوعي والإنساني، لـ» افق جديد» قراءةً تنطلق من الأرض أكثر مما تنشغل بسقوف السياسة، واضعاً الرهان الأساسي للمؤتمر على ما يمكن أن يخفف وطأة الكارثة اليومية. فبالنسبة له، لا تبدو المسارات المتعددة بذات الأهمية، إذ تظل الهدنة الإنسانية هي العنوان الأبرز، وربما الأكثر إلحاحاً، بوصفها المدخل الواقعي لفتح ممرات الإغاثة ورفع جزء من المعاناة الثقيلة التي يحملها المدنيون منذ اندلاع الحرب.

بناء توافق

وفي تقديره، فإن النقاشات في برلين قد لا تتوقف عند حدود الدعوة إلى الهدنة، بل قد تمتد إلى محاولة بناء توافق دولي أوسع حول أدوات الضغط، بما في ذلك التلويح بالعقوبات في حال تعنّت أطراف القتال أو رفضها الانخراط في ترتيبات إنسانية واضحة. وهو طرح يعكس،

Sudan Conference, 15 April 2026, Berlin
Civilian and Political Seminar

Participants List			
Ms.	Tahani	Ali Balalelsheib	Abbas
Ms.	Samia	Hamid Ali	Elhashmi
Ms.	Hadeel	Jaffer Taha	Ali
Ms.	Issam	Babekr Mohamed	Malaz
Ms.	Afaf	Ahmed	Yahya Farah
Mr.	Mohammed	Fathelrahman M. Ahmed	Adam
Ms.	Hader	Mohey Aldein	Moussa Aljack
Mr.	Abubakr	Abdalla Bakhiet	Ali
Ms.	Alsanosi	Bakar	Adam
Ms.	Nesrein		Elseim
Mr.	Mohammed	Adam Dawalbait	Murkuz
Mr.	Ahmed	Jameil Ahmed	Ali
Mr.	Ibrahim	Mohager Abdelaal	Mohager
Mr.	Buthana		Elnaiem
Ms.	Hadia	Mohamed	Hasaballa Hussien
Mr.	Taha		Osman
Dr	Noureldin	Mohammed Mahmoud	Satti
Mr.	Khadir	Saeid Ahmed	Elshafie
Mr.	Abdul	Bagi	Mohamed
Mr.	Abdel		Al Mahboub
Dr	Sulaiman		Baldo
Mr.	Salaheldin	Abubakar Amir	Targa

في جوهره، تحوّلاً في المزاج الدولي من الاكتفاء بالمناشدات إلى التفكير في كلفة الرفض.

لكن هذا التفاؤل الحذر لا يمنع صلاح الأمين من الإشارة إلى ما يراه ثغرات في تركيبة الدعوات نفسها، حيث يلمّح إلى أن بعض المشاركين لا يملكون الخبرة أو الاحترافية الكافية للتأثير في نقاشات بهذا التعقيد، وأن معايير الاختيار لم تخلُ – على ما يبدو – من أثر العلاقات الشخصية، وهو ما قد يضعف من فاعلية المسار المدني الذي يُفترض أن يكون أحد أعمدة المؤتمر.

وفي قراءته لموقف السلطة في بورتسودان، لا يذهب صلاح الأمين بعيداً في تفسير التحفظ، إذ يرى أن جوهر القلق يكمن في الخشية من أن تتحول المشاركة إلى التزام سياسي بالمخرجات، خاصة إذا انتهى المؤتمر إلى صيغة تُلزم الأطراف بهدنة إنسانية، وهو سيناريو لا يبدو مرحباً به لدى من لا يزال يراهن على معادلة الميدان.

نقاط قوة

ومع ذلك، فإن المفارقة التي يطرحها الأمين

«الحروب لا تنتهي فقط حين يتعب المقاتلون، بل حين يقتنع العالم بأن استمرارها لم يعد مقبولاً.»

تكمن في اعتباره أن غياب أطراف القتال عن المؤتمر قد يكون، في حد ذاته، نقطة قوة لا ضعف. فطبيعة الاجتماع، كما يراها، مدنية في الأساس، تستهدف البحث عن مخارج للحرب لا إعادة إنتاجها عبر منحها شرعية تفاوضية جديدة. صحيح أن السيطرة على الأرض تمنح تلك الأطراف وزناً لا يمكن تجاهله، لكن – في نظره – لا ينبغي أن تعني احتكار الصوت أو فرض شروط الاستماع، إذ إن جوهر أي مسار جاد نحو السلام يجب أن ينطلق من حيث تقف معاناة المدنيين، لا من حيث تتمركز البنادق.

نبرة مختلفة

وطبقا لقراءات عديدة استقتها « افق جديد » من الجدل الدائر حول المؤتمر فان المسار الإنساني، ستتكرر فيه الوعود ذاتها التي سُمعت في لندن وباريس، لكن بنبرة مختلفة هذه المرة، كأن ثقل الفشل السابق صار جزءاً من النقاش نفسه. التعهدات المرتقبة لا تُقاس بحجمها بقدر ما تُقاس بقدرتها على الوصول، إذ لم يعد ينقص السودانيين تعاطف العالم بقدر ما ينقصهم أن يتحول هذا التعاطف إلى غذاء ودواء وممرات آمنة. وبين الشكوك المشروعة والآمال الضرورية، يتحرك هذا المسار فوق حافة المصداقية..

أما المسار المدني، فيحمل عبئاً يفوق طاقته وربما أهميته في آنٍ واحد. هنا، يحاول الفاعلون المدنيون، بعد سنوات من التشتت والانقسام، أن يستعيدوا صوتاً كاد أن يضيع بين هدير السلاح. الوثيقة المطروحة للنقاش لا تقدم حلولاً سحرية، لكنها تعيد ترتيب الأولويات بلغة واضحة: لا حل عسكرياً، ولا مخرج إلا بعملية سياسية شاملة بملكية سودانية. ليست هذه العبارات جديدة، لكنها تكتسب ثقلها من كونها تُطرح في لحظة إنهاك عام، حيث لم يعد أحد يملك ترف رفض التسويات.

في المقابل، تتوزع الاعتراضات على نحو يكاد يعكس خريطة الانقسام السوداني نفسها. الحكومة ترفض مؤتمراً لا تُدعى إليه، وتراه افتئاتاً على السيادة، بينما ترى قوى أخرى أن الترتيبات نفسها تعاني من اختلالات تجعلها عاجزة عن إنتاج مسار ذي مصداقية. وبين هذا الرفض وذاك التحفظ، يظهر المؤتمر كأنه يمشي في حقل ألغام سياسي، حيث لا يوجد إجماع حتى على جدوى المحاولة.

وفي امتدادٍ لهذه القراءة، يعود سليمان بلدو

African Union IGAD

Sudan Conference, 15 April 2026, Berlin
Civilian and Political Seminar

Participants List			
Ms.	Tahani	Ali Balalelsheib	Abbas
Ms.	Samia	Hamid Ali	Elhashmi
Ms.	Hadeel	Jaffer Taha	Ali
Ms.	Issam	Babekr Mohamed	Malaz
Ms.	Afaf	Ahmed	Yahya Farah
Mr.	Mohammed	Fathelrahman M. Ahmed	Adam
Ms.	Hader	Mohey Aldein	Moussa Aljack
Mr.	Abubakr	Abdalla Bakhiet	Ali
Ms.	Alsanosi	Bakar	Adam
Ms.	Nesrein		Elseim
Mr.	Mohammed	Adam Dawalbait	Murkuz
Mr.	Ahmed	Jameil Ahmed	Ali
Mr.	Ibrahim	Mohager Abdelaal	Mohager
Mr.	Buthana		Elnaiem
Ms.	Hadia	Mohamed	Hasaballa Hussien
Mr.	Taha		Osman
Dr	Noureldin	Mohammed Mahmoud	Satti
Mr.	Khadir	Saeid Ahmed	Elshafie
Mr.	Abdul	Bagi	Mohamed
Mr.	Abdel		Al Mahboub
Dr	Sulaiman		Baldo
Mr.	Salaheldin	Abubakar Amir	Targa

African Union IGAD

Mr.	Mubarak	Abdelrahman Ahmed	Adam
Mr.	Nabil Adib	Abdalla	Mansour
Ms.	Omina	Abdalla Salh	Husseen
Dr	Abdallah		Hamdok
Mr.	Siddig	Elsaddig Elsiddig	Elmahdi
Mr.	Babikir		Faisal
Mr.	Omer	Yousif	Eldigair Mohamed
Dr	Salih	Mahmoud Mohamed	Osman
Mr.	Abdallatif	Abdelrahman	Abaker
Dr	Elsiddig	Tawer	Aburas
Ms.	Mariam	Almansoura Alsadig	Al Mahdi
Mr.	Mubarak	Abdalla	Elmahdi
Mr.	Eltigani		Mohamed
Mr.	Mohamed Sayed	Ahmed	Siralkhatim (Al-Jakoumi)
Mr.	Hassan	Abdalhameed	Alnour Eisa
Ms.	Adelrahman	Magda	Awad
Mr.	Ahmed	Elamin	Ahmed Elbashir
Mr.	Abdelrahim	Mohamed Salih Sharief	Noureldaim
Mr.	Saad	Abdelrahman Bahareldin	Abker

ليضع مؤتمر برلين في قلب معركةٍ موازية لا تقل ضراوة عن تلك الدائرة في الميدان، لكنها تُخاض هذه المرة في فضاء السياسة والرأي العام. فالحملة المنظمة، التي يرى أنها تُدار بتنسيقٍ كامل لإفشال المؤتمر، سواء عبر الموقف الرسمي الرافض أو من خلال تحريك قطاعات من المهاجرين السودانيين في أوروبا للاحتجاج أمام الخارجية الألمانية، ليست – في تقديره – مجرد تعبير عن اختلاف في وجهات النظر، بل مؤشر على وجود معسكر متكامل لا يرى مصلحة في أي تسوية تفاوضية.

هذا المعسكر، كما يصفه، لا يزال متمسكاً برهان الحسم العسكري الكامل، وهو رهان لم يعد يُخفى حتى في الخطاب العلني، حيث تتكرر الدعوات إلى مواصلة الحرب حتى "الهزيمة الكاملة" للطرف الآخر، مهما طال الزمن وكلف الثمن. ومن هنا، يقرأ بلدو هذا الرفض الحاد لمؤتمر برلين باعتباره انعكاساً لخوف أعمق، لا يتعلق بالمؤتمر ذاته بقدر ما يتعلق بما قد يفتحه من أفق سياسي بديل.

ففي نظره، تكمن خطورة برلين – بالنسبة لهذا المعسكر – في أنها تمنح زخماً متزايداً للقوى المدنية، خصوصاً تلك التي ترفع شعار إنهاء الحرب واستعادة المسار الديمقراطي. وهو زخم يُنظر إليه كتهديد مباشر لمشروع أوسع يسعى، بحسب تقديره، إلى إعادة إنتاج السلطة عبر بوابة الحرب، واستعادة السيطرة على الدولة ومواردها باستخدام المؤسسة العسكرية كأداة في هذا المسار.

وعلى مستوى بنية المؤتمر نفسه، يلفت بلدو إلى أنه لا يقوم على مسار واحد، بل على ثلاثة مستويات متداخلة تعكس تعدد الأهداف والرهانات. ففي المستوى الأول، يجتمع وزراء الخارجية لحشد التمويل اللازم للعمل الإنساني، في محاولة لسد فجوة الاستجابة التي لا تزال دون حجم الكارثة، مع توقعات بأن تسفر هذه الجولة عن تعهدات مالية أكبر ترفع من وتيرة الإغاثة للنازحين واللاجئين. وفي موازاة ذلك، يتحرك مسار سياسي على المستوى ذاته، يهدف إلى دفع جهود السلام، وإعادة تنشيط النقاش حول المبادرات الدولية، بما في ذلك ما يُعرف بخارطة طريق الرباعية، مع تأكيد متزايد على ضرورة إسناد دور قيادي للمدنيين في أي عملية سياسية قادمة.

غير أن المسار الذي يثير كل هذا الجدل – وربما كل هذا القلق – هو المسار المدني، الذي يصفه بلدو بأنه جوهر التحول الحقيقي في مقاربة الأزمة. فهذا المسار لا يكتفي بإشراك المدنيين، بل يسعى إلى تعريف دورهم وتثبيته كعنصر حاسم في صياغة السلام، وهو ما يفسر، في رأيه، الحشد المضاد الذي تقوده قوى ترى في هذا التوجه تهديداً مباشراً لمصالحها. ويشير في هذا السياق إلى الاجتماع التحضيري الذي انعقد في أديس أبابا، حيث جرت محاولة لتوحيد رؤية القوى المدنية قبل انتقالها إلى برلين، بما يمنح مشاركتها قدراً أكبر من التماسك والتأثير.

صراع مشروعات

بهذا المعنى، لا ينظر بلدو إلى مؤتمر برلين كحدثٍ منفصل، بل كحلقة ضمن صراع أوسع بين مشروعين: أحدهما يسعى إلى إنهاء الحرب عبر مسار سياسي مدني، والآخر يراهن على استمرارها كطريق لاستعادة السلطة. وبين هذين المسارين، يتحدد – في تقديره – ليس فقط مصير المؤتمر، بل مآلات الأزمة السودانية بأكملها.

قيمة برلين

ومع ذلك، فإن قيمة برلين لا تكمن في قدرتها على إنهاء الحرب دفعة واحدة، بل في ما تشير إليه من تحوّل أعمق. الحرب التي كانت تُدار حصرياً بمنطق القوة، تُسحب تدريجياً إلى فضاء السياسة، والشرعية التي كانت تُختزل في السيطرة على الأرض، تُعاد صياغتها لتشمل القدرة على تقديم أفق مقنع للسلام. في هذه المسافة بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون، يتحرك المؤتمر، متكئاً على ضعف الجميع أكثر من قوة أحد.

قد لا ينجح مؤتمر برلين في فرض وقفٍ فوري لإطلاق النار، وقد يضاف إلى قائمة المبادرات التي سبقت ولم تغيّر كثيراً، لكن مجرد انعقاده بهذه الصيغة، وبهذا القدر من تجاوز الفاعلين العسكريين، يكشف أن شيئاً ما بدأ يتغير بالفعل. فالحروب لا تنتهي فقط حين يتعب المقاتلون، بل حين يقتنع العالم بأن استمرارها لم يعد مقبولاً.

في هذا المعنى، ليست برلين نهاية الطريق، لكنها ربما تكون بداية الطريق الصحيح؛ حيث تبدأ الأرض بالاهتزاز، لا لأن السلام تحقق، بل لأن كلفة الحرب صارت أعلى من قدرتها على الاستمرار.

ما بين حربين...
والنتيجة الواحدة للإسلام السياسي

د. وجدي كامل

ملخص

يتناول المقال التصعيد العسكري في لبنان بوصفه أكثر من مجرد مواجهة بين إسرائيل وحزب الله، معتبراً أنه يكشف تصدعاً أعمق في مرحلة سياسية كاملة بالعالم العربي. ويرى أن ما يجري يمثل لحظة انكشاف لتجارب الإسلام السياسي التي أفضت، في أكثر من سياق، إلى إضعاف الدولة وتآكل العقد الاجتماعي وتصاعد العنف.

يشير الكاتب إلى أن هذه التجارب، في سعيها لفرض رؤى أيديولوجية مغلقة، ساهمت في تقويض مؤسسات الدولة وتجاهل تعقيدات المجتمعات. ويبرز نموذج لبنان حيث تداخل القرار السيادي مع شبكات إقليمية، مع وجود أوجه تشابه مع السودان، حيث تتقاطع قوى داخلية مع نفوذ إقليمي، ما يحول الصراعات إلى جزء من توازنات أوسع.

يؤكد أن هذه النماذج خلقت ازدواجية في السلطة وأضعفت احتكار الدولة للعنف، ضمن تصورات عابرة للحدود لما يسمى "العمق الاستراتيجي"، وهو ما قد يحقق مكاسب قصيرة الأمد لكنه يفاقم تفكك الدول. كما يلفت إلى تغير النظرة الدولية التي باتت ترى هذه الشبكات تهديداً للاستقرار، ما أدى إلى تصاعد الضغوط والعقوبات.

ينوه الكاتب إلى أنه يتشكل وعي جديد يركز على أولويات الاستقرار والتنمية، مع تراجع تأثير الشعارات الأيديولوجية. ويبرز المقال تشابهاً بين لبنان والسودان في معاناة المجتمعات المدنية، مقابل صعود دعوات لبناء دولة مدنية تفصل بين الدين والسياسة، باعتبار ذلك شرطاً ضرورياً لمستقبل أكثر استقراراً وإنسانية.

مع تصاعد الهجوم، وتوالي الضربات في قلب بيروت، وارتفاع الدخان فوق الحدود الجنوبية للبنان، يراقب العالم مشهداً مألوفاً من الدمار. غير أن ما يجري لا يمكن اختزاله في كونه مواجهة عسكرية بين إسرائيل وحزب الله، ولا في فشل جولة جديدة من الدبلوماسية في احتواء التصعيد. فخلف هذا المشهد، يتشكل تصدّع أعمق، يمسّ مرحلة سياسية كاملة في العالم العربي.

هذه ليست مجرد حرب، بل لحظة انكشاف تاريخي. لحظة تقترب فيها بعض تجارب الإسلام السياسي، كما تجلّت في نماذج محددة، من نهاياتها العملية. والنتيجة التي تتكرر في أكثر من سياق تبدو واضحة: إضعاف الدولة، وتآكل العقد الإجتماعي، وفتح المجال أمام دورات متجددة من العنف وعدم الاستقرار.

في كثير من هذه التجارب، سعت هذه المشاريع إلى فرض رؤيتها ضمن أطر أيديولوجية مغلقة. وفي بعض الحالات، تم ذلك عبر العنف أو من خلال تقويض مؤسسات الدولة القائمة. وقد أدى ذلك إلى تجاهل تعقيدات الواقع الاجتماعي وتعدديته، وإلى تقييد المجال العام باسم مشروع سياسي كلي.

في لبنان، اتخذ هذا المسار شكلاً خاصاً، عبر التأثير على القرار السيادي وإضعاف الدولة من داخلها. ولم يعد هذا التأثير محصوراً في الإطار الوطني، بل أصبح جزءاً من شبكة إقليمية أوسع. فالنموذج الذي يتجلى في لبنان، من خلال ارتباط فاعل عسكري-سياسي ببنية إقليمية تقودها إيران، يجد ما يشبهه صداه—ولو بصورة مختلفة—في السودان. إذ تشير معطيات متزايدة إلى تقاطع بين بعض مراكز القوة داخل الدولة السودانية وشبكات دعم إقليمية تسعى إلى توسيع نفوذها على البحر الأحمر، بما يحوّل الصراع الداخلي من أزمة وطنية إلى جزء من توازنات إقليمية أشمل.

وفي السودان، ظهر هذا المسار في تجربة حكم مباشرة تركت آثاراً عميقة على بنية الدولة. ولا يمكن تجاهل أن بعض هذه التجارب استفادت—بدرجات متفاوتة—من نماذج سابقة في المنطقة، حيث جرى تطوير صيغ تجمع بين العمل العسكري والتنظيم الأيديولوجي. وهي صيغ أثبتت قدرتها على الصمود في سياقات معينة، لكنها في المقابل ساهمت في إضعاف احتكار الدولة للعنف المشروع، وخلقت ازدواجية في السلطة، كما هو الحال في تجارب معروفة في الإقليم.

والنتيجة في الحالتين بدت متقاربة، وإن اختلفت المسارات. ففي الحالتين، لم تعد بعض هذه الحركات تعمل فقط ضمن حدود الدولة، بل باتت جزءاً من تصورات استراتيجية عابرة للحدود، تقوم على بناء ما يمكن وصفه بـ"العمق الاستراتيجي". وهو تصور يهدف إلى خلق مساحات نفوذ موازية للدولة الوطنية، تمتد عبر جغرافيا متعددة، وتُستخدم في إدارة الصراع مع خصوم خارجيين. غير أن هذه المقاربة، وإن بدت فعالة عسكرياً في المدى القصير، غالباً ما تأتي على حساب استقرار الدولة نفسها، وتدفعها إلى مزيد من التفكك الداخلي.

غير أن ما يلفت النظر اليوم هو أن الزمن السياسي نفسه قد تغيّر. لم يعد السؤال يُطرح بصيغته القديمة: "مع من تقف؟"، ولم يعد الانقسام الحاد "معي أو ضدي" قادراً على تفسير ما يحدث. كما أن هذه التحولات لم تعد تُقرأ فقط من الداخل، بل باتت موضع إعادة تقييم من قبل الفاعلين الدوليين. إذ تنظر قوى كبرى إلى تزايد حضور هذه الشبكات الأيديولوجية-العسكرية باعتباره تهديداً مزدوجاً: من جهة، يعرقل استقرار الدول، ومن جهة أخرى يفتح المجال أمام خصومها الإقليميين لتعزيز نفوذهم. وهو ما يفسر تصاعد أنماط جديدة من الضغوط، تتراوح بين العقوبات الاقتصادية، والعزلة الدبلوماسية، وصولاً إلى التدخل غير المباشر في مسارات الصراع.

بدلاً من ذلك، يتجه الوعي العام—ولو ببطء—نحو البحث عن مخرج عملي يضع في مركزه قضايا الأمن، والاستقرار، والتعليم، والصحة، والحريات.

هناك عالم يتلاشى، بينما يتشكل في الأفق عالم آخر. وهذا الصمت النسبي في الشارع العربي ليس محض مصادفة، بل يعكس تحوّلاً داخلياً عميقاً. فالكثيرون لم يعودوا ينظرون إلى الصراع من زاوية الشعارات الكبرى وحدها، بل باتوا يرونه صداماً بين مسارين: أحدهما يعيد إنتاج الهيمنة الأيديولوجية، والآخر يحاول تأسيس استقرار قابل للحياة.

وليس من المصادفة أن تجد مأساة لبنان صدىً مباشراً في الواقع السوداني. فقد عبّرت ثورة ديسمبر 2018 عن إرادة شعبية لاستعادة الدولة بعد عقود من هيمنة مشروع ذي طابع ديني-سياسي. غير أن الحرب الراهنة، بما

تحمله من نزوح واسع وانهيار في الخدمات الأساسية، تُظهر كلفة هذا الإرث بوضوح، وتكشف هشاشة المراحل الانتقالية حين تبقى أسئلتها الكبرى دون حسم. ويزداد هذا التعقيد حين يتقاطع الصراع الداخلي مع حساسيات دولية متصاعدة، خاصة في ظل أي انفتاح على محاور إقليمية مثيرة للجدل. ففي مثل هذه الحالات، لا يعود النزاع شأناً محلياً فحسب، بل يتحول إلى نقطة جذب لضغوط خارجية، قد تعمّق من عزلة الدولة وتحدّ من فرص التسوية السياسية.

في كلٍ من بيروت والخرطوم، يتكرر مشهد واحد: مجتمعات مدنية، في غالبيتها مرهقة وفقيرة، عالقة بين قوى تقدّم صراعات السلطة على بقاء المجتمع ذاته. وبالنسبة للفئات الأشد هشاشة، لا يكون النزوح مجرد انتقال مؤقت، بل خسارة شاملة—للأمان، ولوسائل العيش، وللذاكرة أيضاً.

ولا يمكن فصل هذا الواقع عن دروس التاريخ. فقد لم يصبح التقدم في التجربة الأوروبية، منذ قرون، ممكناً إلا بعد إعادة تنظيم العلاقة بين الدين والسياسة، وإنهاء احتكار المجال العام باسم المرجعية الدينية. واليوم، يواجه العالم العربي أسئلة مشابهة، تتعلق بضرورة إعادة تعريف هذه العلاقة بما يضمن حياد الدولة، ويحمي المجال السياسي من التوظيف الأيديولوجي للدين.

في هذا السياق، يتشكل تدريجياً وعي جديد لدى قطاعات من النخب والجيل الصاعد، يقوم على أن المستقبل لا يمكن أن يُبنى إلا على أسس مدنية، حرة، وديمقراطية. وهذا التحول لا يعني إقصاء الدين من المجال الاجتماعي، بل إنهاء توظيفه كأداة للهيمنة السياسية.

إن الانتقال من الشعارات إلى أجندة وطنية عملية—تركّز على الاقتصاد، والتعليم، والاستقرار—لم يعد خياراً نظرياً، بل ضرورة تاريخية.

ورغم حجم الدمار، يلوح في الأفق أمل مختلف. ويتمثل هذا الأمل في جيل جديد أكثر اتصالاً بالعالم، يمتلك أدوات المعرفة، ويكسر احتكار السرد، ويعيد تشكيل الوعي العام عبر قوة الصورة والتوثيق.

تتسارع الأحداث في لبنان والسودان، لكن التحولات الأعمق تجري بهدوء. فإرادة الخروج من أسر الصراعات الأيديولوجية تتنامى، حتى وإن بدت متعثرة في ظاهرها.

وفي نهاية المطاف، لن يكون التغيير مجرد نتيجة لموازين القوة على الأرض، بل ثمرة لتحول في الوعي ذاته. وحين تبدأ المجتمعات في إعادة النظر في المسلمات التي حكمت مسارها طويلاً، فإنها تفتح الباب أمام أفق جديد—أفق تتقدّم فيه قيمة الإنسان على أي مشروع آخر.

مؤتمر برلين..
حين يرفض حفّارو الأزمات دفن المأساة

حيدر المكاشفي

ملخص

في ظل تفاقم الكارثة الإنسانية في السودان، يأتي مؤتمر برلين كمحاولة دولية لحشد الدعم الإنساني ووقف الحرب، في وقت يعيش فيه البلد انهياراً شاملاً ومجاعة ونزوحاً واسعاً. ويُنظر إلى المؤتمر كاستجابة متأخرة لأزمة تُعد الأكبر عالمياً، وليست مجرد فعالية دبلوماسية عابرة.

يرى الكاتب أن مقاطعة حكومة بورتسودان وحلفائها للمؤتمر تعكس رفضاً فعلياً لأي مسار قد يوقف الحرب، بحجج تتعلق بالسيادة ورفض التدخل الخارجي. لكنه يعتبر هذه الحجج متناقضة، في ظل واقع يعجّ بالتدخلات الإقليمية والدولية في الحرب السودانية.

يشير إلى أن القوى الرافضة للمؤتمر تخشى أن يؤدي نجاحه إلى وقف الحرب وكشف شبكات المصالح المرتبطة باستمرارها، بما في ذلك اقتصاد الحرب والانتهاكات. كما أن استمرار الصراع يمنح هذه الأطراف مكاسب سياسية وأمنية تجعلها غير راغبة في التسوية.

يخلص إلى أن مؤتمر برلين، رغم محدوديته، يمثل خطوة ضرورية نحو إنهاء الحرب، في حين أن المقاطعة تعني عملياً تعطيل أي أفق للحل. فإما الدفع نحو إنهاء المأساة أو المساهمة في إطالتها، بينما يظل الشعب السوداني هو الخاسر الأكبر.

في لحظةٍ تتكدس فيها الجثث على هامش العالم، وتتحول فيها المجاعة إلى لغة يومية، والنزوح إلى قدر جماعي، يأتي مؤتمر برلين بوصفه محاولة دولية جادة لانتشال السودان من قاع كارثة إنسانية تصنف اليوم باعتبارها الأكبر عالمياً. لكن وكالعادة لا يكتمل المشهد السوداني دون ذلك الصوت النشاز الذي يصر على معاكسة كل جهد ولو كان موجهاً لإنقاذ ما تبقى من البلاد. فبينما تتحرك ألمانيا ومعها شركاء دوليون وإقليميون، لحشد الدعم الإنساني، والضغط لوقف الحرب، وفتح نافذة لحل سياسي، اختارت حكومة بورتسودان ومن يوالونها وداعمي الإستمرار في حرب الخراب والدمار أن تقاطع المؤتمر، لا لشيء سوى لأنه يسعى لما عجزوا هم عن فعله بإيقاف النزيف. فمؤتمر برلين ليس مجرد فعالية دبلوماسية عابرة، بل هو استجابة لحقيقة دامغة هي أن السودان ينهار ثلاثة أعوام من الحرب كانت كافية لتحويل البلاد إلى مسرح مفتوح للجوع والانهيار الصحي والتفكك الإجتماعي. ومن هنا تأتي أهمية المؤتمر لعدة اعتبارات، أولاً لحشد التمويل الإنساني العاجل لإنقاذ ملايين السودانيين من المجاعة والموت البطيء. ثانياً لخلق ضغط دولي حقيقي لوقف إطلاق النار، بعد أن فشلت كل المحاولات السابقة في ذلك. وثالثاً لتمهيد الطريق لحوار سوداني سوداني، عبر منصة تحضيرية تقودها الآلية الخماسية، بهدف الاتفاق على ملامح اليوم التالي للحرب. وكل هذه ليست أجندة استعمارية كما يروج البعض بل الحد الأدنى من متطلبات إنقاذ دولة تتفكك. والحجج التي ساقها المقاطعون للمؤتمر لا تصمد أمام أبسط اختبار منطقي. فهي تتراوح بين ادعاء انتهاك السيادة وفرض حلول خارجية، إلى التشكيك في النوايا الدولية. لكن الحقيقة أبسط من ذلك بكثير فمن يتحدث عن السيادة اليوم، عليه أولاً أن يفسر كيف أصبحت البلاد مفتوحة لكل أشكال التدخل، من السلاح إلى المرتزقة إلى التمويل الخارجي للحرب. فأي سيادة هذه التي تُستدعى فقط عند الحديث عن وقف الحرب أو إغاثة الجوعى، أما الحديث عن رفض الحلول الخارجية، فهو في جوهره رفض لأي حل أصلاً. إذ أن القوى التي تقاطع المؤتمر هي ذاتها التي أفشلت كل المبادرات وعرقلت كل مسارات التفاوض، لأنها ببساطة مستفيدة من استمرار الحرب. وهنا يستدعي هذا الواقع المثل السوداني البليغ)جو يساعدوه في دفن أبوه دس المحافير) وبالعربي الفصيح (جاؤوا يساعدونه على دفن أبيه فدسّ المحافير). فالمؤتمر محاولة لدفن مأساة وطن، لكن البعض يصر على إخفاء أدوات الحل، حتى لا تُدفن الأزمة التي يتغذى عليها. ويخشى هؤلاء مؤتمر برلين لأنه إن نجح سيكشف عري السردية التي بُنيت طوال سنوات الحرب بأن استمرار القتال هو الخيار الوحيد، وأن لا بديل سياسياً ممكناً. كما أن أي تقدم نحو وقف الحرب سيعني بالضرورة فتح ملفات المساءلة، وهو ما تخشاه الأطراف التي راكمت مكاسبها على أنقاض الدم، وبكلمات أوضح ان السلام يهدد مصالحهم. غير أن الحماس لمؤتمر برلين لا يجب أن يعمينا عن دروس الماضي. فقد سبقت هذا المؤتمر لقاءات في باريس ولندن، رفعت شعارات كبيرة لكنها انتهت إلى نتائج محدودة. ولتفادي تكرار ذات الإخفاقات، هناك شروط لا بد منها، أولاً الانتقال من التعهدات إلى آليات تنفيذ واضحة، خاصة في الجانب الإنساني، بحيث لا تبقى المساعدات حبراً على ورق. ثانياً إشراك حقيقي وواسع للقوى المدنية السودانية المستقلة، لا الاكتفاء بنخب تقليدية فقدت صلتها بالشارع. ثالثاً ربط أي دعم أو عملية سياسية بضغوط ملموسة على أطراف الحرب، بما في ذلك أدوات العقوبات والمساءلة. رابعاً تحديد جدول زمني واضح لمسار الحل السياسي حتى لا يتحول الحوار إلى غطاء لإطالة أمد الأزمة. خامساً ضمان ملكية سودانية حقيقية للعملية السياسية بحيث يكون الدور الدولي داعماً لا بديلاً. في نهاية المطاف لا يمكن وضع من يسعى لإطعام الجوعى ووقف الحرب في كفة واحدة مع من يعرقل هذه الجهود تحت شعارات جوفاء. والتاريخ لا يرحم والسودانيون الذين يدفعون ثمن هذه الحرب لن تنطلي عليهم طويلاً خطابات المقاطعة والتخوين، نعم صحيح ان مؤتمر برلين ليس الحل السحري، لكنه خطوة ضرورية في طريق طويل. أما من يقفون ضده فهم لا يقدمون بديلاً بل يكتفون بإبقاء البلاد رهينة لحرب بلا أفق. وبينما يبحث العالم عن محافير لدفن المأساة، يصر البعض على إخفائها حتى تظل الجنازة مفتوحة..

نعيد ونكرر القول انه من الطبيعي حين تجتمع الدول لإنقاذ شعب ما يواجه المجاعة والموت، تفتح لها الأبواب وتُمد الأيادي. لكن في السودان يحدث العكس تماماً، كلما اقتربت فرصة لوقف الحرب خرجت علينا نفس الوجوه لتعلن المقاطعة، لا لأنها تملك

بديلاً بل لأنها تخشى النهاية. ان مؤتمر برلين ليس ترفاً دبلوماسياً، بل استجابة متأخرة لكارثة مكتملة الأركان. بلاد تُسحق منذ ثلاثة أعوام، ملايين الجوعى، مدن مدمرة، ونزوح هو الأكبر عالمياً. ومع ذلك يخرج من يقول إن المؤتمر مؤامرة أو تدخل خارجي، وكأن الموت الداخلي أقل انتهاكاً للسيادة، وأكثر الحجج فجاجة وإثارة للسخرية هي التلويح بالسيادة الوطنية. أي سيادة هذه التي لم تمنع تدفق السلاح ولا تعدد مراكز القرار، ولا ارتهان أطراف الحرب لداعمين خارجيين، السيادة التي تُستدعى فقط عندما يطرح وقف الحرب هي سيادة انتقائية أو بالأحرى ذريعة رخيصة لإطالة أمد الكارثة، الحقيقة هي أن من يرفضون برلين لا يدافعون عن السودان، بل عن وضع مريح بالنسبة لهم، حرب بلا نهاية، وسلطة بلا مساءلة، وبلد يُدار كغنيمة مفتوحة. فمؤتمر برلين بخطوطه العريضة يهدد هذه المعادلة. فهو لا يكتفي بحشد الدعم الإنساني، بل يسعى لخلق ضغط دولي حقيقي لوقف القتال، وفتح مسار سياسي يُنهي الفوضى. وهذا بالضبط ما لا تريده القوى المقاطِعة. لأن أي وقف للحرب يعني سقوط خطاب التعبئة وانكشاف اقتصاد الحرب، وفتح ملفات الجرائم والانتهاكات. وببساطة لأن السلام مكلف لكنه مكلف لهم هم لا للسودانيين. إن المقاطعة ليست مجرد مقاطعة مؤتمر، بل مقاطعة لأي أمل في الخروج من النفق. وكأن المطلوب هو أن تستمر الجنازة لأن في استمرارها مصلحة. ومع ذلك كما قلنا لا ينبغي تزيين الصورة أكثر من اللازم. فمؤتمرات باريس ولندن سبقت برلين، ورفعت شعارات مشابهة، لكنها انتهت إلى بيانات أنيقة ونتائج باهتة. الفارق هذه المرة يجب أن يُصنع عمداً، لا أن يُترك للنوايا، وعلى برلين أن يتحول من منصة خطب إلى غرفة قرارات. ومن وعود تمويل إلى آليات ملزمة. ومن مجاملات دبلوماسية إلى ضغوط حقيقية على أطراف الحرب. وأهم من ذلك عليه أن يكسر احتكار النخب المستهلكة، ويفتح الباب لقوى مدنية حقيقية تمثل السودانيين، لا أولئك الذين يجيدون السفر أكثر مما يجيدون الفعل. والمشهد اليوم واضح حد الفضيحة، فهناك من يحاول بجدية أو بحدها الأدنى إطفاء الحريق. وهناك من يقف على الأطلال يبيع الدخان ويصرخ (هذه سيادتنا) وكما اسلفنا فمؤتمر برلين ليس كاملاً وربما لا يكون كافياً لكنه على الأقل خطوة في اتجاه الحياة. أما المقاطعون فهم لا يقفون على الحياد، بل يقفون عملياً في صف استمرار الحرب. وفي بلد يموت ببطء لا يكون الحياد موقفاً بل شراكة في الجريمة. وهكذا ببساطة إما أن تفتح الطريق لدفن المأساة أو تواصل دفن الوطن معها..

نزيف الكوادر الطبية... الحرب تعمق أزمة هجرة الأطباء في السودان

ملخص

تواجه المنظومة الصحية في السودان أزمة حادة مع استمرار الحرب، حيث أدى نزيف الكوادر الطبية عبر الهجرة والنزوح الداخلي إلى تراجع كبير في الخدمات، خاصة في التخصصات الحرجة. وتقر الجهات الرسمية بوجود تحديات تتعلق باستقرار الكوادر وضغط التعاقدات على ميزانيات المستشفيات، مع محاولات لوضع خطط للتعافي التدريجي وتشغيل المؤسسات الصحية بكامل طاقتها.

أسهمت الحرب في تعميق الأزمة عبر فقدان عدد كبير من الأطباء والممرضين لصالح الخارج، إلى جانب اختلال توزيع الكوادر داخل البلاد بسبب النزوح، ما زاد الضغط على المرافق العاملة. كما ساهم تدهور الأمن، وانقطاع الرواتب، وتضرر المنشآت الصحية في تراجع مستوى الخدمات وانهيار أجزاء من النظام الصحي.

يرى خبراء أن استعادة الكوادر تتطلب حوافز متكاملة تشمل تحسين الأجور، وتوفير السكن والتأمين، وإتاحة فرص التدريب والترقي، إلى جانب ضمان بيئة عمل آمنة ومستقرة. كما يدعون إلى إعادة الاعتبار للكادر الطبي وإشراكه في صنع القرار، بما يعزز الثقة داخل القطاع.

تواجه عودة الأطباء تحديات معقدة، أبرزها استمرار عدم الاستقرار وضعف البنية التحتية وتراجع الثقة في المؤسسات، فضلاً عن جاذبية العمل الخارجي والمنظمات الدولية. ويؤكد مختصون أن معالجة الأزمة تتطلب إصلاحات شاملة، تشمل تطوير أنظمة التعاقد، وتوحيد الأجور، وتحسين بيئة العمل لضمان استدامة القطاع الصحي.

تواجه المنظومة الصحية في السودان أزمة متفاقمة مع استمرار الحرب، وسط تراجع حاد في الكوادر الطبية نتيجة الهجرة والنزوح الداخلي.»

أفق جديد - ابتسام حسن

تواجه المنظومة الصحية في السودان أزمة متفاقمة مع استمرار الحرب، وسط تراجع حاد في الكوادر الطبية نتيجة الهجرة والنزوح الداخلي، في وقت تحذر فيه جهات رسمية وخبراء من تأثيرات تهدد استمرارية الخدمات الصحية، خاصة في التخصصات الحرجة.

وأقرت وزارة الصحة بولاية الخرطوم بوجود تحديات كبيرة تواجه القطاع الصحي، من بينها الحاجة إلى استقرار الكوادر الطبية في مواقع عملها، في ظل ما وصفته بضغط نظام التعاقدات على ميزانيات المستشفيات.

وطالب مديرو مستشفيات، خلال اجتماع سابق، بضرورة تخصيص ميزانيات تشغيل ثابتة ومحددة، بما يضمن استمرار تقديم الخدمات الصحية وتحسين جودتها.

وأعلن مدير عام وزارة الصحة بولاية الخرطوم، د. محمود البدري، عن وضع استراتيجية للمرحلة المقبلة تستهدف التعافي التدريجي للنظام الصحي، عبر استدعاء الكوادر من الخارج ومن الولايات، وإعادة توجيهها للعمل في العاصمة وفق اللوائح المنظمة.

وتشمل الخطة أيضا تشغيل المستشفيات الكبرى والتخصصية بكامل طاقتها، إلى جانب تنفيذ جولات ميدانية لتقييم الكوادر العاملة والوقوف على تنفيذ الخطط التشغيلية في القطاعات الصحية الثلاثة بالولاية.

هجرة ونزوح يضغطان على النظام الصحي

أدت الحرب إلى تفاقم أزمة الكوادر الصحية في البلاد، حيث لم يقتصر التأثير على تدمير البنية التحتية، بل امتد إلى العنصر البشري، مع تزايد الهجرة إلى الخارج والنزوح الداخلي نحو ولايات أكثر أمانا.

وخلال الفترة الماضية، غادر عدد كبير من الأطباء والممرضين والفنيين إلى دول مثل مصر ودول الخليج وأوروبا، فيما فقدت البلاد تخصصات دقيقة ونادرة مثل التخدير والعناية المكثفة والجراحة.

كما تسبب النزوح الداخلي في إعادة توزيع غير متوازن للكوادر، ما أدى إلى تركز الخدمات في مناطق محدودة، وزيادة الضغط على المستشفيات العاملة.

وتفاقمت الأزمة مع تدهور الأمن في بعض المناطق، وتوقف أو عدم انتظام صرف الرواتب،

«لم يقتصر التأثير على تدمير البنية التحتية، بل امتد إلى العنصر البشري، مع تزايد الهجرة إلى الخارج والنزوح الداخلي.»

إضافة إلى تضرر أو نهب عدد من المنشآت الصحية، ما أدى إلى انهيار جزئي في مستوى الخدمات الطبية.

محفزات مطلوبة لاستعادة الكوادر

يرى خبراء صحيون أن استعادة الكوادر الطبية تتطلب حزمة متكاملة من الحوافز، تشمل جوانب مالية ومهنية وأمنية.

وتتمثل المحفزات المالية في توفير رواتب مجزية ومستقرة، إلى جانب بدلات السكن والترحيل، وحوافز إضافية للعمل في مناطق الطوارئ.

أما المحفزات المهنية فتشمل إتاحة فرص التدريب والتخصص، ومسارات واضحة للترقي، إضافة إلى الاعتراف بالخبرات المكتسبة خارج البلاد.

كما تشمل المقترحات توفير ضمانات أمنية وتأمين صحي شامل وسكن آمن، إلى جانب إعادة الاعتبار للكادر الصحي وإشراكه في اتخاذ القرار.

تحديات معقدة أمام عودة الأطباء

يشير مختصون إلى أن عودة الكوادر تواجه تحديات متداخلة، أبرزها استمرار عدم الاستقرار الأمني، وضعف البنية التحتية الصحية، وعدم انتظام الرواتب.

وقد أدت هذه الأوضاع إلى تراجع الثقة في المؤسسات الصحية، ودفع كثير من الكوادر إلى الارتباط بعقود عمل خارجية أكثر استقرارا،

كما لا يمكن تجاهل العامل السياسي، حيث يخشى بعض الأطباء من التهميش أو الاستهداف، إلى جانب غياب بيئة مهنية مستقرة، وهو ما يعمّق أزمة الثقة داخل القطاع.

يضاف إلى ذلك أن عدد من الكوادر يفضل العمل مع المنظمات الدولية والإغاثية، نظرا لما توفره من استقرار مالي وبيئة عمل منظمة وفرص تدريب، ما يزيد من استنزاف القطاع الحكومي.

إشكاليات التعاقدات ونماذج بديلة

تواجه المستشفيات إشكاليات في نظام التعاقدات، تتمثل في ارتفاع التكلفة وضعف الاستقرار الوظيفي.

يرى الخبير الصحي وخبير الصحة العامة، د. عبد الماجد مردس، أن معالجة الأزمة تتطلب حلول مرنة، من بينها اعتماد عقود قصيرة ومتوسطة المدى، وإنشاء قاعدة بيانات وطنية للكوادر الصحية، والعمل بنظام التعاقد الجماعي بدلا من الفردي.

ودعا في حديثه لافق جديد إلى تطوير آليات التقاعد المرن، والسماح بعودة المتقاعدين للعمل عبر عقود خاصة، إلى جانب إطلاق برنامج «الخبير الوطني» للاستفادة من الخبرات عند الحاجة.

وأكد مردس أن الأزمة لا تقتصر على هجرة الكوادر، بل هي أزمة ثقة في المؤسسات وبيئة العمل، مشيرا إلى أن الحل يتطلب إصلاحا شامل يعيد بناء الثقة ويحيد القطاع الصحي عن الاستقطاب السياسي.

دعوات لتحسين البيئة الصحية

من جانبه، قال القيادي بلجنة أطباء السودان، د. محمد فيصل لافق جديد: إن الحرب أدت إلى تسريع هجرة الكوادر الطبية نتيجة انعدام الأمن واستهداف المستشفيات، ما دفع العديد من الأطباء إلى الانتقال داخل السودان أو الهجرة خارجه.

وأكد أن إعادة تشغيل المستشفيات تمثل العامل الأهم في تشجيع عودة الكوادر، إلى جانب توفير بيئة عمل مناسبة، وعودة الاستشاريين، بما يساهم في جذب الأطباء الأصغر سنا.

وأشار إلى تحديات إضافية تشمل ضعف التدريب الطبي، وتراجع الأجور، وغياب الضوابط المنظمة للعقود في القطاعين العام والخاص.

بدوره، قال القيادي بشبكة أطباء السودان، د. محمد حيدر، إن الحرب كانت العامل الأكبر في تسريع هجرة الكوادر، سواء إلى خارج البلاد أو عبر النزوح الداخلي، ما أدى إلى خلل واضح في توزيع الكوادر الطبية.

وأضاف في حديثه لافق جديد أن استعادة الكوادر تتطلب توفير محفزات حقيقية، تشمل تحسين الأجور، وتأمين السكن، وتوفير بيئة عمل مستقرة، وضمانات تعاقدية واضحة، إلى جانب جذب الاستثمار الوطني في القطاع الصحي.

وحذر من أن نظام التعاقدات الحالي غير مستدام، داعيا إلى إصلاحات تشمل توحيد الأجور، وتبسيط الإجراءات، وتوفير تمويل مباشر للمستشفيات.

آلاف النازحين في النيل الأزرق يواجهون مصيرًا مجهولاً

ملخص

تشهد ولاية النيل الأزرق أوضاعًا إنسانية متدهورة مع تزايد أعداد النازحين الفارين من مناطق القتال، حيث يعيش آلاف الأشخاص في العراء دون مأوى أو خدمات أساسية، وسط نقص حاد في الغذاء والمياه والرعاية الصحية.

يعاني النازحون من ظروف معيشية قاسية، تشمل انتشار الأمراض وسوء التغذية وانعدام الرعاية الطبية، إضافة إلى انعدام المأوى الآمن، ما يضع النساء والأطفال وكبار السن في دائرة خطر متزايد.

يشير نازحون إلى أنهم يعيشون في الأسواق والشوارع أو تحت الأشجار، مع اعتمادهم على مساعدات محدودة أو بقايا الطعام، بينما يواجه الأطفال الحرمان من التعليم والتعرض للاستغلال وانعدام الحماية.

بحسب تقارير أممية، نزح أكثر من 28 ألف شخص مؤخرًا في النيل الأزرق، معظمهم في تجمعات غير رسمية، ضمن أزمة أوسع تشمل مئات الآلاف في الإقليم، في وقت تتفاقم فيه الأوضاع مع ضعف الخدمات الإنسانية وارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي في السودان.

«يجد آلاف الأسر أنفسهم بلا مأوى، يفترشون الأرض ويلتحفون السماء، وسط نقص حاد في الغذاء والمياه والخدمات الأساسية.»

أفق جديد

تشهد ولاية النيل الأزرق أزمة إنسانية متفاقمة مع تزايد أعداد النازحين الذين اضطروا إلى الفرار من مناطقهم بحثًا عن الأمان؛ ففي ظل تصاعد الأحداث الأمنية وتدهور الأوضاع المعيشية، يجد آلاف الأسر أنفسهم بلا مأوى، يفترشون الأرض ويلتحفون السماء، وسط نقص حاد في الغذاء والمياه والخدمات الأساسية.

هذه الظروف القاسية لا تعكس فقط حجم المعاناة اليومية التي يعيشها النازحون، بل تسلط الضوء أيضًا على التحديات الكبيرة التي تواجهها الجهات الإنسانية في الاستجابة لاحتياجاتهم المتزايدة. وبين غياب المأوى اللائق وانتشار الأمراض وضعف الدعم، تتفاقم الأزمة، ما يستدعي تدخلًا سريعًا وعاجلًا لإنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة.

ظروف قاسية

يقول عبد الله آدم الذي نزح من الكرمك إلى أطراف مدينة الدمازين: «نعيش في ظروف قاسية للغاية، دون مأوى أو حماية من الحر أو البرد، ونعاني من نقص حاد في الغذاء والمياه الصالحة للشرب، ولا تتوفر لدينا أي خدمات صحية أو إنسانية». ويضيف في حديثه لـ«أفق جديد»: «نقيم في العراء وعلى أطراف الأسواق،

«تنتشر الأمراض بين النازحين بسبب سوء البيئة وانعدام الخدمات الصحية، ولا توجد أدوية أو رعاية طبية.»

دون خيام أو مراكز إيواء، مما يعرضنا لمخاطر كبيرة، خاصة الأطفال والنساء، ونضطر للنوم في الشوارع أو تحت الأشجار في ظروف غير آمنة».

من جهته تقول حليمة الخليفة التي نزحت من منطقة «خور البودي»: «تنتشر الأمراض بين النازحين بسبب سوء البيئة وانعدام الخدمات الصحية، ولا نجد أدوية أو رعاية طبية، مما يزيد من معاناة المرضى وكبار السن». وتضيف في حديثها لـ«أفق جديد»: «نعتمد على المساعدات القليلة أو ما نجده من بقايا الطعام في الأسواق، ولا نملك أي مصدر دخل. الأطفال يعانون من الجوع وسوء التغذية بشكل واضح».

وتابعت بالقول: «الأطفال محرومون من التعليم، ويقضون أيامهم في الشوارع أو بالقرب من الأسواق، مما يعرضهم للاستغلال والمخاطر، ويهدد مستقبلهم».

بدوره يقول السر عبد القادر الذي نزح من منطقة «بلامو»، «نفتقر إلى الأمان، خاصة في الليل، حيث نتعرض لمضايقات وتهديدات مستمرة. النساء والفتيات هن الأكثر عرضة للخطر في ظل غياب الحماية». ويضيف في حديثه لـ«أفق جديد»: «نناشد المنظمات الإنسانية والجهات المختصة التدخل العاجل لتوفير المأوى والغذاء والمياه والرعاية الصحية، وإنقاذنا من هذه الظروف القاسية التي لا تُحتمل».

تجمعات غير رسمية

قالت المنظمة الدولية للهجرة التابعة للأمم المتحدة، الأسبوع الماضي، إن أغلب النازحين من إقليم النيل الأزرق جنوب شرقي السودان، والبالغ عددهم 28 ألف فرد، يقيمون في تجمعات غير رسمية.

وبدأ النزوح في النيل الأزرق بعد شن تحالف الدعم السريع والحركة الشعبية – شمال هجومًا على «باو» في يناير الماضي، فيما تصاعدت حركة الفرار بعد هجمات مقاتلي التحالف على «الكرمك» ومناطق قرب «قيسان» في مارس الماضي.

وأفادت المنظمة، في تقرير، بأن «87% من الأفراد النازحين حديثاً في النيل الأزرق لجأوا إلى مواقع تجمع غير رسمية، فيما استقر 9% في المدارس والمباني العامة، والبقية مع عائلات مضيفة».

وتحدث التقرير عن نزوح 5609 أسر بعدد أفراد يصل إلى 28020 شخصًا، من باو والكرمك وقيسان بين 11 يناير و2 أبريل 2026، حيث استقروا في مناطق عدة، منها الدمازين والرصيرص وود الماحي ومواقع داخل محليات باو والكرمك وقيسان.

ورفعت هذه الأرقام أعداد النازحين داخليًا في إقليم النيل الأزرق إلى 351 ألفاً، يقيمون في 7 محليات، منهم 36% يقيمون في الدمازين التي تُعد عاصمة الإقليم.

وتحدث التقرير عن أوضاع إنسانية حرجة يعيشها النازحون، حيث تلقت 42% من الأسر النازحة مساعدات إنسانية خلال الأشهر الثلاثة الماضية.

وأوضح أن 64% من الأسر النازحة أفادت بأنها تمكنت من الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، فيما تعذر على البقية الحصول عليها بسبب ارتفاع تكلفة العلاج والنقل وعدم توفر الدواء.

ونبه التقرير أن 73% من النازحين يعانون مشكلات في مرافق الصرف الصحي؛ بسبب نقص المرافق وعدم صلاحيتها وتعطلها، وعدم الفصل بين الجنسين.

وأشار إلى أن 64% من الأسر النازحة تواجه صعوبات في الحصول على مياه الشرب؛ نظراً لبُعد مصادر المياه وتعطلها والازدحام عليها.

وحسب بيان صادر عن برنامج الأغذية العالمي في 9 أبريل الجاري، «يُقدّر عدد من يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد بنحو 19 مليون شخص، مما يجعل السودان أكبر أزمة جوع إنسانية في العالم».

وذكر البيان الذي تلقته «أفق جديد»: «في العام الماضي، وصل برنامج الأغذية العالمي إلى 12 مليون شخص بمساعداته في السودان، ونجح في الحد من المجاعة في عدة مناطق. تُهدد أزمة التمويل الهائلة التي يواجهها البرنامج هذه المكاسب الهشة. تتناقص مخزونات الغذاء في البلاد، ومن المتوقع أن تنفد خلال أسابيع. يحتاج البرنامج بشكل عاجل إلى أكثر من 600 مليون دولار أمريكي لمواصلة عمليات إنقاذ الأرواح خلال الأشهر الستة المقبلة».

ويعيش 9,1 مليون نازح داخلياً في السودان في ظل أوضاع إنسانية قاسية؛ جراء ضعف الاستجابة لاحتياجاتهم وانعدام فرص العمل والتكدس، خاصة في مخيمات دارفور غربي البلاد.

في الردّ العادل على مقال، محمد الامين عبدالنبي
(السودان ومنزلق الفصل السابع)

منعم عمر

ملخص

يرى الكاتب أن الخطر الحقيقي على السودان لا يكمن في "الفصل السابع" أو التدويل، بل في الحرب نفسها وعجز الأطراف المسلحة عن حماية المدنيين، واستخدام السيادة كذريعة لتعطيل المساءلة واستمرار الانتهاكات.

يؤكد أن السودان يعيش بالفعل حالة تدويل عبر العقوبات والقرارات الأممية والضغوط الدولية، مشيراً إلى أن التحركات الدولية تركز أساساً على حماية المدنيين ووقف إطلاق النار، لا على فرض وصاية أو احتلال كما يُروّج.

يوضح أن تصاعد التدخل الخارجي هو نتيجة لفشل الداخل واستمرار الفظائع، وأن الخطاب الدولي الحالي يعكس فراغ الحماية داخل السودان، مع توثيق انتهاكات جسيمة من جميع الأطراف تستدعي المساءلة.

يخلص الكاتب إلى أن الحل لا يكون برفض التدويل فقط، بل بطرح بديل وطني يقوم على وقف الحرب وقيادة مدنية موحدة، مؤكداً أن استمرار الصراع هو ما يفتح الباب للتدخل الخارجي ويهدد بتفكك الدولة.

نعم المقال يلتقط جانباً مهماً من الحقيقة، لكنه يخطئ حين يجعل الخطر كلّه في "*الفصل السابع*" أو في "*التدويل*"، بينما *الخطر الحقيقي *بدأ قبل ذلك بكثير: *في الحرب نفسها*، وفي عجز الأطراف المسلّحة عن حماية المدنيين، وفي تحويل السيادة إلى ذريعة لتعطيل المساءلة ووقف النزيف.

فالسودان ليس على أعتاب التدويل فحسب؛ السودان واقع فيه بالفعل، وبصيغ متعددة: *عقوبات، وآليات أممية، وقرارات لمجلس الأمن، ومهمة تقصّي حقائق، وضغط إنساني، وملاحقات جنائية، ومفاوضات تقودها عواصم إقليمية ودولية*. ولذلك فالسؤال الأدق ليس: هل سيأتي التدويل؟ بل: *أيّ تدويل نحن فيه الآن، ولصالح من، وبأي كلفة على السودانيين؟*

إنّ مجلس الأمن كان قد ناقش مشروع قرار في نوفمبر 2024 لا يتحدث عن احتلال ولا عن وصاية، بل *عن وقف الهجمات على المدنيين، وتنفيذ التزامات جدة، وحماية المستشفيات والعاملين في الإغاثة، والتصدّي للعنف الجنسي، والسعي إلى وقف إطلاق نار على مستوى البلاد*. الذي أسقط المشروع هو الفيتو الروسي بذريعة السيادة ورفض آليات المساءلة الخارجية، لا لأن المشروع كان تفويضاً بغزو السودان.

لذلك، فإن تصوير كل تحرّك دولي على أنه مؤامرة وشيكة لفرض وصاية عسكرية هو تبسيط مضلل. نعم، هناك ضغوط دولية متزايدة، وهناك اتجاه لاستخدام أدوات أشدّ، لكن التركيز الحالي هو على حماية المدنيين، وضمان الإغاثة، ومراقبة الالتزامات، ووقف تدفق السلاح، ودفع الأطراف نحو هدنة ثم وقف نار ثم عملية سياسية مدنية. حتى الرباعية التي تضم الولايات المتحدة ومصر والسعودية والإمارات شددت على أنه لا يوجد حل عسكري قابل للحياة، وأنّ مستقبل الحكم في السودان يجب أن يقرره السودانيون عبر انتقال شامل وشفّاف يقود إلى حكومة مدنية، مع وقف الدعم العسكري الخارجي للأطراف المتحاربة.

الكاتب محقّ حين يربط بين الجمود العسكري واتساع قابلية التدخل الخارجي. لكنّه يحتاج إلى خطوة إضافية في التشخيص: الذي يدفع نحو الخارج ليس "الاهتمام الدولي" في ذاته، بل فشل الداخل المسلّح، واستمرار الفظائع، وانسداد الأفق الوطني المدني.

مشروع قرار مجلس الأمن الذي أُسقط، وبيانات الرباعية والخماسية، وتقارير المجلس، كلها تقول الشيء نفسه تقريباً: *الحرب طالت، والكارثة الإنسانية تفاقمت، وكلا الطرفين متورط في انتهاكات جسيمة، ولا بد من آلية لوقف النار وحماية المدنيين ومحاسبة المسؤولين*. هذا ليس خطاب "إدارة استعمارية" بقدر ما هو خطاب دولي ناشئ من فراغ الحماية داخل السودان نفسه.

والأهم من ذلك أن مجلس حقوق الإنسان، في مساره الموازي، لم يطرح المسألة باعتبارها صراعاً بين سيادة وتدخّل، بل باعتبارها مسؤولية دولة وأطراف نزاع عن *حماية السكان من الإبادة وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية*. كما أنّ مشروع القرار أشار إلى نتائج بعثة تقصّي الحقائق التي خلصت إلى وجود أسباب معقولة للاعتقاد بأن القوات المسلحة والدعم السريع ارتكبتا جرائم حرب، وأن الدعم السريع ارتكب أيضاً جرائم ضد الإنسانية، مع توثيق واسع للقتل والاغتصاب والاستهداف الإثني وتدمير مقومات بقاء المدنيين. *هذا يعني*: أن "التدويل" القائم الآن هو قبل كل شيء تدويل للمساءلة والحماية الإنسانية، وليس تفويضاً مفتوحاً لاحتلال البلاد.

وهنا تظهر نقطة أعمق غابت نسبياً عن المقال: *السيادة ليست مجرد حق في صدّ الخارج، بل واجب في حماية الداخل. وعندما تُستخدم السيادة لحجب المساعدات، أو لرفض المراقبة، أو لتعطيل التحقيق، أو لترك المدنيين بين الحصار والقصف والمجاعة والاغتصاب، فإنها تتحول من مبدأ قانوني إلى أداة سياسية لحماية الإفلات من العقاب*. لذلك فالموقف الوطني الجادّ لا يكون برفع شعار "لا للتدويل" مجرّداً، بل بطرح *بديل سوداني مقنع*: وقف الحرب فوراً، فتح المسارات الإنسانية، قبول آليات رقابة فعّالة، وقف تسليح الأطراف، وإطلاق عملية سياسية مدنية مستقلة عن العسكريين والميليشيات.

ولو تلبثنا قليلاً في البحث التاريخي عن دارفور 2004 فسنجد أنه يفضح *وهماً قديماً يتكرر اليوم*: العالم لا يتدخّل عادةً لأن ضميره استيقظ فجأة، بل عندما تتراكم الفظائع وتتأخر الاستجابة حتى يصبح التدخل المتأخر بديلاً ناقصاً عن الفعل المُبكّر. و أنّ بطء الاستجابة الدولية كان ناتجاً عن تضارب الأولويات وضعف الآليات السياسية والمؤسسية، وأن الأدوات العسكرية الخارجية لها حدود كبيرة ما لم تُحلّ الجذور السياسية للأزمة. هذا الدرس لا يدعم التهويل من "الفصل السابع"، بل يدعم

العكس: أن الخطر الأكبر هو أن نكرر دارفور مرة أخرى، -ناهيك عن رواندا- أي أن نستمر في إنكار الكارثة حتى تصبح كل الخيارات سيئة.

أجدني بلا تردد في القول: أنّ الردّ الأعدل على المقال هو : (*نعم، هناك منزلق خطير، لكنّه ليس منزلق الفصل السابع، بل منزلق الحرب المفتوحة، وتفكّك الدولة، وتطبيع الفظائع، واحتكار السلاح للسياسة، وترك مصير السودان رهناً لفيتو هنا ورعاية إقليمية هناك*).. وليس صحيحاً أن البديل الوطني هو الاكتفاء برفض التدخلات الخارجية؛ البديل الوطني هو انتزاع الملف من العسكريين جميعاً وإعادته إلى المدنيين، لأن استمرار الحرب هو الذي يشرعن الخارج، أما بناء مركز سياسي مدني موحّد فهو وحده الذي يحدّ من قدرة الخارج على تقرير المصير السوداني.

بمعنى آخر: المشكلة ليست أن العالم "يتدخل" في السودان؛ المشكلة *أنّ السودانيين تُركوا تحت رحمة حرب جعلت التدخُّل الخارجي ممكناً، والجمود الدولي محتملاً، والمجاعة أداة، والفيتو غطاء، والسيادة شعاراً بلا حماية*. لذلك ينبغي قلب المعادلة: ليس المطلوب الخوف من التدويل أكثر من الخوف من استمرار الحرب، لأنّ *الحرب نفسها هي أعلى مراحل التدويل وأكثرها تدميراً*.

التعديلات الأخيرة..
وإعادة تموضُع فلول النظام البائد

الهادي الشواف

ملخص

يستعرض المقال التعديلات الواسعة التي شهدها السودان في أبريل الجاري في قيادة الجيش، والتي شملت إلغاء منصب نائب القائد العام وتغييرات في مواقع حساسة، ما أثار جدلاً حول قانونيتها في ظل غياب إطار دستوري بعد انقلاب 2021. وتُفسَّر هذه الخطوة على أنها محاولة من البرهان لتعزيز سيطرته وإدارة توازنات السلطة في ظل أزمة ممتدة.

يرى الكاتب أن هذه التعديلات تعكس أزمة داخلية عميقة داخل المؤسسة العسكرية والدولة، في سياق حرب مستمرة وضغوط داخلية وخارجية وانهيار اقتصادي. كما ترتبط بمحاولات فلول النظام السابق والحركة الإسلامية إعادة التموضع داخل الجيش، مستفيدةً من طول أمد الصراع لإعادة إنتاج نفوذها.

يشير إلى أن بعض التغييرات قد تُفهم على أنها مسعى لتقليص نفوذ الإسلاميين داخل المؤسسة العسكرية، إلا أنها لا تعني إنهاءه، بل تعكس إعادة ترتيب للولاءات بما يخدم القيادة الحالية. وتؤكد هذه الخطوات استمرار عسكرة الدولة وغياب الرقابة المدنية، مع بقاء تأثيرات سياسية وأيديولوجية داخل الجيش.

يخلص الكاتب إلى أن هذه التعديلات تعكس صراعاً أعمق على النفوذ داخل الجيش، وتطرح تحديات أمام مستقبل الدولة، إذ إن استمرار إدارة الحكم خارج إطار دستوري يهدد بإطالة أمد الأزمة وتعقيد فرص الانتقال الديمقراطي، بينما يظل إصلاح المؤسسة العسكرية وإبعادها عن التجاذبات شرطاً أساسياً لبناء دولة مستقرة.

شهد السودان في أبريل 2026 تعديلات واسعة في قيادة الجيش شملت إلغاء منصب نائب القائد العام إلى جانب تغييرات في مواقع حساسة مثل رئاسة الأركان والاستخبارات والعمليات والإمداد، هذه التغييرات أثارت جدلاً واسعاً حول دستوريتها وقانونيتها خاصة في ظل غياب إطار دستوري متفق عليه بعد أن قام البرهان بتمزيق الوثيقة الدستورية والانقلاب عليها في أكتوبر 2021م، وظل يعيد تفصيلها بالحذف والاضافة بصورة تسمح له بإجراء تعديلات تعزز سيطرته على مقاليد السلطة لأطول فترة ممكنة في محاولة فاشلة كسب الزمن وإعادة تدوير الأزمة الوطنية الشاملة.

هذه الخطوة ليست مجرد إعادة توزيع للمناصب أو إجراءات روتينية كما يروج لها، بل هي انعكاسًا مباشرًا لأزمة داخلية عميقة يعيشها الجيش والدولة السودانية في ظل حرب ممتدة منذ ثلاث سنوات، وبالاضافة إلى ضغوط مدنية ودولية متزايدة وفي ظل انهيار اقتصادي واجتماعي شامل وعدم قدرة في حسم الحرب أو الذهاب إلى طاولة التفاوض، وقد ظلت الحركة الإسلامية وفلول المؤتمر الوطني يسعون منذ سقوط نظام البشير إلى إعادة التموضع عبر المؤسسة العسكرية محاولين استغلال الحرب الطويلة لإعادة إنتاج سلطتهم التي لفظها الشعب بثورة ديسمبر المجيدة.

خلفية العلاقة بين الإسلاميين والجيش:

علاقة ما يسمى بالحركة الاسلامية بالجيش قديمة ارتبطت ببداية بناء أول خلية لها داخله ومنذ انقلابهم المشؤوم في 1989م توزع نفوذها عبر شبكة من الولاءات والمصالح، ومثل المؤتمر الوطني الذراع السياسي المباشر بينما الجيش والأمن وبقية الأجهزة والمؤسسات شكلت أدوات التنفيذ، بعد سقوط النظام في ثورة ديسمبر المجيدة 2019م تراجع النفوذ العلني للإسلاميين لكنهم حافظوا على وجودهم داخل الجيش ومؤسسات الدولة عبر قيادات ودوائر مؤثرة، ومع إندلاع الحرب بين الجيش والدعم السريع عام 2023م، التي اشعلوها للعودة للسلطة عبرها عادوا إلى الواجهة بمحاولة استغلال الصراع لإعادة التموضوع والسيطرة من جديد.

أثر التغييرات الأخيرة:

التعديلات الاخيرة ربما تستهدف بشكل أساسي إعادة ترتيب الولاءات داخل كابينة القيادة وقد تقرأ كخطوة لتقليص نفوذ بعض القيادات المرتبطة بالإسلاميين من حيث الشكل وضمان اصطفاف القيادة حول البرهان، كما أن التغييرات في الاستخبارات والعمليات والإمداد قد تكون محاولة لتقليص شبكات المؤتمر الوطني داخل الجيش، لكنها لا تعني بالضرورة إنهاء نفوذهم وسيطرتهم واستمرار اختطاف القرار داخل المؤسسة العسكرية.

هذه الخطوات تعكس وبشكل فاضح الاصرار على استمرار عسكرة الدولة وتأيد المأكد بأن الجيش أصبح الفاعل السياسي الأول في الساحة بعيداً عن أي رقابة مدنية، كما أنها تكشف أن البرهان يسعى لتثبيت سلطته عبر إعادة ترتيب القيادة العسكرية دون أي اعتبار للقوى المدنية أو لمطالب الثورة، وبعض التعيينات ما زالت تحمل خلفيات إسلامية مما يشير إلى أن البرهان ما زال متمسكًا بحلفائه الاسلاميين والاجراءات الاخيرة لم تقصيهم تماماً بل عملت على اعادت تموضعهم داخل المؤسسات العسكرية والمدنية.

كما أن التعديلات الأخيرة تفتقر إلى الشرعية الدستورية والسياسية لأنها تتم خارج إطار الوثيقة الدستورية كما ذكرنا، وهذه الخطوة تكشف عن استمرار عسكرة الدولة وعن محاولة فلول النظام البائد والحركة الإسلامية

التمركز داخل المؤسسة العسكرية بصورة تسمح لها بالعودة والسيطرة بشكل كامل على مفاصل الدولة، وإذا استمر الجيش وخلفه فول النظام البائد في إدارة الدولة خارج أي إطار دستوري أو شرعي فإن ذلك سيؤدي إلى إطالة أمد الأزمة السياسية وتوسع الحرب إعادة إنتاج الازمة والاستبداد، كما أنه يضعف فرص التوافق الوطني ويؤخر أي عملية لايقاف الحرب والعودة إلى مسار الانتقال الديمقراطي.

مستقبل الدولة ومؤسساتها في ظل هذه السيطرة:

في ظل اصرار فلول ما يسمى بالحركة الاسلامية على استمرار اختطاف المؤسسة العسكرية تظل الازمة قائمة ولم تبرح مكانها، ورغم إدرك الجميع أن الجيش السوداني يجب أن يكون مؤسسة وطنية فوق الولاءات الحزبية والأيديولوجية والقبلية والجهوية الا أن فلول ما يسمى بالحركة الاسلامية يصرون على اعادة تموضعهم داخله، ونظل نردد بأن أي محاولة لاستمرار الاختطاف من قبل فلول النظام السابق هي تهديد مباشر لمكتسبات ثورة ديسمبر المجيدة ولحق الشعب في بناء دولة مدنية ديمقراطية عادلة، والتغييرات الأخيرة في القيادة العسكرية قد تقرأ كخطوة لتقليص نفوذ بعض القيادات المرتبطة بالإسلاميين، لكنها في الوقت نفسه تكشف أن هذه القوى ما زالت تحاول التمركز داخل مفاصل الجيش كما اشرنا انفًا وعليه أن معركة التحرر لم تنته بعد وامامنا مشوار طويل لفك هذا الارتباط المخل.

وفي سياق متصل إن التحدي الأكبر أمامنا ليس فقط في مواجهة الحرب وآثارها بل في مواجهة محاولات إعادة إنتاج الاستبداد عبر بوابة المؤسسة العسكرية فلفلول ما يسمى الحركة الإسلامية والمؤتمر الوطني يسعون إلى استغلال حالة الفوضى لإعادة التموضع هو ما يهدد وحدة الجيش ويضعف ثقة الشعب فيه، إننا بحاجة إلى جيش وطني مهني، جيش يحمي الوطن لا يحمي حزباً أو أيديولوجية جيش يقف على مسافة واحدة من جميع السودانيين.

وفي ذات السياق نؤكد أن أي إصلاح حقيقي يقود إلى تحقيق استقرار ورسم ملامح مستقبل زاهر للدولة لا يكتمل إلا بإبعاد فلول النظام البائد عن مواقع القرار داخل الجيش وتطهير مؤسسات الدولة من دنسهم، وإعادة بناء المؤسسة العسكرية على أسس من المهنية والشفافية والولاء للوطن وحده فالسودان لا يمكن أن ينهض إذا ظل أسير الماضي ولا يمكن أن يحقق السلام إذا بقيت ذات القوى التي أشعلت الحروب تتحكم في مصيره، وإن مستقبل السودان سيظل رهناً بقدرة القوى الوطنية المدنية على إعادة بناء عقد اجتماعي جامع وإطار يؤسس لقيم مشتركة ويمثل المصالح العليا للمجتمع، وصناعة دستور شامل ينظم حياة المجتمع ويضمن خضوع الجيش للسلطة المدنية ويعيد الثقة بين الشعب والدولة.

خاتمة:

خلاصة القول أن التعديلات الواسعة في قيادة الجيش السوداني ليست مجرد خطوة إدارية بقدر ما تعكسه من صراع أعمق على النفوذ داخل المؤسسة العسكرية وإعادة صياغة موازين القوة ضلًا عن رسائل موجهة للخارج والداخل، وهي محاولة لتعزيز مركزية القرار وضبط الولاءات لكنها لن تنجح إذا لم تترجم إلى إصلاح سياسي واجتماعي شامل.

وهي في المقابل تمثل ترجمة حرفية لطبيعة العلاقة ما بين الجيش وفلول ما يسمى بالحركة الاسلامية هذه العلاقة المعقدة ستظل عاملاً حاسماً في مستقبل السودان، إذ أن أي عودة فعلية للإسلاميين عبر الجيش ستضعف فرص الإصلاح السياسي وتزيد من عزلة السودان إقليمياً ودولياً، بينما إقصاؤهم بشكل كامل قد يفتح الباب أمام إعادة بناء الدولة على أسس جديدة.

واعادة بناء الدولة على أسس جديدة تتطلب وعياً جماعياً بأن المعركة ليست فقط معركة ايقاف الحرب ولكنها بالاساس معركة ضد كل محاولة لإعادة إنتاج الاستبداد وعودة فلول النظام البائد، وعليه نحن مطالبون بالتمسك بمكتسبات ثورة ديسمبر المجيدة وبالضغط من أجل إصلاح شامل يضمن أن الجيش السوداني يصبح مؤسسة وطنية بحق بعيدة عن نفوذ الحركة الإسلامية وفلول المؤتمر الوطني، وهذا يحتاج إلى اصطفاف واسع من أجل سودان جديد سودان الحرية والعدالة والسلام، سودان لا مكان فيه لفلول النظام البائد ولا لهيمنة الأيديولوجيات على مؤسسات الدولة.

كوستي بين فوضى القوات النظامية وتصاعد السرقات والنهب:

من يحمي المواطن؟

ملخص

تشهد مدينة كوستي تصاعداً ملحوظاً في حالات السرقات والنهب، في ظل تراجع واضح في الوجود الأمني وغياب الاستجابة الفعالة للبلاغات. وتركزت هذه الحوادث في عدد من الأحياء القريبة من الأسواق، ما أثار قلقاً واسعاً بين السكان.

سُجلت خلال الأيام الأخيرة عدة وقائع خطيرة، من بينها استهداف طبيبة أثناء عودتها من العمل، ومحاولة سرقة هاتف امرأة، إضافة إلى سرقة دراجة نارية من أمام أحد المنازل، وسط اعتماد الجناة على الدراجات النارية والركشات في تنفيذ عمليا تهم.

برزت حوادث أكثر خطورة تمثلت في انتحال صفة جهات نظامية، حيث أقدم أفراد يرتدون زيًا رسمياً على استيقاف شاب والاستيلاء على أمواله وهاتفه بعد الاعتداء عليه، بذريعة الاشتباه والتعاون الأمني، ما يعكس حالة فوضى أمنية متصا عد ة.

يحذر التقرير من أن تعدد الجهات المسلحة وضعف التنسيق الأمني أسهما في تفاقم الانفلات، مع تزايد شكاوى المواطنين من تهديد مباشر لأمنهم، في وقت تتصاعد فيه المطالب بتدخل عاجل من السلطات لإعادة الاستقرار إلى المدينة.

«ماذا يحدث في كوستي؟ وهل يدفع مواطنوها ثمن الإيواء؟»

ناهد إدريس

ماذا يحدث في كوستي؟ وهل يدفع مواطنوها ثمن الإيواء؟

تاريخيًا، ظلت كوستي حضنًا واسعًا في أوقات الحروب والمجاعات، وسعت لكل أهل السودان من جنوبه وغربه وشرقه وشماله. عُرفت المدينة بالتعايش السلمي، لكن ما يحدث الآن يفوق حدود التحمل.

تشهد المدينة موجة من الجريمة المنظمة بصورة مكثفة، استهدفت أحياءً محددة، لا سيما الأحياء المتاخمة للسوق الشعبي والأسواق الأخرى، في ظل غياب تام للرقابة الشرطية والأمنية، كما أن البلاغات لا تجد حظها من الاهتمام أو المتابعة.

أين شرطة الولاية والمدينة من حماية الشباب القاصرين والأطفال والمواطنين؟

«تشهد المدينة موجة من الجريمة المنظمة بصورة مكثفة، استهدفت أحياءً محددة، لا سيما الأحياء المتاخمة للسوق الشعبي»

حوادث مقلقة ومهددة للأمن المجتمعي.

وقائع ميدانية

خلال يوم الاثنين الماضي، وبحسب إفادات مواطنين، شهد مربع 27 عمليتي نهب:
الأولى استهدفت طبيبة أثناء عودتها من عملها، حيث اعترضتها مجموعة تستقل ركشة وقاموا بانتزاع حقيبتها.

والثانية في فترة العصر بالقرب من زاوية شيخ دفع الله، حيث تعرضت امرأة لمحاولة سرقة هاتفها، لكنها تمكنت من رميه قبل أن يفر الجناة مستغلين وجود الناس داخل المنازل.

وفي حادثة أخرى ليلًا بالقرب من التأمين الصحي، تمت سرقة دراجة نارية (موتر) بعد أن أوقفها صاحبها أمام منزله لدقائق.

وخلال يومين فقط، سُجلت أربع عمليات سرقة ونهب في مربع 27، وربما أكثر في

«في ظل غياب تام للرقابة الشرطية والأمنية، كما أن البلاغات لا تجد حظها من الاهتمام أو المتابعة».

بقية الأحياء. وتتم معظم العمليات باستخدام الركشات وفي الشوارع المظلمة، ما دفع سكان الحي للتحرك لإنارة الشوارع الداخلية غير الرئيسية، باعتبارها نقاط استهداف محتملة.

انتحال صفات الجهات النظامية

في سوق الموبايلات بالسوق الكبير بكوستي، وقعت حادثة خطيرة، حيث أقدم ثلاثة أشخاص، أحدهم يرتدي زيًا رسميًا، على اقتياد شاب بحوزته مبلغ مالي يُقدّر بنحو 200 ألف جنيه وهاتف حديث، بذريعة الاشتباه.

في البداية، كانت الوجهة القسم الأوسط بكوستي، قبل أن يتم تغييرها إلى ارتكاز مربع 59 (النخلات)، لكن قبل الوصول، طلبوا من سائق الركشة التوقف في موقع جانبي، ودفعوا له الأجرة وانفردوا بالشاب.

وبحسب المعلومات، قام أحدهم بإرسال رسالة تفيد برفع "الإحداثيات" عن الهدف، ثم اعتدوا على الشاب باستخدام السلاح (الدبشك)، واستولوا على المبلغ والهاتف، قبل أن يفروا إلى جهة مجهولة، مستغلين ذريعة "التعاون مع الدعم السريع".

سرقات للمنازل

شهدت الأيام الماضية أيضًا عمليات سرقة لعدد من المنازل، بلغ عددها نحو ثلاثة منازل في ليلة واحدة، ما يعكس تصاعدًا مقلقًا في وتيرة الجرائم داخل المدينة.

تعدد الجهات... وفوضى السيطرة

أفاد مصدر – فضل عدم ذكر اسمه – أن تعدد الجهات النظامية وغير النظامية في كوستي ساهم في تنامي ظواهر الابتزاز والاعتداء، وانتحال صفات الجهات الحكومية، بل وفرض رسوم غير قانونية على المواطنين.

صورة أوسع للانتهاكات داخل كوستي

تعكس هذه الوقائع صورة متكررة لانتهاكات واسعة طالت المواطنين، من قتل وجرح واعتداءات ونهب، منذ اندلاع الحرب في البلاد. كما أن أعمال السلب والنهب المتزايدة فاقمت معاناة المواطنين، خاصة مع انتشار مجموعات مسلحة تستخدم الدراجات النارية والركشات في تنفيذ عملياتها داخل الأحياء والأسواق، وتحت تهديد السلاح.

شكاوى المواطنين في كوستي تتزايد، مع تصاعد الدعوات داخل الأحياء لضرورة إيجاد وسائل للحماية، في ظل ما وصفه البعض بحالة "السيولة الأمنية"، وهو ما ينذر بانتشار مظاهر غير مسبوقة تهدد النسيج المجتمعي للمدينة.

رسالة إلى والي ولاية النيل الأبيض ومدير شرطة الولاية

كوستي تحتاج إلى تفعيل عاجل وكثيف للخدمات الشرطية والأمنية.

انفلات الأمن في المدينة لا يهدد سكانها فقط، بل يهدد المدن والقرى المجاورة، ويضرب أحد أهم الشرايين الحيوية التي تربط أنحاء السودان.

فكوستي تمثل جسرًا استراتيجيًا لنقل البضائع والمنتجات من مناطق الإنتاج إلى مناطق التصدير والاستهلاك، وأي اضطراب أمني فيها ينعكس على الاقتصاد والحياة اليومية في نطاق أوسع.

ثم؟؟ أين شرطة الولاية؟

أين والي الولاية؟

ومن يحمي مواطن كوستي من هذا الانفلات؟....

الحرب تفاقم أزمة الري الطويلة الأمد لمزارعي السودان

ملخص

في ظل الحرب المستمرة في السودان وتدهور شبكات الري، يواجه مزارعو مشروع الجزيرة وأقاليم أخرى أزمة مياه حادة تهدد قدرتهم على الزراعة وإعالة أسرهم. وقد أدى توقف القنوات منذ عام 2024 وتراجع إدارة السدود والمضخات إلى فقدان موسمين زراعيين في بعض المناطق، وسط غياب حلول حكومية فعالة.

يمتد مشروع الجزيرة على نحو 890 ألف هكتار، وكان يعتمد تاريخيًا على شبكة ري مركزية تغذيها مياه النيل عبر خزان سنار. لكن سياسات الخصخصة وتقليص الدعم الحكومي منذ مطلع الألفية، إلى جانب فقدان الكوادر الفنية، أسهما في تدهور البنية التحتية للري تدريجيًا حتى قبل اندلاع الحرب.

مع تفاقم الأزمة، اضطر بعض المزارعين إلى حلول فردية مثل مضخات البنزين أو أنظمة الري بالطاقة الشمسية. ورغم نجاح هذه البدائل في بعض الحالات، إلا أنها مكلفة وغير متاحة لمعظم صغار المزارعين الذين يشكلون الأغلبية، ما عمّق الفجوة الاقتصادية داخل القطاع الزراعي.

يعكس الواقع الحالي حالة اعتماد المزارعين على أنفسهم في مواجهة أزمة مركبة تجمع بين شح المياه وغياب الدولة وارتفاع التكاليف. وبينما ينجح القادرون في حماية محاصيلهم عبر حلول خاصة، يبقى آلاف الصغار مهددين بخسارة أراضيهم ومصادر رزقهم، في أزمة تمس الأمن الغذائي في السودان بأكمله.

ملاحظة: هذا المقال هو ترجمة للنص المنشور أصلاً على منصة Mongabay وقد تم ترجمته إلى العربية لنشره في منصة أفق جديد جميع الحقوق محفوظة للنسخة الأصلية ولـ Mongabay كمصدر.

البشير دهب

في ظل الحرب المستمرة وتدهور شبكات الري في مشروع الجزيرة ومناطق أخرى في السودان، يجد المزارعون أنفسهم أمام تحدٍ يومي للإستمرار في الزراعة وإطعام أسرهم في هذا التقرير الحصري، يستعرض الصحفي البشير دهب واقع الأزمة المائية، ويكشف كيف يبتكر المزارعون الصغار حلولاً فردية باستخدام تقنيات الطاقة الشمسية والبنزين لمواجهة انعدام المياه، مقدماً صورة صادمة لكنها ملهمة لصمودهم ومرونتهم أمام ظروف استثنائية.

يمتد مشروع الري في السودان المعروف بمشروع الجزيرة لما يقارب 890،000 هكتار (2,2 مليون فدان)، حيث يضخ المياه من نهر النيل إلى المزارعين عبر شبكة من القنوات تتغذى من خزان سنار.

قبل عشرين عامًا، تحركت الحكومة نحو خصخصة وتشغيل وصيانة هذا المشروع وغيره من البنية التحتية للري بشكل لامركزي.

لكن فقدان الموارد والخبرات لدى موظفي الدولة أدى إلى تدهور نظام المضخات والقنوات، مما اضطر عشرات الآلاف من المزارعين للبحث عن حلول مؤقتة ومبتكرة.

المزارعون الأغنياء قاموا بتركيب مضخات، وتحولت الكثير منها إلى الطاقة الشمسية، لكن الحرب الأهلية جعلت الوقود وقطع الغيار غير متاحة بأسعار معقولة، مما حال دون قدرة المزارعين الصغار على زراعة الغذاء.

صورة لمشروع ري الجزيرة من الفضاء. الصورة من وكالة ناسا جونسون :المصدر مو نغبا ي

في أوقات أفضل، كان محمد أحمد يزرع الذرة الرفيعة والعدس والفاصوليا على ثلاثة فدادين من الأرض في ولاية الجزيرة. لكن منذ أكثر من عام، لم تصل مياه الري إلى 1,2 هكتار (3 أفدنة) يزرعها في قسم منقل من مشروع الجزيرة الشاسع. يقضي وقته في إزالة الأعشاب الضارة، وإصلاح حدود الحقول، وتجهيز التربة تحسبًا لوصول المياه.

القنوات جفت منذ مايو 2024. يقول أحمد، البالغ من العمر 38 عامًا، لموقع Mongabay عبر الهاتف: «انتظرت المياه كما اعتدت، لكن لم يأت شيء. فقدنا موسمين كاملين، وفكرت حتى في ترك الزراعة والبحث عن عمل في الخارج».

أحمد واحد من حوالي 4،000 مزارع في قسم المناقل يواجهون خطر انهيار مشروع الجزيرة يمتد لما يقارب 890،000 هكتار، ويضخ المياه من نهر النيل عبر شبكة من القنوات تتغذى من سد سنار التاريخي. وفقًا لمهندس الري عبدالله الحاج، حتى عام 2005، كان مسؤولو المشروع ينظمون مستويات المياه وتدفقها وينسقون صيانة المضخات والقنوات الرئيسية.

ومع ذلك، في عام 2005، جرى جزئيًا خصخصة تشغيل مشروع الري التشريعات الجديدة وتعديل عام 2014، أكدت على الاستقلال الإداري والمالي، ومنحت المزارعين حرية اختيار المحاصيل التي يزرعونها وطلبت منهم إنشاء جمعيات مستخدمي المياه قانونيًا تمتلك هذه الجمعيات سلطة إدارة وصيانة أقسام المشروع، لكنها عمليًا تشرف على توزيع المياه وتعتمد بشكل كبير على الدعم الفني والمالي والتشغيلي من الدولة.

تم سحب الدعم المباشر من الدولة، وتم فصل العديد من الموظفين المتمرسين والعاملين في المشروع، مما خلق فراغًا في الصيانة والإشراف استمر على مر السنوات وأسهم في التدهور التدريجي للنظام المركزي للري.

إضافة إلى هذه الصعوبات، انخفضت مستويات المياه في سد سنار خلال السنوات الأخيرة نتيجة الجفاف.

يقول الحاج: «المشكلة اليوم ليست فقط ندرة المياه، بل غياب سلطة تنفيذية منظمة لإدارة التوزيع كما كان من قبل».

آلاف الفدادين من الأراضي الزراعية في أقسام مشروع الجزيرة المختلفة، بما فيها امتداد المناقل ، فقدت تغطية الري على مدى العشرين عامًا الماضية.

أحمد وجيرانه يناقشون باستمرار حلولًا ممكنة، لكن دون جدوى. يقول: «حاولنا التفكير في حلول، لكن لا توجد موارد ببساطة لا يوجد ماء للضخ و الحكومة تواصل تقديم الوعود دون تنفيذ ،إذا لم تُعد قنوات الري تعمل بصورة طبيعية لن نتمكن من الزراعة الموسم القادم».

ويقلق أحمد باستمرار حول كيفية توفير الغذاء لأطفاله، ويأمل أن تعود مياه الري بشكل منتظم يوماً ما.

في جزء آخر من مشروع الجزيرة، اضطر

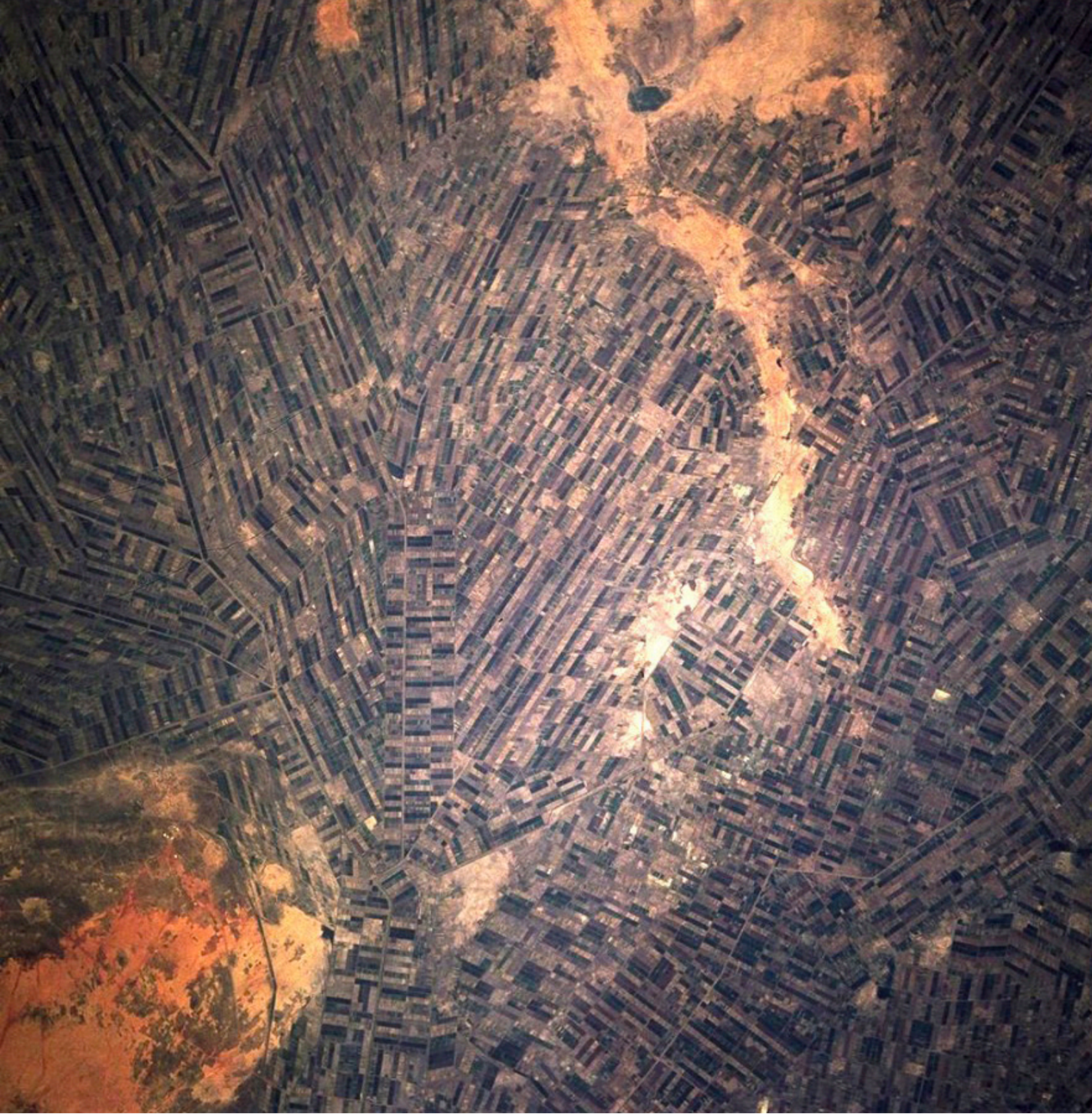

صورة تظهر ضخ الماء بخزان سنار :المصدر كوشي نيوز

الطيب جاد المولى لاستخدام مضخة بنزين صغيرة بعد توقف صيانة القنوات المنتظمة في قسم المنسي ، حيث يزرع الطماطم والقمح، المياه ما زالت متوفرة في نظام القنوات، لكن تشغيل مضخته الخاصة لري الحقول يشكل عبئًا ماليًا كبيرًا. يقول: «تشغيل المضخة ليوم واحد يكلف(150 ألف جنية سوداني) ما يعادل 60-70 دولارًا، ويجب أن أكرر هذا كل 25 يوماً «.

الطيب جاد المولى يقوم بتزويد مضخة الري بقسم المنسي بمشروع الجزيرة. المصدر مونغباي

ويضيف: «أجلس طوال الليل بجانب المضخة، أستمع للمحرك وأتأكد من استمرار تدفق المياه. أي توقف قد يكلفني الموسم بأكمله».

على بعد 300 كيلومتر جنوبًا على طول النيل من موقع أحمد، يزرع عبد الحفيظ محمد 25 هكتارًا (60 فدانًا) قرب ضفاف النهر وقد فشلت أنظمة الري في جنوب شندي أيضاً بعد عام

من انقطاع الري، قرر تركيب نظام ري بالطاقة الشمسية لخدمة جزء من أرضه.

يقول: «ترددنا في البداية بسبب التكلفة العالية وحداثة التجربة».

كان يعتمد سابقًا على مضخات البنزين لسحب المياه مباشرة من النهر، لكن أسعار الوقود ارتفعت بشكل حاد و أحيانًا لا يتوفر أي وقود مهما كان السعر، لكن الحقول عطشى وتحتاج للماء.

ويضيف: «لم يكن هناك خيار آخر. تولينا حتى مسؤوليات كانت تقع على عاتق الدولة مثل تأمين الوقود وقطع الغيار بأنفسنا».

أنفق عبد الحفيظ محمد ما يعادل 17،900 دولار على مضخات شمسية تستطيع ري حوالي 6,3 هكتار (15 فدانًا). يقول إن النظام الجديد وفر عليه التكاليف المتقلبة للوقود، لكنه تعلم مواجهة تحديات جديدة.

«أتحقق كل صباح من الألواح الشمسية لضمان تشغيل النظام بشكل صحيح. أحيانًا تتعطل الألواح أو تُسرق، مما يضطرني لإصلاحها بنفسي أو انتظار قطع الغيار. هذا يجعل كل يوم تحدياً جديداً ، لكن التحكم بالمياه يمنحني شعوراً بالاستقرار ويقلل اعتمادنا على الوقود».

مع تدهور أنظمة الري في مشروع الجزيرة وولاية نهر النيل، لجأ عدد متزايد من المزارعين مثل محمد إلى الطاقة الشمسية.

يسار) ضخ المياه في قناة داخلية في جنوب شندي، ولاية نهر النيل. (يمين) ألواح شمسية تُشغّل نظام الري في جنوب شندي، ولاية نهر النيل. الصور من مونغباي

محمد الحاج، مدير توريد أنظمة الطاقة الشمسية للسودان لشركة GSB Solar الإماراتية، أخبر موقع Mongabay أن الطلب على منتجات شركته بدأ يرتفع بشكل ملحوظ في أواخر 2021 مع بداية الانقطاعات المتكررة للكهرباء. ويضيف أن الطلب تضاعف بعد 2023، مع تدهور صيانة شبكات الري الحكومية بسبب نقص المعدات الثقيلة، وظهور مشاكل جديدة في الطاقة نتيجة اندلاع الحرب الأهلية.

يشرح محمد الحاج أن التحول للطاقة الشمسية جاء كاستجابة طارئة لتدهور البدائل القائمة. «معظم المشترين لا يسألون عن العائد طويل المدى، كل ما يقولونه: ‹نريد الماء فقط لكي لا نفقد موسماً آخر›».

لكن تكلفة نظام شمسي قادر على ري ثلاثة فدادين تصل لحوالي 10 ملايين جنيه سوداني (3،500 دولار)، وهو مبلغ ضخم للمزارع الصغير.

وأدى التحول نحو نظم الري الخاصة إلى إبراز الفجوة الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة. المزارعون الذين اشتروا ونصبوا الأنظمة الشمسية هم أساسًا من كبار ملاك الأراضي أو المزارعين المتوسطين الذين باعوا مواشيهم أو أصول أخرى لتغطية التكلفة.

أما المزارعون الصغار محدودو الموارد غالباً ظلوا مستبعدين من هذا التحول، ويشكلون حوالي ثلاثة أرباع المزارعين في مشروع الجزيرة. معظمهم يزرعون المحاصيل الأساسية مثل الذرة الرفيعة، القمح، والبقوليات، لكن القليل منهم يستطيع تحمل التكلفة العالية للأنظمة الشمسية، مما يجعلهم – والإمدادات الغذائية في البلاد – ما زالوا يعتمدون على شبكة القنوات المتدهورة.

تواصل موقع Mongabay مع محافظ مشروع الجزيرة المهندس إبراهيم مصطفى، لكن لم يتلق الرد حتى وقت النشر.

الصمت الرسمي يعكس غياب أي تواصل من الجهات الرسمية مع كثير من المزارعين في هذا التقرير. يقول أحمد من إمتداد المناقل : «تركنا ندبر أمورنا بأنفسنا. الحكومة تعد، لكن لا يحدث شيء على الأرض «.

بينما تحول المزارعون الأغنياء على طول النيل بشكل متزايد إلى المضخات الشمسية لتأمين المياه لمحاصيلهم، يواجه صغار المزارعين مثل أحمد خيارًا صعبًا: مشاهدة حقولهم تجف أو إيجاد حلول محدودة ومكلفة لإنقاذ محصولهم. بالنسبة لهم، الصراع على الري ليس مجرد مسألة مياه، بل مسألة بقاء وعدالة وقدرة على إعالة أسرهم في ظل أزمة طويلة الأمد.

صمود مزارعي السودان اليوم يواجه تحديات غير مسبوقة ويحتاج إلى دعم عاجل يبدأ بالاستقرار لتوفير الموارد والتقنيات اللازمة للحفاظ على الزراعة وتأمين غذاء الملايين من السودانيين.

برلين... حين تُدار الحرب بدل أن تُوقف

حاتم أيوب ابوالحسن

ملخص

يرى الكاتب أن مؤتمر برلين لا يستهدف إنهاء حرب السودان بقدر ما يسعى إلى إدارتها، في ظل تحوّل الصراع إلى منظومة معقدة تتداخل فيها مراكز القوة واقتصاد الحرب وخطابات الكراهية. وبالتالي، لم تعد الحرب قابلة للحلول التقليدية، بل أصبحت واقعاً قائماً يُعاد إنتاجه باستمرار.

يشير إلى أن ما يجري دولياً هو محاولة لاحتواء الأزمة ومنع انفلاتها، لا لتحقيق السلام. فالدول المشاركة تنظر إلى السودان كملف أمني مرتبط بمصالحها — مثل الهجرة والبحر الأحمر — وليس كدولة يجب إنقاذها، ما يجعل مصيره مسألة ثانوية ضمن حسابات النفوذ.

يوضح أن استمرار الحرب بات يخدم بعض الأطراف التي تستفيد من إطالة أمدها لإعادة تشكيل موازين القوى، بينما يُستخدم التلويح بالتدخل الدولي كأداة ضغط سياسية أكثر منه خياراً حقيقياً، خاصة في ظل تعقيدات الميدان وانقسام القوى الكبرى.

يؤكد الكاتب أن الأزمة تتعمق مع تصاعد خطاب الكراهية وتفكك الدولة لصالح هويات متصارعة، ما يقود إلى انسداد سياسي كامل. ويخلص الكاتب إلى أن برلين ليست بداية للحل، بل انعكاس لغيابه، في مسار قد ينتهي بانهيار الدولة إذا لم تتغير المعادلات جذرياً.

في برلين لا يجتمع العالم لإنهاء حرب السودان، بل لإدارتها. هذه ليست قراءة متشائمة، بل توصيف دقيق للواقع. فالبيانات الدبلوماسية التي ستصدر، مهما بدت متماسكة، لن تغيّر حقيقة أن هذه الحرب خرجت من نطاق الحلول التقليدية، لأنها لم تعد صراعاً سياسياً قابلاً للتسوية، بل تحولت إلى نظام قائم بذاته: تعدد مراكز قوة، اقتصاد حرب متجذر، ومجتمع يُعاد تشكيله تحت ضغط الخوف والكراهية.

ما يجري في برلين هو محاولة لضبط الفوضى، لا إنهائها. الهدف ليس السلام، بل منع الانهيار الكامل. الفارق هنا جوهري: هناك من يسعى لإنهاء الحرب، وهناك من يسعى فقط لمنعها من التمدد خارج حدود يمكن التحكم بها.

الدول المشاركة لا تتعامل مع السودان كدولة يجب إنقاذها، بل كأزمة يجب احتواؤها. السودان في هذه المعادلة ليس فاعلاً، بل موضوعاً. كل طرف يأتي بحساباته: أمن البحر الأحمر، الهجرة، التجارة، توازنات النفوذ. أما مصير الدولة السودانية نفسها، فليس أولوية بقدر ما هو نتيجة جانبية.

برلين، بهذا المعنى، ليست منصة حل، بل غرفة إدارة أزمة مفتوحة. تُوزع فيها الأدوار، وتُرسم حدود الاشتباك غير المعلنة، ويُترك الداخل السوداني ليحترق داخل "هامش مسموح" من الفوضى.

الأخطر أن الحرب لم تعد مجرد أزمة، بل أصبحت جزءاً من توازنات قائمة. هناك أطراف لا ترى في استمرارها مشكلة، بل فرصة: لإعادة تشكيل النفوذ، لإستنزاف الخصوم، أو لفرض وقائع جديدة على الأرض. في هذا السياق، يصبح السلام نفسه تهديداً، لأنه يعيد خلط الأوراق ويُسقط الحسابات التي بُنيت على استمرار الصراع.

في الداخل، لم يعد السؤال من يسيطر على الأرض، بل من يسيطر على الوعي. خطاب الكراهية لم يعد نتيجة للحرب، بل أحد محركاتها الأساسية. ومع كل يوم، تتراجع فكرة الدولة لصالح هويات متصارعة، ويقترب السودان أكثر من لحظة اللاعودة. ما يحدث ليس فقط حرباً... بل تفكيك منهجي لبنية الدولة والمجتمع معاً.

يُلوَّح بخيار التدخل الدولي تحت الفصل السابع من مجلس الأمن الدولي كأنه حل جذري، لكنه في الواقع ليس سوى أداة ضغط سياسي. لا توجد إرادة دولية حقيقية للذهاب نحو تدخل عسكري مباشر، ليس فقط بسبب التعقيدات الميدانية، بل لأن القوى الكبرى نفسها منقسمة حول ما تريده من السودان. بعض هذه القوى لا يمانع استمرار حالة "اللا حسم"، بل يستفيد منها، وهو ما يجعل التهديد بالتدخل أقرب إلى أداة ابتزاز منه إلى خطة قابلة للتنفيذ.

ثم إن طبيعة الحرب نفسها تُفشل أي سيناريو تدخل تقليدي: لا جبهات واضحة، لا سلطة يمكن التعامل معها، ولا بيئة قابلة للاستقرار السريع. أي تدخل عسكري لن ينهي الحرب، بل سيعيد إنتاجها في شكل أكثر تعقيداً.

لهذا، ما سيحدث فعلياً هو تصعيد تدريجي في الضغوط: عقوبات، عزل، خنق اقتصادي، وربما إعادة هندسة المشهد عبر وكلاء محليين. إنها سياسة إدارة الصراع، لا حله.

ما سيصدر عن برلين لن يغيّر شيئاً جوهرياً. سيُضاف إلى سجل طويل من المؤتمرات التي أدارت الأزمة دون أن تقترب من حلها. الكلمات ستكون كبيرة: وقف إطلاق نار، حماية مدنيين، عملية سياسية... لكن بدون أدوات تنفيذ، ستظل مجرد نصوص بلا أثر.

الحقيقة التي يتم تجنبها هي أن السودان خارج دائرة الحسم الدولي. ما يهم القوى المؤثرة ليس إنهاء الحرب، بل منع تحولها إلى تهديد مباشر لمصالحها.

أما الداخل، فمحكوم بمعادلة مغلقة: لا أحد قادر على الحسم، ولا أحد مستعد للتراجع. وفي مثل هذه الحروب، لا تنتصر الأطراف... بل تنهار الدول.

برلين ليست بداية الحل، بل تعبير صريح عن غيابه. وإذا لم تتغير معادلات الداخل جذرياً، فإن المسار لن يقود إلى تسوية، بل إلى واقع أكثر قسوة: بلد يُدار من الخارج، ويتفكك من الداخل، حتى يصل إلى نقطة قد لا يعود بعدها هناك ما يمكن تسميته دولة.

النخب وإفشال الدولة السودانية

قراءة في جذور الأزمة ومسارات الإصلاح

عادل يعقوب أحمدنور

ملخص

يعرض المقال أن أزمة الدولة السودانية تعود إلى اختلالات بنيوية عميقة، مثل مركزية السلطة وثقافة القهر والعنف، وهي جذور ممتدة في الوعي الاجتماعي منذ بنية الأسرة التقليدية التي تكرّس الطاعة والإقصاء.

يشير الكاتب إلى أن هذه البيئة عززت هيمنة المؤسسة العسكرية، بدعم أو تواطؤ من النخب السياسية التي عقدت تحالفات تخدم مصالحها، ما أدى إلى إضعاف الديمقراطية وتشويه مطالب الحقوق عبر التخوين والتشكيك.

يرى أن جوهر الأزمة يكمن في بنية المؤسسات نفسها التي تعيد إنتاج الفشل، ما يستدعي إصلاحاً يبدأ بتغيير القيم المجتمعية، وتعزيز التعليم والمعرفة، إلى جانب إعلام مستقل يسهم في رفع الوعي والمساءلة.

يخلص الكاتب إلى أن النخب فشلت في قيادة التغيير، في ظل غياب مشروع وطني جامع واقتصاد ريعي يغذي الفساد، مؤكداً أن الحل يتطلب إعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس الشراكة لا التبعية.

منذ تأسيسها، ظلت الدولة السودانية تعاني من اختلالات بنيوية عميقة، تتجلى في مركزية القرار، وهيمنة أنماط القهر المجتمعي، واللجوء إلى العنف كوسيلة لإخضاع المختلف. هذه الإشكالات ليست طارئة، بل متجذرة في الوعي الجمعي، حيث تمتد جذورها إلى بنية الأسرة الممتدة، وسيطرة كبير العائلة على القرارات المصيرية، بما يجعل الخروج عن هذا النسق ضربًا من التمرد الذي يُواجه غالبًا بالعزل والإقصاء.

في هذا السياق، ترسّخ لدى قطاعات واسعة من المجتمع اعتقاد بأن القوة العسكرية تمتلك حق الوصاية على الدولة والمجتمع، وهو تصور عزّزته ممارسات وخطابات متكررة من قيادات عسكرية عبر التاريخ. ولم تكن النخب السياسية بمنأى عن ذلك، إذ ساهمت—في كثير من الأحيان—في تكريس هذا الواقع، عبر تحالفات مرحلية تخدم مصالحها الضيقة، وتحافظ على مكتسباتها التاريخية.

نتيجة لذلك، أصبح كل من ينادي بمدنية الدولة أو الديمقراطية أو حتى الحقوق الأساسية للمواطن، عرضة للتشكيك والتخوين، حيث يُدفع به إلى خانة "العمالة" أو "الانفصال عن القيم المجتمعية"، في محاولة لإفراغ هذه المطالب من مشروعيتها، واستغلال هشاشة الوعي العام لإدامة السيطرة.

وهنا يبرز السؤال الجوهري: أين تكمن المعضلة الحقيقية؟

للإجابة، لا بد من النظر إلى مؤسسات الدولة بوصفها "خط إنتاج". فإذا كانت هذه المؤسسات تنتج الفشل بصورة متكررة، فالمشكلة ليست في النتائج وحدها، بل في بنية هذه المؤسسات نفسها. إذ من غير المنطقي الاستمرار في نفس الآليات، مع توقع نتائج مختلفة.

إن المدخل الحقيقي للإصلاح يبدأ بإعادة النظر في الموروثات الثقافية والاجتماعية التي تشرعن هذا الفشل، والعمل على ترسيخ قيم بديلة تقوم على التسامح، واحترام الآخر، وتعزيز روح التعاون، والانتماء للهم العام.

ويأتي التعليم في صدارة أدوات الإصلاح. وهنا ينبغي التمييز بين "التعليم" بوصفه نظامًا رسميًا تديره الدولة، و"المعرفة" بوصفها فضاءً أوسع لتشكيل الوعي. فالتعليم يجب أن يُبنى على أسس واضحة تراعي أولويات الدولة، مع التركيز على التخصص وجودة المخرجات. أما المعرفة، فهي تتشكل عبر مصادر متعددة، مثل الإعلام، والمسرح، والسينما، والأنشطة الثقافية، وهي المجال الحقيقي لبناء عقل نقدي حر.

غير أن هذه المنظومة لا تكتمل دون إعلام مستقل. فالإعلام، بدلاً من أن يكون سلطة رقابية، تحوّل في كثير من الأحيان إلى أداة لإعادة إنتاج الخطاب الرسمي، مما ساهم في تغييب الوعي، وإضعاف دور الرأي العام في المحاسبة. إن إعلامًا بلا استقلال، هو شريك مباشر في إدامة الأزمة.

أما على مستوى النخب، فتبرز أزمة مزدوجة: فشل في قيادة التغيير، وعجز عن مراجعة هذا الفشل. إذ ظلت قطاعات من النخب أسيرة لانتماءاتها الضيقة، ما أفقدها ثقة الشارع، وجعلها جزءًا من الأزمة بدل أن تكون أداة لحلها.

إلى جانب ذلك، يعاني السودان من غياب مشروع وطني جامع، قادر على استيعاب تنوعه الثقافي والعرقي، وتحويله إلى مصدر قوة بدل أن يكون سببًا للصراع. وقد أدى هذا الغياب إلى تصاعد الهويات الفرعية، وتحول الصراع إلى تنازع على السلطة، لا تنافس على بناء الدولة.

اقتصاديًا، أسهم نمط "اقتصاد الريع" في تعميق الأزمة، حيث تعتمد الدولة على توزيع الامتيازات بدل إنتاج الثروة، ما أدى إلى نشوء طبقة مستفيدة من استمرار الفشل، تقاوم أي إصلاح حقيقي حفاظًا على مصالحها. وهنا يتحول الفساد من سلوك فردي إلى منظومة متكاملة يصعب تفكيكها.

خلاصة القول، إن أزمة الدولة السودانية ليست أزمة أشخاص، بل أزمة بنية. وهي ليست نتاج لحظة، بل تراكم تاريخي من الممارسات والأفكار التي أُعيد إنتاجها حتى أصبحت واقعًا مألوفًا.

إن أي إصلاح حقيقي يتطلب إعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتحويل المواطن من تابع إلى شريك، ومن متلقٍ إلى فاعل. فبدون هذا التحول، ستظل محاولات التغيير مجرد إعادة ترتيب للفشل، لا قطيعة معه.

عـــاد معتـــذراً ..

النور تحت قباب الظلام

ملخص

أثارت خطوة انضمام اللواء النور القبة، أحد مؤسسي قوات الدعم السريع، إلى صفوف الجيش السوداني بعد مشاركته في معارك الفاشر، جدلًا واسعًا حول دوافعها وتوقيتها. وتتباين التفسيرات بين من يراها نتيجة خلافات داخلية وصراع على القيادة، ومن يعزوها لضغوط عشائرية، لكن الحدث في جوهره يعيد طرح سؤال طبيعة الحرب وأطرافها.

قوبل انضمام القبة بترحيب من أنصار الجيش الذين رأوا فيه إضافة ميدانية مهمة، رغم اتهامات سابقة له بالتورط في انتهاكات خلال حصار الفاشر. في المقابل، يرى أنصار الدعم السريع أن الخطوة لن تُحدث تحولًا حاسمًا، معتبرين أن القبة خسر موقعه بانضمامه لمعسكر الجيش.

يضع البعض هذه الخطوة ضمن سياق أوسع من الانشقاقات وإعادة تشكيل التحالفات داخل أطراف الصراع، حيث تتداخل العوامل القبلية والسياسية. ويقارن ذلك بحالات سابقة مثل كيكل وبقال، ويطرح تساؤل عن أثر هذه التحولات على مسار الحرب، في ظل استمرار سيطرة الدعم السريع على مناطق واسعة.

ينتقد آخرون إعادة تقديم قادة متهمين بانتهاكات كأبطال دون مساءلة، في ظل غياب العدالة للضحايا. ويختتم بتساؤلات مفتوحة حول إمكانية التعايش بين الضحايا ومرتكبي الانتهاكات، ومستقبل العدالة في ظل هذه التحولات المتكررة.

الزين عثمان

أثر الدماءِ التي سالت في الفاشر ما يزال عالقًا على قميصه "المبرقع"، يحطّ اللواء النور القبة رحاله في "الدبة" بالولاية الشمالية، ليُعلن—وهو أحد المؤسسين لقوات الدعم السريع—مفارقته لها والتحاقه بصفوف الجيش، متقدّمًا قوةً تُقدَّر بنحو إحدى وعشرين عربة قتالية، ملتحقًا بأبي عاقلة كيكل، قائد هجوم الدعم السريع على ولاية الجزيرة، الذي لُقّب لاحقًا بقائد الفرقة الأولى بود مدني، قبل أن يخلع كاكي الدعم السريع ويتوشّح كاكي الجيش، ويُمنح لقب "خالد بن الوليد" في حرب الكرامة السودانية.

يصل النور القبة، فتشتعل حوله دوائر الجدل، ويعود السؤال القديم بثوبٍ جديد: ماذا لو عاد معتذرًا؟ تتباين القراءات في تفسير هذه الخطوة؛ فثمة من يراها انعكاسًا لغضب مكتوم تجاه قيادة الدعم السريع، عقب سيطرتها على الفاشر، إذ كان القبة يرى نفسه الأجدر بقيادة الفرقة السادسة وفق تراتبية الميدان، لا سيما بعد تعيين اللواء جدو ابنشوك في المنصب. ويُقال إن ذلك القرار—الذي تلا سيطرة الدعم السريع على المدينة في أكتوبر 2025—دفعه إلى الانكفاء نحو قريته في شمال دارفور، حيث لزمها معتصمًا لأكثر من سبعة أشهر.

وفي مقابل هذه الرواية، يذهب آخرون إلى أن ما جرى لم يكن إلا استجابةً لضغوطٍ عشائرية، تفجّرت عقب استباحة قوات الدعم السريع لبلدة مستريحة، مقر موسى هلال، وبادية المحاميد التي ينتمي إليها القبة. غير أن تعدد الأسباب لا يبدّد جوهر المسألة؛ فمجرد وصوله إلى مناطق سيطرة الجيش يعيد تعريف الحرب ذاتها، ويعيد طرح سؤالها الأكثر إيلامًا: ضد من تُخاض هذه الحرب؟

موجة من الفرح اجتاحت أنصار الجيش مع خبر التحاقه، رغم كونه—في نظر كثيرين—واحدًا من أبرز المتورطين في معاناة المدنيين خلال حصار الفاشر، حين كان في الضفة الأخرى من المعركة. ويستحضر المرحبون به مشاهد "مسلسل كيكل"، حيث يعود القائد معتذرًا ومنتصرًا في آن، فيُقدَّم باعتباره "المخلّص" للجزيرة وأهلها من ويلات المليشيات.

هذا الاحتفاء بانضمام أحد قادة الجنجويد ينبع، لدى مناصري حلف الكرامة، من شعورٍ بأن الرجل سيعيد رسم خارطة الميدان لصالحهم، وسيشكّل إضافةً نوعية في معركةٍ تتأرجح موازينها، فضلًا عن أن وجوده بينهم يُفقد الدعم السريع أحد أبرز قادته الميدانيين. غير أن أنصار الدعم السريع يرون الصورة على نحوٍ مغاير؛ إذ يعتقدون أن الرجل لن يُحدث تحولًا حقيقيًا في مجريات القتال، بل سيخسر موقعه بانضمامه إلى ما يصفونه بتحالف "الفلول" والجيش.

ولا يمكن قراءة انضمام القبة كحدثٍ معزول، بل هو فصلٌ من فصول إعادة تشكيل موازين القوى داخل المعسكرات المتصارعة، حيث تتكاثر الانقسامات، لا سيما داخل الدعم السريع، بطابعٍ عشائري يتغذى على خطابٍ قبلي يتصاعد في فضاءات التواصل الاجتماعي، أكثر مما يستند إلى احتجاجاتٍ مؤسسية واضحة. ويبدو ذلك جليًا في تسجيلات منسوبة لـ"السافنا"، أحد قيادات الدعم السريع المنحدر من ذات البيئة العشائرية.

ويمضي هذا المسار على خطى من سبقوه؛ بقال، الذي تولّى ولاية الخرطوم في ظل سيطرة الدعم السريع على أجزاء واسعة منها، ثم كيكل، قائد حملة اجتياح الجزيرة، الذي عاد لاحقًا ليتوشّح شارات اللواء، ويُمسك بـ"درع السودان"، مستعيدًا صورة حميدتي حين كان قائدًا للدعم السريع، يتدخّل في شؤون التعليم والصحة، في مشهدٍ يعيد طرح السؤال الجوهري: ماذا أضاف هؤلاء لمسار الحسم العسكري الذي يلوّح به أنصار الحرب؟ وهل جسّدوا فعلًا مقولة أن "الدعم السريع انتهى"، بينما لا يزال يسيطر على مساحاتٍ واسعة من البلاد؟

بالنسبة لكثيرين، أعادت عودة "النور" الجدل إلى جذوره الأولى، حيث تتكشّف الظلامات، وتطفو النزعات الجهوية على السطح، حتى داخل معسكرٍ واحد، في محاولةٍ لإعادة تأطير الصراع كحربٍ "غرب" ضد شمال وشرق ووسط، على حساب الخطاب الذي كان يتحدث عن الديمقراطية أو الكرامة.

غير أن الوجه الأكثر قتامة في هذه العودة يكمن في ما تكشفه عن طبيعة إدارة الحرب؛ مقاتلون تورّطوا في انتهاكات جسيمة—بعضها يُقال إنه تم بأوامر مباشرة منهم—يبدّلون مواقعهم، ويعلنون انحيازهم للجيش، فيُستقبلون استقبال الفاتحين، وتُعيد الآلة الإعلامية إنتاجهم كأبطالٍ ومنقذين. وبينما لم يُسدل الستار بعد على "مسلسل كيكل"، يُعرض الآن فصلٌ جديد بعنوان "القبة": بلا تحقيقات،

بلا مساءلات، بلا إنصافٍ حقيقي للضحايا، بل بتبريراتٍ تُمنح لهم من ذات الجهات التي كانت تدين أفعالهم حين كانوا في الضفة الأخرى.

وهكذا، يُخاطَب الضحايا بخطاب ملتبس: أولئك الذين قتلوكم وشرّدوكم ونهبوا بيوتكم، فعلوا ذلك—كما يُقال—حفاظًا على "كرامتكم"، فاستقبلوهم بالهتاف، وامنحوهم مقاماتٍ عليا بينكم.

وفي ذروة الاحتفاء بوصول "النور"، تهتز ود مدني على وقع توترٍ أمني، إثر اشتباكات محدودة في حي ناصر، أسفرت عن إصابة أكثر من اثني عشر شخصًا، بينهم أطفال، بحسب إفادات سكان ومنصات إعلامية. ويقول شهود عيان إن مجموعةً مسلحة تتبع لقوات "درع السودان" اقتحمت الحي ليلًا، ما أشاع الفوضى، وتسبب في اعتداءات على السكان وممتلكاتهم باستخدام أسلحة خفيفة وذخيرة حية وأدوات حادة.

وتشير الروايات إلى أن شرارة الأحداث بدأت بخلافٍ فردي داخل الحي، قبل أن تتسع رقعته وتتحول إلى مواجهاتٍ أوقعت إصاباتٍ متعددة، نُقل بعضها إلى مرافق طبية داخل المدينة. وفي المقابل، أعلنت قوات درع السودان—بقيادة كيكل العائد إلى "حضن الوطن"—أن ما جرى كان نتيجة تصرفٍ فردي، مؤكدة توقيف ثلاثة عشر عنصرًا، بينهم ضابط برتبة رائد، وفتح تحقيقٍ عسكري لمحاسبة المتورطين وفق القوانين.

غير أن السؤال الأثقل يظل معلقًا: ماذا عن حقوق الضحايا؟ ماذا عن أولئك الذين تضرروا من بقال وكيكل والقبة، ومن قد يأتي بعدهم؟ ماذا لو قرر آخرون، كأبي لؤلؤ "السفاح"، أن يسلكوا الطريق ذاته، ويعودوا تحت ذات الشعارات؟

أولئك الذين استقبلوا كيكل بالهتاف، هل طووا صفحة المظالم التي عاشها أهل الجزيرة؟ هل جفّت في ذاكرتهم الدماء التي سالت؟ والذين يقفون اليوم تحت قبة "النور"، هل عاد منهم من يقتسم مع أهل الفاشر ما تبقى من وجعهم؟ وكيف يمكن لأرضٍ واحدة أن تتسع، في آنٍ واحد، للضحايا وجلاديهم؟

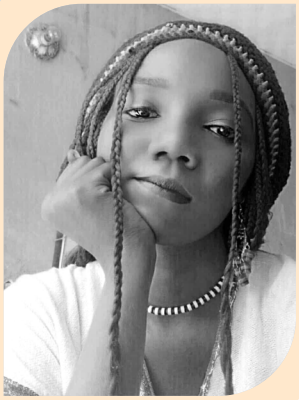

بورتسودان..
سقط السقف و بقي الصوت

جالا زهاء

ملخص

ترصد الكاتبة لحظة إنسانية قاسية عاشها فنانون نازحون في بورتسودان، حين طُلب منهم إخلاء مدرسة "الرباط" التي تحولت إلى مأوى لهم منذ اندلاع الحرب. لم يكن القرار مجرد إجراء إداري، بل صدمة أعادتهم إلى دائرة الفقد، حيث وجدوا أنفسهم بلا مأوى أو بديل واضح.

تستعيد كيف جاء الفنانون إلى المكان وهو مهجور، ليعيدوا تأهيله بأيديهم، محولين الفصول إلى مسارح، والساحة إلى فضاء حي بالفن والنقاش. قدموا عروضاً تعالج قضايا الحرب والتعايش، ودربوا الأطفال والشباب، وصنعوا من المكان مركزاً ثقافياً نابضاً بالأمل وسط الخراب.

تشير إلى أن هذا الجهد انتهى فجأة مع قرار الإخلاء، وسط صمت ثقيل وأسئلة بلا إجابات، خاصة مع تزايد رفض بعض السكان لوجودهم، واستحالة العودة إلى الخرطوم التي لم تعد صالحة للحياة. بدا المشهد وكأن كل ما بُني خلال ثلاث سنوات يتلاشى في لحظة.

يخلص النص إلى أن الخسارة لم تكن في المكان وحده، بل في الإحساس بالأمان والانتماء، حيث انكسر شيء عميق داخل هؤلاء الفنانين. ورغم ذلك، يؤكد أن الفن الذي صنعوه لا يزول، لكنه يظل محتاجاً إلى فضاء يحتضنه، في واقع لم يعد يمنح حتى الجمال سقفاً يحميه.

قبل أربعة أيام، لم يكن الصباح في بورتسودان يشبه أي صباح مضى. كان ثقيلاً، كأن الهواء نفسه يعرف أن شيئاً ما على وشك الانكسار. في مدرسة الرباط—التي لم تعد مدرسة، بل صارت ملاذاً—استيقظ الفنانون على وقع طرقات خشنة على الأبواب، طرقاتٍ لا تحمل خبراً جيداً.

وقف إبراهيم كومك عند مدخل أحد الفصول، ينظر إلى الجدران التي أعادوا إليها الحياة قبل ثلاث سنوات. تذكر أول يوم دخلوا فيه المكان: كانت المدرسة مهجورة، تغطيها طبقات من الغبار، تتناثر فيها الكراتين الفارغة وبقايا السوق القريب. يومها، لم يكن المكان سوى هيكلٍ منسي، كأنه خرج من ذاكرة المدينة.

قال يومها لقرني وهو يبتسم رغم التعب:

«نحن ما جينا نلقى مكان... نحن جينا نصنعه.»

ضحكت تهاني الباشا وهي تمسك مكنسة أكبر منها:

«وننضفه كمان.»

كانوا قلة في البداية. كومك، قرني، تهاني، ربيع يوسف الحسن، ووفاء معلى. ثم، شيئاً فشيئاً، جاء الآخرون. موسيقيون من التوجيه المعنوي، أعضاء فرقة أهالينا، أصواتٌ تبحث عن مأوى، وأرواحٌ ترفض أن تموت.

قطعوا الأشجار اليابسة بأيديهم. أخرجوا التراب من الفصول، حفنةً بعد حفنة. جلبوا موتور ماء بصعوبة، مدوا أسلاك الكهرباء، وركبوا مراوح كانت تدور ببطء، لكنها كانت كافية لتقول: «نحن هنا... ونعيش.»

الحمامات التي كان الناس يتجنبون حتى الاقتراب منها، صارت نظيفة. الفصول التي كانت مظلمة، صارت مسارح صغيرة. والساحة التي كانت مهجورة، صارت قلباً نابضاً بالفن.

الآن، بعد ثلاث سنوات، كانت نفس الساحة صامتة.

وقف كومك ينظر إلى وجوه رفاقه. لم يكونوا يبكون. كان الحزن أكبر من الدموع. كان ثقيلاً، صامتاً، يشبه الغبار الذي عاد ليستقر فوق الأشياء.

قال أحد الرجال بلهجة رسمية:

«لازم تخلوا المكان.»

سأل ربيع بصوتٍ مكسور:

«إلى أين؟»

لم يأتِ جواب.

في زاوية من الفناء، جلست وفاء معلى، تمسك بدفتر قديم. كان يحتوي على نصوص المسرحيات التي كتبوها هنا. فتحت صفحة، ومرّت أصابعها على الكلمات:

«هسمني»... كلمة بجاوية تعني التعايش السلمي.

تذكرت العرض الأول. كيف وقف الأطفال يرددون الجملة بصوتٍ واحد، وكيف بكى أحد الحضور دون أن يخجل. في تلك اللحظة، شعروا أنهم يفعلون شيئاً أكبر من مجرد تمثيل. كانوا يعيدون ترميم شيء مكسور في الداخل.

اقترب عبد السلام جلود من كومك، وهو يحاول أن يخفف الجو:

«حتى الضحك... طردوه معانا.»

ابتسم كومك ابتسامة باهتة:

«الضحك ما عنده مكان... بس عنده ناس.»

لم يكن ما صنعوه قليلاً. من هذا المكان، خرجت عشرات العروض. مسرحيات عن التعايش، عن الجرب حين انتشر في مراكز الإيواء، عن الأطفال الذين اضطروا للعمل في السوق، يدفعون درداقات، أو يبيعون السجائر فوق طبليات خشبية.

كانوا يحكون الألم، لكن بطريقة تجعل الناس تواجهه، لا تهرب منه.

أطلقوا مجلة «الأسرة السعيدة»، تحدثوا فيها عن التربية، عن الأمل وسط الفوضى. دربوا فرقة «فال»، حتى صارت تقدم عروضها في مراكز أخرى، كأن الفن ينتقل مثل شعلة، من يد إلى أخرى.

كان هناك أيضاً «سينما الخميس». شاشة بسيطة، وجمهور يجلس على كراسٍ غير متشابهة، لكن القلوب كانت متشابهة. شاهدوا أفلاماً مثل «ستموت في العشرين» و«حكومة في مزاد»، ثم يناقشونها بحرارة، كأنهم يناقشون حياتهم.

حتى الأطفال... لم يتركوهم. علموهم الرسم،

التمثيل، الرقص الشعبي، وحتى الراب. كانوا يشجعونهم أن يقفوا على المسرح، أن يقولوا شيئاً، أي شيء... فقط لا يصمتوا.

«يمكن الحكومة خايفة من المسؤولية...» قال كومك وهو ينظر إلى السقف.

تذكر يوم انهار سقف مركز إيواء قريب. صوت الانهيار كان مرعباً، كأنه تحذير. ربما كان هذا أحد الأسباب. وربما لم يكن.

لكن ما كان واضحاً، هو أن أهالي المنطقة لم يعودوا يريدونهم.

«عايزين نطلع...» قال أحد الجيران قبل أيام، دون أن ينظر في عيونهم.

«ارجعوا الخرطوم.»

كانت هذه الجملة تتكرر كثيراً.

لكن كومك كان يرد دائماً:

«نرجع على شنو؟»

الخرطوم لم تعد كما كانت. لا عمل، لا أمان، ولا حتى ذاكرة مستقرة.

«ما من حق زول يقرر لزول تاني كيف يعيش.» قالها مرة بصوتٍ عالٍ، كأنه يخاطب العالم كله.

عاد إلى الفصل الذي كان يستخدمه كبروفة. لمس الجدار، كأنه يودعه.

هنا، وقف ممثل شاب لأول مرة، وكان صوته يرتجف. هنا، ضحكوا حتى البكاء. هنا، اختلفوا، تصالحوا، وكتبوا نصوصاً لم تكن لتولد في أي مكان آخر.

فتح الباب ببطء، ونظر إلى الداخل.

كان فارغاً.

في الخارج، بدأ الناس يجمعون أغراضهم. بعضهم يحمل آلات موسيقية، بعضهم يحمل ملابس مسرح، وبعضهم لا يحمل شيئاً سوى ذكرياته.

طفل صغير اقترب من وفاء وسألها:

«حنرجع نلعب هنا تاني؟»

لم تستطع الإجابة.

وقف كومك عند البوابة، ونظر إلى اللافتة القديمة التي لم تعد تحمل اسماً واضحاً.

«نحن ما كنا دايرين كتير...» قال بصوتٍ منخفض .

اقترب منه قرني:

«كنا دايرين سقف... بس.»

«وسلام.» أضافت تهاني.

«واحترام.» قال ربيع.

«ووطن.» همست وفاء.

خرجوا من المكان كما دخلوا إليه أول مرة: متعبين، لكن هذه المرة دون ذلك الحماس الأول. كان هناك شيء انكسر، ليس في الجدران، بل في الداخل.

ومع ذلك، لم يكن كل شيء قد انتهى.

لأن الفن الذي صنعوه هناك، لم يكن مربوطاً بالمكان. كان مربوطاً بهم.

لكن الحقيقة المؤلمة كانت واضحة:

حتى الفن... يحتاج إلى سقف.

وسقفهم... سقط.

ما يحدث في السودان لن يبقى حبيساً في السودان
إن تفكك البلاد سيُكمل سلسلة من الأراضي الخارجة عن السيطرة في منطقة الساحل

مو ابراهيم

ملخص

يرى مو إبراهيم أن الحرب في السودان، التي تدخل عامها الرابع، خلّفت كارثة إنسانية هائلة، مع مئات الآلاف من القتلى وملايين النازحين والجوعى، إضافة إلى انهيار التعليم وتفشي الانتهاكات بحق المدنيين، مؤكداً أن الصراع لا يخدم سوى طموحات السلطة والثروة لدى أطرافه.

يعيد الكاتب جذور الأزمة إلى نظام عمر البشير، حيث نشأت كل من القوات المسلحة والدعم السريع كركائز لحكمه، قبل أن تنقلب التوازنات بعد ثورة 2019، لتتحول الشراكة الهشة بينهما إلى حرب أهلية بين حلفاء الأمس، في ظل تعدد الميليشيات واستحالة الحسم العسكري.

يحذر من أن تداعيات الحرب لن تبقى داخل السودان، بل ستمتد إلى دول الجوار الهشة، مهددة بخلق نطاق واسع من الفوضى عبر الساحل والقرن الأفريقي، بما يشكل خطراً إقليمياً ودولياً يشبه تجمع بؤر صراع كأفغانستان وسوريا قرب أوروبا.

يدعو إلى تحرك دولي حاسم لوقف القتال، عبر وقف تدفق السلاح، وفرض ضغوط على الأطراف، وحظر الموارد المرتبطة بالحرب، إلى جانب إطلاق عملية سياسية شاملة تشمل المدنيين، مع استخدام مزيج من العقوبات والحوافز—حتى لو شمل ذلك منح عفو للجنرالات—لإنهاء الصراع وإنقاذ البلاد.

يدخل هذا الأسبوع عامه الرابع من الحرب في السودان، وقد كانت الخسائر فادحة على شعبنا. فقد لقي ما لا يقل عن 150 ألف قتيل، ويواجه 19 مليونًا نقصًا حادًا في الغذاء، بينما أُجبر 12 مليونًا على الفرار من ديارهم. ملايين الأطفال محرومون من التعليم، ومئات الآلاف لا يملكون شهادات ميلاد، في حين تعرضت آلاف لا تُحصى من النساء والفتيات للاغتصاب.

لماذا نخوض هذه الحرب الوحشية؟ ما الغاية منها؟ ما الذي يسعى إليه الخصمان؟ لا أجد سببًا سوى التوق إلى السلطة وما تجلبه من ثروات.

لفهم كيف وصلنا إلى هذه الحال، لا بد من استعراض التاريخ. فكلا الطرفين الرئيسيين، القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، كانا من ركائز النظام الإسلامي للجنرال عمر البشير. كان ضباط القوات المسلحة السودانية بقيادة البشير هم من أطاحوا بالحكومة الديمقراطية للصادق المهدي عام 1989. حلّوا البرلمان، وحظروا الأحزاب السياسية، وبدأوا عقودًا من الإرهاب، معلنين «جهادًا» ضد مواطنينا في الجنوب، والذي بلغ ذروته بتقسيم البلاد وإنشاء جنوب السودان عام 2011.

بين عامي 2003 2005، شهدنا إبادة جماعية في دارفور، مهد قوات الدعم السريع. تعلّق البشير بهؤلاء المقاتلين الصحراويين وعيّن قائدهم، محمد حمدان دقلو أو «حميدتي»، جنرالاً رفيع المستوى. حرصًا منه على حماية حكمه، وضع البشير استراتيجية فرق تسد بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع وأجهزة المخابرات.

ثم في عام 2019، نظم شباب السودان ثورة سلمية للإطاحة بالبشير. لسوء الحظ، أدى حل وسط تفاوض عليه الاتحاد الأفريقي إلى إنشاء هيكل سلطة يضم جنودًا من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، بالإضافة إلى قوى مدنية ديمقراطية. لا يُؤيد جنود السودان الرقابة المدنية، وسرعان ما وقع انقلاب. وما هي إلا فترة وجيزة حتى اندلعت اشتباكات عنيفة بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية في حرب أهلية بين حلفاء الأمس.

أسفرت ثلاث سنوات من هذه الحرب عن تقسيم السودان بحكم الأمر الواقع. ومما يزيد الوضع تعقيدًا وجود نحو اثنتي عشرة ميليشيا أخرى، معظمها على أسس عرقية. في ظل هذه الظروف، لا يستطيع أي من الطرفين الانتصار في هذه الحرب وتوحيد البلاد.

لكن ما يحدث في السودان لن يبقى حبيسًا له. فالسودان يتشارك حدودًا مع مصر وليبيا وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان وإثيوبيا وإريتريا. ومعظم جيراننا هشون، يعانون من تمردات داخلية وتوترات خارجية. تُهدد حرب السودان بزعزعة استقرار منطقة بأكملها، مما قد يُشعل حروبًا بالوكالة في أماكن أخرى من القرن الأفريقي وخارجه.

سيؤدي تفكك السودان إلى اكتمال قوس من الأراضي الخارجة عن السيطرة عبر منطقة الساحل من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، وهو ما يكتسب أهمية استراتيجية أكبر نظرًا لما يحدث حاليًا في مضيق هرمز. إنّ تلك المساحة الشاسعة من الأراضي الخارجة عن القانون، المليئة بالأسلحة والجماعات المتجولة من مختلف الأيديولوجيات، لا تهدد أفريقيا فحسب، بل أوروبا أيضاً. إنها أشبه بوجود أفغانستان وسوريا مجتمعتين على أعتابها.

فما العمل إذن؟ لقد كانت جهود الوساطة الإقليمية والدولية فاترة. يجب أن تكون أولويتنا القصوى وقف القتال، لا بالدعوات بل بالعمل الجماعي الحازم.

يجب على الإمارات وإيران وتركيا وباكستان وغيرها التوقف فوراً عن تزويد الشعب السوداني بالأسلحة والدعم. جميع هذه الدول تدّعي حبها للشعب السوداني. نرحب بمودة قلوبكم، لكننا نرفض رصاصكم وطائراتكم المسيّرة. أنتم تساهمون في إراقة الدماء والمجاعة وتتسببون في نزوح المدنيين الأبرياء. بدلاً من ذلك، عليكم الضغط على كلا الجانبين لوقف هذا الجنون.

إن عائدات الذهب والصمغ العربي، المستخدمة في منتجات تتراوح من مستحضرات التجميل إلى كوكاكولا، تملأ خزائن كل من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. ومثل «الماس الدموي»، يجب تصنيفها على أنها «بضائع دموية» وحظرها.

ينبغي أن تسير عملية سياسية بالتوازي مع مفاوضات وقف إطلاق النار، وأن تشمل المدنيين، بمن فيهم الجماعات الإسلامية التي انفصلت عن البشير ونظامه. يجب أن يكون جميع السودانيين المؤمنين بمستقبل ديمقراطي جزءًا من هذه العملية.

كيف لنا أن نقنع الجنرالات بإلقاء أسلحتهم؟ نحتاج إلى الترغيب والترهيب معًا. فمعظم حسابات وأصول العسكريين وعائلاتهم موجودة في الخارج، وجرائم الحرب لا تسقط بالتقادم. دور الولايات المتحدة هنا جوهري، لو أن دونالد ترامب يلتفت إلى هذه المأساة.مع ذلك، نحتاج إلى بعض الترغيب أيضًا.

قد يبدو الأمر غير مستساغ، لكن بإمكاننا منح العفو والمرور الآمن للجنرالات الراغبين في الانسحاب من الحرب. إذا كان ذلك سينقذ أرواحًا، فسيكون صفقةً قيّمة، وإن كانت غير سارة. أي شيء من شأنه أن يوقف كابوس الدمار في السودان يستحق المحاولة.

نقلاً عن فانشنيال تايمز

البرهان يهز قمة الجيش ويغيب الكباشي: إعادة ضبط أم كسر توازنات؟

إبراهيم هباني

ملخص

يشير المقال إلى أن التغييرات الأخيرة داخل قيادة الجيش السوداني بقيادة عبد الفتاح البرهان تعكس إعادة ترتيب عميقة لمراكز القوة، تتجاوز الطابع الإداري إلى إعادة تشكيل ميزان النفوذ داخل المؤسسة العسكرية في ظل الحرب.

يرى الكاتب أن الدفع بياسر العطا إلى موقع قيادي متقدم يعكس تعزيزًا لخط أكثر تشددًا داخل الجيش، يميل إلى خيار الحسم العسكري في مقابل تراجع أصوات كانت تدفع نحو ضبط الإيقاع العسكري وتقليل الفوضى في الميدان.

يلفت إلى أن الفريق شمس الدين الكباشي كان يمثل داخل المؤسسة صوتًا أقرب إلى منطق الدولة والانضباط العسكري، سواء في مسارات التفاوض أو في ضبط سلوك القوات، ما يجعل تراجع حضوره أو غيابه مؤشراً ذا دلالة.

يخلص الكاتب إلى أن ما يجري قد يكون إعادة ضبط لتوازنات داخل الجيش أو إقصاءً تدريجيًا لتيارات بعينها، وسط صراع غير معلن بين رؤى مختلفة لإدارة الحرب ومستقبل المؤسسة العسكرية في السودان.

ليست كل الانقلابات تعلن عبر الدبابات. بعضها يبدأ بهدوء، بقرارات تبدو إدارية على الورق، لكنها تعيد رسم موازين القوة في الخفاء. ما جرى داخل قيادة الجيش ليس مجرد تغيير مواقع، بل إعادة تعريف لمن يملك القرار ومن يدفع إلى الهامش.

قرار عبد الفتاح البرهان بدفع ياسر العطا إلى رئاسة هيئة الأركان يعكس ترجيح كفة خط المواجهة داخل المؤسسة العسكرية، في لحظة تتزايد فيها الضغوط الميدانية والسياسية. لكن لفهم ما حدث، لا بد من العودة خطوة إلى الوراء(...) إلى المنامة.

هناك، لم يكن الكباشي مجرد ممثل لسلطة الانقلاب في مسار تفاوضي، بل كان الصوت الذي حاول، ولو بحدود، فرض منطق الدولة داخل سلوك الحرب. انسحابه من المسار، سواء بقرار منه أو بتوجيه، جاء في لحظة حساسة كان يمكن أن تشكل نقطة كبح للنزيف.

الأهم من ذلك، أن الكباشي رفع صوته داخل المؤسسة نفسها، مطالبا بضبط الميدان العسكري وفقا لقوانين الجيش، في وقت كانت فيه الفوضى تتسع، والانضباط يتآكل. هذا الموقف، في سياق حرب مفتوحة، لم يكن تفصيلاً، بل تحدياً مباشراً لخط أكثر اندفاعاً داخل القيادة.

من هنا، يبدو غيابه اليوم أقل غموضاً.

إبعاده، إن صح توصيفه كذلك، لا يعكس فقط إعادة ترتيب إداري، بل ربما إقصاء لخط حاول أن يوازن بين منطق الحرب ومنطق الدولة.

وفي المقابل، صعود العطا يشير إلى أن الكفة مالت بوضوح نحو خيار الحسم العسكري، أو على الأقل نحو خطاب أكثر تشدداً.

وهنا يتقاطع الداخلي مع ما هو أعمق.

الحركة الإسلامية، التي لا تظهر في الواجهة، تبدو كأنها تستعيد قدرتها على التأثير من داخل المؤسسة، عبر شبكات ضباط وولاءات قديمة. ليس بالضرورة عبر قرار مباشر، بل عبر الاستفادة من لحظة إعادة التشكيل لتثبيت حضورها.

وفي ظل انشغال واشنطن بملفات أخرى، من بينها التصعيد مع إيران، يتسع هامش الحركة أمام الفاعلين المحليين لإعادة هندسة المشهد دون ضغط دولي كاف.

السؤال لم يعد فقط: لماذا أبعد الكباشي؟

بل: هل ما يجري إعادة ضبط للقيادة(...) أم تصفية لتوازناتها؟

في السودان، أحيانا لا تكون أخطر التحولات تلك التي تعلن (...) بل تلك التي تمر بصمت.

ستة استنتاجات من قصة قرار ترامب الذهاب إلى الحرب مع إيران

ملخص

تكشف كواليس الاجتماعات التي سبقت الحرب على إيران أن قرار ترامب لم يكن نتاج توافق مؤسسي، بل نتيجة تقارب واضح مع طرح نتنياهو، الذي قدّم خطة مفصلة لإسقاط النظام الإيراني. ورغم أن العرض تضمن سيناريوهات طموحة، فقد لقي قبولًا سريعًا من ترامب، ما وضع مسار التصعيد العسكري على سكته مبكرًا.

في المقابل، رفضت أجهزة الاستخبارات الأمريكية جوهر فكرة "تغيير النظام"، ووصفتها بغير الواقعية، معتبرة أن بعض الأهداف العسكرية ممكنة، لكن التحول السياسي الداخلي في إيران غير قابل للتحقق. ورغم استيعاب ترامب لهذه التقييمات، فإنه تجاهلها وركّز على الأهداف العسكرية المباشرة.

برز نائب الرئيس جي دي فانس كأبرز المعارضين للحرب، محذرًا من تداعياتها الإقليمية والاقتصادية والسياسية، لكنه بقي الصوت الوحيد تقريبًا، في ظل تردد أو صمت بقية المستشارين الذين كانت لديهم مخاوف لكنهم لم يواجهوا الرئيس بشكل حاسم.

اعتمد ترامب في قراره على قناعته بأن الحرب ستكون سريعة وحاسمة، مدفوعًا بتجاربه السابقة وبحدسه الشخصي، في بيئة سياسية داعمة لا تعارضه. وهكذا، تداخلت القناعات الذاتية مع غياب المعارضة الفعلية، ليُتخذ قرار الحرب دون كوابح حقيقية.

تكشف تفاصيل جديدة من الأسابيع التي سبقت الحملة كيف أن توافق الرئيس ترامب مع بنيامين نتنياهو، وغياب معارضة مستمرة من دائرته المقربة، وضع الولايات المتحدة على مسار الحرب.

نيويورك تايمز
بقلم/ ماجي هابرمان وجوناثان سوان

في الأسبوعين ونصف الأسبوع اللذين سبقا بدء الولايات المتحدة حملة عسكرية كبرى ضد إيران، اجتمع عدد محدود من المستشارين في غرفة العمليات بالبيت الأبيض لعقد سلسلة من الاجتماعات الحاسمة. وتُظهر تفاصيل لم يُكشف عنها سابقًا من تلك الفترة — مستمدة من تقارير لكتاب مرتقب بعنوان "تغيير النظام: داخل الرئاسة الإمبراطورية لدونالد ترامب" — كيف أن توافق الرئيس ترامب مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، وغياب معارضة مستمرة من جميع أعضاء الدائرة المقربة للرئيس باستثناء واحد، وضع الولايات المتحدة على مسار الحرب.

فيما يلي ستة استنتاجات من ذلك التقرير:

قدّم نتنياهو عرضًا مفصلًا للحرب لترامب وفريقه في غرفة العمليات.

جلس نتنياهو قبالة ترامب في غرفة العمليات وهو مكان نادرًا ما يُستخدم لعقد اجتماعات مباشرة مع قادة أجانب — وقدم عرضًا استمر ساعة كاملة للرئيس وكبار مساعديه في 11 فبراير. جادل بأن إيران مهيأة لتغيير النظام، وأن حملة مشتركة بين الولايات المتحدة وإسرائيل يمكن أن تسقط الجمهورية الإسلامية. وفي إحدى اللحظات، عرض مقطع فيديو تضمن مجموعة من الشخصيات التي يمكن أن تقود إيران في حال سقوط الحكومة الدينية، من بينهم رضا بهلوي، نجل شاه إيران الأخير المنفي.

كان رد ترامب سريعًا وبدا مؤيدًا لمعظم الحاضرين. وقال لرئيس الوزراء: «يبدو جيدًا بالنسبة لي».

وصف مسؤولو الاستخبارات الأمريكية سيناريوهات تغيير النظام التي طرحها نتنياهو بأنها "هزلية".

سارع المحللون الأمريكيون طوال الليل لتقييم ما قدمه نتنياهو. وجاءت استنتاجاتهم، التي قُدمت في اليوم التالي خلال اجتماع آخر في غرفة العمليات، صريحة.

خلص مسؤولو الاستخبارات إلى أن الهدفين الأولين في العرض الإسرائيلي، اغتيال المرشد الأعلى وتعطيل قدرة إيران على تهديد جيرانها ، يمكن تحقيقهما. أما الهدفان الآخران: انتفاضة شعبية داخل إيران واستبدال النظام الإسلامي بقيادة علمانية جديدة، فغير قابلين للتحقق. ووصف مدير وكالة الاستخبارات المركزية جون راتكليف سيناريوهات تغيير النظام بكلمة واحدة: «هزلية». وترجم وزير الخارجية ماركو

روبيو ذلك بقوله: «بعبارة أخرى، إنها هراء».

استوعب ترامب هذا التقييم — ثم تجاوزه. وقال إن تغيير النظام سيكون «مشكلتهم». لكنه ظل مهتمًا بقتل كبار قادة إيران وتفكيك جيشها.

كان نائب الرئيس جي دي فانس أقوى المعارضين للحرب — والوحيد الذي قدم حجة قوية ضدها.

من بين جميع أعضاء الدائرة المقربة لترامب، كان فانس الأكثر محاولة لوقف التوجه نحو الحرب. فقد بنى مسيرته السياسية على معارضة مثل هذا النوع من المغامرات العسكرية، وأبلغ زملاءه أن حرب تغيير النظام مع إيران ستكون كارثية.

حذر فانس أمام الرئيس ومستشاريه من أن الصراع قد يسبب فوضى إقليمية وخسائر بشرية لا تُحصى، ويفكك التحالف السياسي للرئيس، ويُنظر إليه كخيانة من قبل الناخبين الذين دعموا وعد «عدم الدخول في حروب جديدة». كما شدد على استنزاف الذخائر الأمريكية وخطر رد انتقامي كبير وغير متوقع نظرًا لأن بقاء النظام على المحك، وحذر أيضًا من مضيق هرمز واحتمال ارتفاع أسعار الوقود بشكل كبير.

كان يفضل عدم تنفيذ أي ضربات على الإطلاق. لكن مع إدراكه أن ترامب قد يتخذ قرارًا بالفعل، حاول توجيهه نحو خيارات أكثر محدودية. وعندما فشل ذلك، دعا إلى استخدام قوة ساحقة لإنهاء الأمر بسرعة. وفي الاجتماع النهائي في 26 فبراير، كان موقفه واضحًا: «أنت تعلم أنني

أعتقد أن هذه فكرة سيئة، لكن إذا أردت القيام بها، فسأدعمك».

بعض مستشاري ترامب كانت لديهم مخاوف جدية في السر لكنهم أذعنوا للرئيس.

تباينت مواقف الدائرة المقربة، لكن كان هناك أمر مشترك: لم يقدمه أحد، باستثناء فانس، حجة قوية لتغيير رأي ترامب.

كان وزير الدفاع بيت هيغسيث الأكثر حماسًا، إذ قال: «سنضطر إلى التعامل مع الإيرانيين عاجلًا أم آجلًا، فلماذا لا نفعل ذلك الآن؟» أما روبيو فكان أكثر ترددًا وفضّل استمرار سياسة الضغط الأقصى بدلًا من حرب شاملة، لكنه لم يحاول ثني الرئيس. وكانت سوزي وايلز، كبيرة موظفي البيت الأبيض، قلقة من جرّ الولايات المتحدة إلى صراع في الشرق الأوسط قبيل انتخابات التجديد النصفي، لكنها لم ترَ أن من دورها طرح هذه المخاوف في اجتماع موسع.

أما الجنرال دان كين، رئيس هيئة الأركان المشتركة، فكانت لديه مخاوف جدية وحذر باستمرار من المخاطر، مثل استنزاف الأسلحة وإغلاق مضيق هرمز وصعوبة التنبؤ برد إيران. لكنه كان حذرًا جدًا من اتخاذ موقف واضح، مكررًا أن ليس من دوره إخبار الرئيس بما يجب فعله، مما جعله يبدو أحيانًا وكأنه يجادل في كل الاتجاهات. وكان ترامب بدوره يميل إلى سماع ما يريد سماعه فقط.

كان ترامب يعتقد أن الحرب ستكون سريعة، كما حدث في فنزويلا.

كان اقتناع الرئيس بأن الصراع مع إيران سيكون قصيرًا وحاسمًا راسخًا وعصيًا إلى حد كبير على الأدلة المخالفة. وقد تعزز ذلك بسبب رد إيران المحدود على قصف منشآتها النووية في يونيو، وكذلك العملية الخاصة التي وُصفت بأنها مذهلة والتي أسفرت عن القبض على الزعيم الفنزويلي نيكولاس مادورو من مقره في 3 يناير دون خسائر أمريكية.

وعندما أشار المستشارون إلى احتمال أن تغلق إيران مضيق هرمز وهو ممر حيوي لكميات هائلة من النفط والغاز العالمي — رفض ترامب هذا الاحتمال، معتقدًا أن النظام سيستسلم قبل الوصول إلى تلك المرحلة. وعندما أُبلغ بأن الحملة ستستنزف بشكل كبير مخزون الأسلحة الأمريكية، بما في ذلك أنظمة اعتراض الصواريخ، بدا أنه يوازن هذا التحذير مع فكرة أكثر جاذبية: أن الولايات المتحدة تمتلك إمدادًا شبه غير محدود من القنابل الدقيقة منخفضة التكلفة.

وعندما سأله المعلق المناهض للتدخل العسكري تاكر كارلسون بشكل خاص كيف يمكنه أن يكون واثقًا من أن كل شيء سيكون على ما يرام، أجاب: «لأن الأمور دائمًا كذلك».

بالنسبة لترامب، كان القرار مدفوعًا بالحدس، ومُمكَّنًا ببيئة صدى لم تكن موجودة في ولايته الأولى.

لم يكن قرار ترامب بإدخال البلاد في الحرب قائمًا على تقييمات استخباراتية أو توافق استراتيجي بين مستشاريه إذ لم يكن هناك مثل هذا التوافق. بل كان مدفوعًا بالحدس، وهو الحدس ذاته الذي شهد فريقه أنه حقق نتائج غير متوقعة مرارًا وتكرارًا.

وعلى عكس فريقه في ولايته الأولى — الذين كان كثير منهم يعتبره خطرًا يجب إدارته أو عرقلته فإن ترامب في ولايته الثانية محاط بمستشارين يرونه شخصية تاريخية عظيمة. وبعد عودته غير المتوقعة في عام 2024، وبعد الاتهامات ومحاولات الاغتيال، وبعد العملية التي وُصفت بأنها بلا أخطاء للقبض على مادورو في فنزويلا، طور المحيطون به إيمانًا يكاد يكون خرافيًا بقدَره وغرائزه، وبقدرته على فرض واقع جديد.

وعند اتخاذ هذا القرار عالي المخاطر، أذعن الجميع تقريبًا لحدس الرئيس. ومع إحاطة ترامب بأشخاص يسعون لتنفيذ رغباته، ومع سير الأمور في صالحه حتى تلك اللحظة، لم يكن هناك تقريبًا ما يفصل بين الحدس والفعل.

ماغي هابرمان هي مراسلة البيت الأبيض في صحيفة «نيويورك تايمز»، وتغطي أخبار الرئيس ترامب.

جوناثان سوان هو مراسل البيت الأبيض في صحيفة «نيويورك تايمز»، ويغطي إدارة دونالد ج. ترامب.

صورة بالذكاء الاصطناعي تشبه ترامب بالسيد المسيح تثير غضباً واسعاً

ملخص

أثار نشر دونالد ترامب صورة مُولدة بالذكاء الاصطناعي يظهر فيها بهيئة شبيهة بالسيد المسيح موجة غضب واسعة في الولايات المتحدة، شملت حتى شخصيات دينية محافظة داعمة له، ما دفعه إلى حذفها لاحقًا دون تعليق رسمي من البيت الأبيض.

جاءت الصورة في سياق تصاعد الخلاف بين ترامب وبابا الفاتيكان ليو، الذي انتقد الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران، وردّ على هجمات ترامب مؤكدًا أنه لن يتراجع عن مواقفه، ومنددًا بما وصفه بـ«القوى الاستعمارية الجديدة» في خطاب ألقاه بالجزائر.

وأثارت الصورة مخاوف من تأثيرها على علاقة ترامب باليمين الديني، الذي كان عنصرًا حاسمًا في فوزه بانتخابات 2024، إذ اعتبرها منتقدون «تجديفًا» وافتقارًا للتواضع، خاصة مع تكرار حوادث مشابهة، مثل نشره سابقًا صورة لنفسه بزي البابا.

ورغم دعمه الواسع بين الناخبين المسيحيين، خصوصًا الكاثوليك، فإن الجدل يعكس توترًا متزايدًا بين الخطاب السياسي والديني، في ظل انتقادات متواصلة من الفاتيكان لاستخدام الدين في تبرير الحروب والسياسات، وهو ما قد يترك تداعيات على قاعدة ترامب الداعمة.

واشنطن - (رويترز)

- نشر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أمس الأحد صورة له تم إنشاؤها بواسطة الذكاء الاصطناعي تظهره في هيئة شبيهة بالسيد المسيح، مما أثار انتقادات واسعة النطاق حتى من بعض رجال الدين المحافظين الذين عادة ما يدعمونه، قبل أن يحذف المنشور اليوم الاثنين.

وجاء ذلك عبر منصته تروث سوشال وسط خلافه المتصاعد مع بابا الفاتيكان ليو الذي يواصل انتقاد الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران ويصفها بأنها غير إنسانية. وقبل نشر الصورة بوقت قصير، انتقد ترامب بابا الفاتيكان في منشور مطول على المنصة واصفاً إياه بأنه «ضعيف في التعامل مع الجريمة، وسيئ للغاية في السياسة الخارجية».

ورداً على انتقادات ترامب قال ليو، وهو أول بابا مولود في الولايات المتحدة، إنه «لا يخشى» إدارة ترامب وسيواصل التعبير عن آرائه. وفي خطاب حاد اليوم الاثنين في الجزائر العاصمة، ندد بالقوى العالمية «الاستعمارية الجديدة» التي تنتهك القانون الدولي، دون الإشارة بشكل محدد إلى الولايات المتحدة.

وربما تؤدي الصورة التي نشرها ترامب أمس إلى إحداث شرخ بينه وبين اليمين الديني الذي كان دعمه حاسما لفوزه في انتخابات عام 2024.

وظهر ترامب في الصورة التي بدت كلوحة فنية مرتديا رداء أبيض وبدت إحدى يديه كأنها تشفي رأس رجل مريض.

وكان ترامب يمسك في الصورة بكرة متوهجة في إحدى يديه ويلمس بيده الأخرى جبين رجل بدا مريضا بينما ظهر في الخلفية تمثال الحرية وألعاب نارية وطائرة مقاتلة ونسور.

وجرى حذف الصورة صباح اليوم.

ولم يرد البيت الأبيض حتى الآن على طلب للتعليق.

وكتب بريلين هوليهاند، الذي شغل منصب الرئيس المشارك للمجلس الاستشاري للشبان التابع للجنة الوطنية للحزب الجمهوري، على منصة إكس «هذا تجديف فاضح. الإيمان ليس (وسيلة) للدعم. لا داعي لتصوير نفسك على أنك منقذ عندما يكون سجلك يتحدث عن نفسه».

وكتبت رايلي جينز، السباحة السابقة والمنتقدة الصريحة للرياضيين المتحولين جنسيا في الرياضات النسائية والتي ظهرت مع ترامب خلال تجمعات لتأييده، على إكس أنها لا تستطيع فهم سبب نشر ترامب لهذه الصورة.

وأضافت «هل يعتقد ذلك حقا؟... في كلتا الحالتين، هناك حقيقتان، الأولى هي أن القليل من التواضع سيفيده، والثانية أنه لا يجوز الاستخفاف بالرب».

وفاز ترامب الذي لا يرتاد الكنيسة بانتظام بغالبية كبيرة من أصوات الناخبين المسيحيين في انتخابات عام 2024. وأظهر تحليل أجراه رايان بورج، أستاذ العلوم السياسية بجامعة واشنطن والقس السابق، أنه حقق مكاسب بين الناخبين الكاثوليك الذين دعموه بنسبة 56 بالمئة مقابل 42 بالمئة بعد أن كانت الأصوات متقاربة بشكل أكبر في الانتخابات السابقة.

وبعد أن نجا ترامب بأعجوبة من محاولة اغتيال في يوليو تموز 2024، قال البعض من مؤيديه الإنجيليين إن ذلك دليل على أن الرب يبارك خطاه.

وبعد وفاة البابا فرنسيس، نشر ترامب العام الماضي صورة تظهره في صورة البابا، مما أثار غضب الكثيرين من الكاثوليك.

وصار البابا ليو في الأسابيع الماضية أحد أبرز منتقدي الحرب على إيران لدرجة أنه وجه نداء مباشرا غير معتاد إلى ترامب دعاه فيه إلى إيجاد «مخرج».

وقال ليو أيضا إن السيد المسيح لا يمكن استخدامه لتبرير الحرب وإن الله يرفض صلوات أولئك الذين يشنون الصراعات. واعتُبرت تلك التصريحات على نطاق واسع توبيخا لمسؤولين في إدارة ترامب مثل وزير الدفاع الأمريكي بيت هيجسيث الذي أشار إلى الكتاب المقدس لتبرير استخدام «العنف الساحق» ضد الأعداء وشبّه إنقاذ طيار أمريكي داخل إيران بقيامة السيد المسيح.

ودخل ترامب أيضا في خلافات في بعض الأحيان مع سلف ليو، البابا فرنسيس، الذي عارض علنا حملة الترحيل التي قادها ترامب ووصفها بأنها لا تتماشى مع تعاليم الديانة المسيحية.

وهناك ما لا يقل عن ثمانية أعضاء في حكومة ترامب من الكاثوليك، منهم نائب الرئيس جيه. دي فانس ووزير الخارجية ماركو روبيو.

وقال الأسقف روبرت بارون، الذي يعمل في لجنة الحرية الدينية التي أنشأها ترامب، على إكس إن الرئيس مدين لليو باعتذار عن تصريحاته «غير اللائقة» عبر مواقع التواصل الاجتماعي لكنه أشاد أيضا بترامب في نفس المنشور لتواصله مع الكاثوليك.

مصر والسودان.. علاقة أزلية تختبر اليوم في جسد النازح

يوسف الغوث

ملخص

تتناول المقاله طبيعة العلاقة بين مصر والسودان بوصفها علاقة تاريخية عميقة تتجاوز مفهوم الجوار السياسي الحديث، إذ تشكلت عبر النيل كفضاء حضاري واحد سبق نشوء الدولة القومية، ما جعل من الارتباط بين الشعبين امتداداً طبيعياً لا مجرد تفاعل مصالح عابر.

يشير الكاتب إلى أن هذه العلاقة اتسمت عبر التاريخ بالجدل بين التقارب والتباين، إذ لم تفرز وحدة سياسية دائمة، لكنها أنتجت وعياً مستمراً باستحالة القطيعة، رغم إعادة صياغتها لاحقاً ضمن حدود الدولة الحديثة وما فرضته من سيادة ومصالح متمايزة.

يطرح الكاتب قضايا اليوم مثل مياه النيل والأمن الحدودي والاقتصاد ليست سوى امتداد لتاريخ طويل من التداخل، لكنها تُدار الآن ضمن أطر سياسية جديدة أفرزت توتراً لا يعكس ضعف العلاقة بقدر ما يعكس تحول أدوات إدارتها.

يختم بالتأكيد على أن احتواء مصر للنازحين السودانيين يعكس عمق هذا الامتداد التاريخي، حيث تحول الوجود السوداني في مصر إلى صورة حيّة للعلاقة المتجذرة، بما يجعلها علاقة مصير مشترك لا يمكن تفكيكها، مهما تغيرت الظروف السياسية.

ليست العلاقة بين مصر والسودان علاقة جوار تحده الخطوط، ولا تفاعلاً عابراً تسيره المصالح، بل هي في صميمها علاقة تجاوزت الزمن، واستعصت على الاختزال في معادلات الدولة الحديثة.

نشأت هذه العلاقة قبل أن تولد فكرة الدولة ذاتها، وتشكلت في بوتقة حضارية واحدة، كان فيها النيل ليس مجرد نهر يسقى منه، بل بنية وجودٍ، ومصدر معنىً، وعمود اتصال بين شعبين لم يعرفا الانفصال إلا حين فرض عليهما قسراً.

فالنهر في هذه العلاقة لا يقرأ بوصفه خطاً على الخريطة، بل تاريخاً واحداً، يربط الجنوب بالشمال،ليس في اتجاه الماء وحده، بل في مسار الوعي ذاته . فلا يفهم تشكل الهوية المصرية دون امتداداتها الإفريقية السودانية، كما لا يُدرك كيان السودان دون وشائجه التاريخية بمصر تداخلاً مستمراً بين التأثير والتأثر، والمركز والامتداد، والاستقلال والتكامل....

ولعل أهم ما يميّز هذه العلاقة أنها لم تكن قط علاقة تطابق، بل تحولت إلى علاقة جدل خصب،فما بين مصر والسودان تقارب يرافقه تباين،وتاريخ مشترك لا يلغي خصوصية كل طرف ....

في مراحل متعددة، من القديم إلى الحديث، تلاقت المسارات السياسية والثقافية بين البلدين منذ ممالك النيل الخالدة، إلى فترات الحكم المشترك في القرن التاسع عشر، وصولاً إلى الدولة الوطنية المعاصرة. ومع ذلك لم تفرز هذه المسارات وحدة سياسية مستقرة، بقدر ما أنتجت وعياً متصلاً بإمكانية الوحدة، أو على الأقل باستحالة القطيعة بين أبناء النيل...

إن ما تم إفرازه من وعي في زمن الدولة القطرية،دخل في مأزق مركب. فالدولة الحديثة بحدودها وسيادتها أعادت تعريف العلاقة من امتداد طبيعي إلى علاقة بين كيانين مستقلين، لكلّ منهما حساباته وأولوياته وتحالفاته. وهنا بدأ التوتر يظهر، لا لضعف العلاقة، بل لأنها صيغت من جديد في قالب لا يتسع مع ابعادها التاريخية.

فالقضايا المطروحة اليوم من مياه النيل، إلى الأمن الحدودي، مروراً بالتنافس الاقتصادي ،تبقى عبارة عن تجليات معاصرة،لعلاقة قديمة،تحاول أن تجد لنفسها لسانا يناسب راهنها،،

ومع ذلك، يبقى الثابت ،برغم كل التحولات أن العلاقة بين مصر والسودان لا يمكن فهمها بمنطق الصراع الضيق، ولا إدارتها بميزان المصالح الزائلة. لإنها علاقة بحكم الجغرافيا والتاريخ والمصير الواحد محكومة بالتداخل ، والتكامل والانصهار...

إن من أصدق تجليات هذا التاريخ الحي، أن نرى اليوم مئات الآلاف من السودانيين قد اتخذوا من مصر وطناً بديلاً، نزحوا إليها تباعاً لا كغرباء يطرقون باب جار، بل كأهل يعودون إلى عمق امتدادهم الحضاري.

ولم تكن مصر بالنسبة لهم مجرد بلد عبور أو ملاذ آمن، بل كانت احتواءً طبيعياً تولّد من تراكم وشائج القرون، فلم يشعروا فيها بالغربة، ولم تتعامل معهم وكأنهم حالة طارئة، بل تعاملت معهم كامتداد بشري لعلاقة لا تقبل القطيعة.

ولعمري ان هذا الاحتواء، الذي تمارسه مصر كدولة والمجتمع المصري كشعب، ليس فضلاً يُمنّ به، بل هو ترجمة عملية لوعي عميق بأن هذه العلاقة لم تكن يوماً مجرد سياسة، بل مصيراً مشتركاً يسكن التفاصيل في الشارع، وفي الجامعة، وفي المستشفى، وفي الحلم المشترك بعبور المحن...

فإذا كانت العلاقة بين مصر والسودان قد كتبها النيل وسجلها التاريخ، فإن احتواء السودانيين اليوم يثبت أنها ليست ذكرى في الكتب، بل حياة تُعاش الآن

والسؤال الذي يواجه شعبي مصر والسودان،لم يعد متعلق بارتبطهما،، بل بكيفية تحسين، إدارة هذا الارتباط في عالم يتغير بسرعة!!!

ان العلاقة بين مصر والسودان نموذجاً لعلاقة تتجاوز حدود الدولة القطرية دون أن تنكرها، وتستند إلى التاريخ دون أن تُحبس فيه، وتبحث عن المستقبل دون أن تقطع مع جذورها. فهي علاقة ود وأخاء واحترام متبادل،، وهي باختصار،، علاقة لا يمكن تفكيكها، لأنها لم تُبنَ أصلاً على ما يمكن تفكيكه.

فالنيل لا يزال يجري.

والنازح السوداني في قلب القاهرة ليس غريباً.

والتاريخ لم ينتهِ..

شكرا مصر ،شعب وحكومة،

الى اين المآل حين يطرد الجمال

مؤيد الأمين

ملخص

يرى المقال أن ما حدث للفنانين السودانيين في بورتسودان ليس مجرد إخلاء إداري، بل يعكس توجهاً لسلطة تعتبر الفن خطراً والجمال تهديداً، في بلد أنهكته الحرب وتُقاس مأساته بما يُقمع من أرواح حية لا بعدد القتلى فقط.

يعرض الكاتب معاناة الفنانين الذين أُجبروا على مغادرة أماكن لجوئهم دون بدائل، رغم أنهم نازحون فقدوا كل شيء، ما يكشف عن غياب الحس الإنساني وسياسات تضرب الفئات الأضعف بدل حمايتها.

يربط ما يحدث بسياق تاريخي أوسع من تهميش الفن في السودان منذ التسعينات، حيث جرى تضييق على الإبداع وإقصاء الثقافة لصالح خطاب الخوف، معتبراً أن ما يجري اليوم استمرار لذلك النهج.

يخلص إلى أن استهداف الفنانين هو استهداف لروح المجتمع نفسه، إذ يؤدي قمع الجمال والإبداع إلى ترسيخ العنف والجهل، ويطرح تساؤلاً حاداً حول مستقبل بلد يُطفأ فيه كل ما يمنح الحياة معناها.

في بلدٍ أنهكته الحرب، لم تعد المأساة تقاس بعدد القتلى فقط، بل بعدد الأرواح التي تُقتل وهي ما تزال حيّة. ما جرى أخيراً بحق الفنانين السودانيين في بورتسودان ليس مجرد قرار إداري بالإخلاء، بل إعلان صريح عن طبيعة سلطة ترى في الفن خطراً، وفي الجمال عدواً، وفي الإبداع تهديداً يجب اقتلاعه.

مجموعة كبيرة من الفنانين، تشكيليين وموسيقيين ودراميين، وجدوا أنفسهم فجأة أمام أمر إخلاء قسري للأماكن التي احتموا بها منذ اندلاع الحرب. هؤلاء لم يكونوا متجاوزين للقانون ولا طامعين في امتيازات، بل نازحين فقدوا بيوتهم ومدنهم، واحتموا بما توفر لهم من سقف يحمي أسرهم وأطفالهم. واليوم تُدفع بهم السلطة إلى الشارع، بلا بديل، بلا خطة، بلا أدنى حس إنساني.

هكذا تتصرف سلطة الأمر الواقع في بورتسودان: سلطة هلامية بلا شرعية أخلاقية، تمارس قوتها فقط على الأضعف. حين يموت الفنان، ويُهان المعلم، ويُسحق الطفل، يصبح السؤال أكبر من حادثة إخلاء؛ أي دولة هذه التي تحارب من يصنعون الحياة؟

الأزمة ليست فردية، وليست مرتبطة بمساكن مؤقتة. إنها امتداد تاريخي لمشروع طويل بدأ منذ تسعينات القرن الماضي، حين أغلق الإسلامويون المعهد العالي للموسيقى والمسرح، وضُيّق على المبدعين، وطُرد الفن من الفضاء العام، واستُبدلت الثقافة بالخوف، والوعي بالهتاف، والجمال بالقبح المنظم. ما يحدث اليوم ليس صدفة، بل حلقة جديدة في ذات السلسلة القديمة: تجفيف منابع الإبداع حتى لا يبقى في المجتمع صوت حر أو خيال قادر على الحلم.

السلطة التي تخاف الأغنية، تخاف الفكرة قبلها. والتي تطارد المسرحي والتشكيلي، إنما تحاول إعادة تشكيل المجتمع على صورتها؛ مجتمع بلا ذاكرة، بلا نقد، بلا حساسية إنسانية. فالفنان ليس مجرد صاحب موهبة، بل حامل معنى، وصانع وجدان، وشاهد على الحقيقة. ولذلك يصبح وجوده مزعجاً لكل نظام يعيش على الجهل والطاعة العمياء.

ما يحدث اليوم يبدو كأنه محاولة متعمدة لإذلال النموذج الجيد في المجتمع. فحين يُدفع الفنان إلى التشرد، ويتحول المعلم إلى ضحية، ينشأ الأطفال في بيئة ترى اللص بطلاً، والجاهل قائداً، والعنف طريقاً وحيداً للبقاء. بدلاً من أن يزرع الطفل ورداً أو يتعلم عزف لحن، يجد نفسه أمام عالم يُكافئ القسوة ويعاقب الجمال.

هذه ليست أزمة فن، بل أزمة إنسان. أزمة وطن يُطلب من مبدعيه أن يموتوا بصمت حتى لا يزعجوا ضجيج الفشل. فالسلطة التي لا تستطيع بناء مدرسة أو مسرح، تختار دائماً أسهل الطرق: هدم ما تبقى.

السودان اليوم لا يخسر الفنانين وحدهم، بل يخسر روحه. وحين يُطرد الجمال من الوطن، لا يبقى سوى الخراب سيداً للمشهد. والسؤال الذي يفرض نفسه بإلحاح موجع: إلى أين يُراد لهذا البلد أن يسير، إذا كان كل ما يضيء فيه يُطفأ عمداً؟

التشكيلية مُنى عثمان شوربجي:

لا أنتمي إلى مدرسة واحدة.. اشتغل على واقعية محمّلة بالرمز ليصبح الشكل مألوفًا والرسالة أعمق

حاورها: مجدي علي

ثمّة عوالم تُكتَب بالكلمات، وأخرى تُرسَم بالصبر واللون.. وهناك، في هذه المساحة الفاصلة بين التأمل والبوح، تتشكّل تجربة الفنانة التشكيلية منى عثمان أبو بكر شوربجي، إبنة ود مدني، سليلة البيئةٍ المشبّعةٍ بالثقافة والجمال، فتحت عينيها على الفن لا كهواية، بل كجزءٍ أصيل من نسيج الحياة. كان لوالدها، بما حمله من حضور ثقافي وإنساني، أثرٌ مبكر في تشكيل وعيها، قبل أن تمضي إلى دراستها الأكاديمية بكلية الفنون الجميلة، ثم تجارب مهنية ثرّة، حيث اتسعت رؤيتها وتعمّق اتصالها بالمشهد الثقافي..

وربما من المهم أن نقول في مدخل هذا الحوار بوضوح: إن الفن التشكيلي ظلّ، طويلًا، خارج دائرة الضوء الكافي، وأن كثيرًا من فنانيه - ومنهم منى شوربجي - حملوا تجاربهم بصبرٍ لسنوات، وشيّدوا منجزهم بطاقةٍ هادئة، دون أن يوازي ذلك حضورٌ إعلامي ينصف هذه الرحلات أو يقدّمها بما تستحق.. ومع ذلك، ظلّت منى، من بينهم، وفيّةً لطريقها، تمضي فيه بثباتٍ وإيمان، لا تساوم على رؤيتها ولا تنحرف عن صوتها الداخلي.

في تجربة منى، لا يبدو الفن منفصلًا عن الحياة؛ المرأة والطفولة والجمال ليست موضوعاتٍ مرسومة فحسب، بل مفاتيح لرؤية العالم، وللاقتراب من الإنسان في ضعفه وقوته، في ذاكرته وهشاشته. هنا، تصبح اللوحة أكثر من صورة: تصير أثرًا، وسؤالًا، ومحاولةً دائمة للاحتفاظ بما يتسرّب من بين أيدينا.

في هذا الحوار، نقترب من هذه التجربة كما هي: من بداياتها الأولى في ود مدني، إلى تشكّل وعيها الفني، وصولًا إلى أسئلتها اليوم، في زمنٍ مضطرب، حيث يظل الفن، رغم كل شيء، أحد أشكال النجاة:

- الفن ليس ترفًا، بل وسيلة للبقاء: يرفض العنف ويوثّق ما يستحق

- اللوحة عندي ليست إجابة.. هي سؤال مفتوح، والبحث عن اكتماله هو معنى الحياة

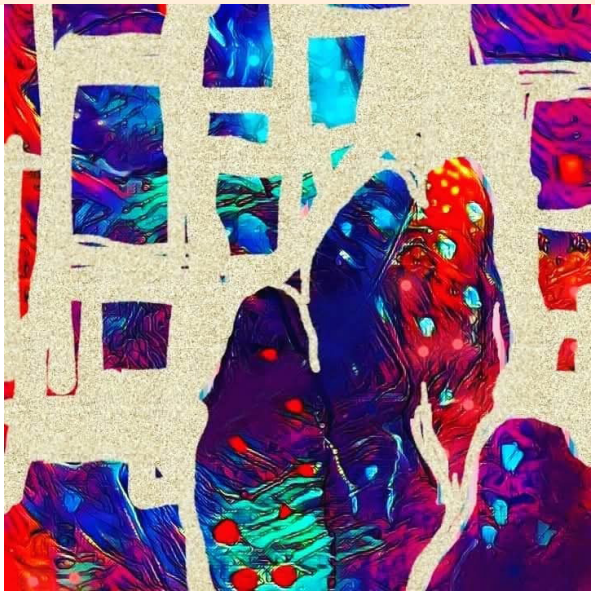

*** بعيدًا عن التعريفات والسير الذاتية الصارمة، من هي منى؟ كيف تعرّفين نفسك كامرأة وابنة وأم، وفنانة؟**

- أنا امرأة تتعلّم نفسها كل يوم، تتصالح مع هشاشتها، وتحتفي بقوّتها دون ضجيج. امرأة لا تدّعي الكمال، لكنها تحب أن تفهم، أن تشعر بعمق، وأن تترك أثرًا ناعمًا حيث تمر. وأنا ابنة ما زلت أحمل في داخلي تلك الطفلة التي كانت تنظر إلى العالم بدهشة، ابنة لذاكرةٍ طويلة، فيها الحنان كما فيها الأسئلة، وفيها الجذور التي كلما ابتعدتُ عدتُ إليها بشكلٍ آخر، أكثر وعيًا وربما أكثر امتنانًا.

وإن كانت الأمومة جزءًا من حياتي، فهي ليست فقط رعاية، بل إعادة اكتشاف للعالم بعيون أخرى. هي خوف جميل، ومسؤولية ثقيلة، لكنها أيضًا لحظات نقاء نادرة، تُعلّمني الصبر، وتُعيد ترتيب أولوياتي، وتجعل قلبي أوسع مما توقعت. وفي هذا كله، يظل الفن حاضرًا في داخلي، لأنه طريقتي لأفهم ما لا يُقال، لأرمّم ما ينكسر، ولأحتفظ بالأشياء التي يخطفها الزمن. في لوحاتي، أضع قلقي وحنيني وأسئلتي، وأحيانًا شيئًا من الأمل، حتى لو كان خافتًا. أنا كل هذه الأشياء معًا، وفي الوقت نفسه، لست أيًا منها بشكل كامل. أنا في حالة تشكّل دائم.. وهذا، ربما، هو التعريف الأقرب لي.

*** ونحن في مدني، دعينا نتوقف عند سيرة والدك الراحل عثمان أبو بكر شوربجي، خريج كلية غردون، مؤسّس جمعية الثقافة ومؤتمر الخريجين، عضو أوركسترا إبراهيم الكاشف، العلم في مدينة ود مدني. من كان هذا الرجل في بيتكم؟ وكيف تتذكّرينه؟**

- كان والدي رجلًا ودودًا رحيمًا ومتصوّفًا، صفات كانت ترافقه في المنزل كما في المجتمع. كان يصطحبنا لزيارة القباب والضرائح، ويشاركنا في الطبخ مبتكرًا أطباقًا جديدة، وكان يحكي لنا عن أوّل من عزفوا مع إبراهيم الكاشف في صالون بيت العائلة الكبير، وكان معه عبد الرحمن أحمد يوسف عساكر المعروف بـ»عبد الرحمن البوشي» والأمين كعويرة، وبالمناسبة هم الذين شجّعوا الكاشف على التوجه إلى الإذاعة في أم درمان. أتذكّر مرة حين رُشّح أحمد خير المحامي وزيرًا، كان والدي يشجّعه على قبول المنصب كوصية صديق، وكان الحوار بينهما عن بداية مؤتمر الخريجين، قالوا أن إسماعيل الأزهري جاء خصيصًا ليسأل من أين بدأ المؤتمر، هل من مدني أم الخرطوم؟، فأجاب والدي بمثال «وقع الحافر بالحافر»، في إشارة إلى الأثر المتزامن والمتدرّج للأحداث.

كان والدي أيضًا مؤيدًا متحمّسًا للتدريب المهني، مؤمنًا بأن التعليم لا يجب أن يقتصر على الأكاديميات، بل يهدف إلى إعداد أجيال مهرة في القطاعات المهنية. درّب في الورشة التلاميذ على الحدادة واللحام ومهارات أخرى، ومرّ على يده الكثيرون، ممّا جعل بيته مساحة تعليمية وثقافية متكاملة، تجمع بين الفن والحرفة والحياة.

*** ما الذي تركه والدك فيكِ من أثر لا يُمحى؟ ما الدروس التي غرسها فيكِ عن الفن، وعن المعنى، وعن الحياة؟**

- ظل والدي نقشًا خالدًا في حياتنا، وفي شخصيتي تحديدًا. تشرّبت من بساطته وبشاشته وانغماسه الصادق في الآخرين، تعلّمت منه الكرم والمحبّة وغرس فيّ حب السلام. لوحاتي حتى اليوم ما زالت تعكس ذلك الحب والسلام الذي

- الجهد الفني معزول بسبب تراجع المؤسسات، لكن جرأة الشباب تبشّر بالمستقبل

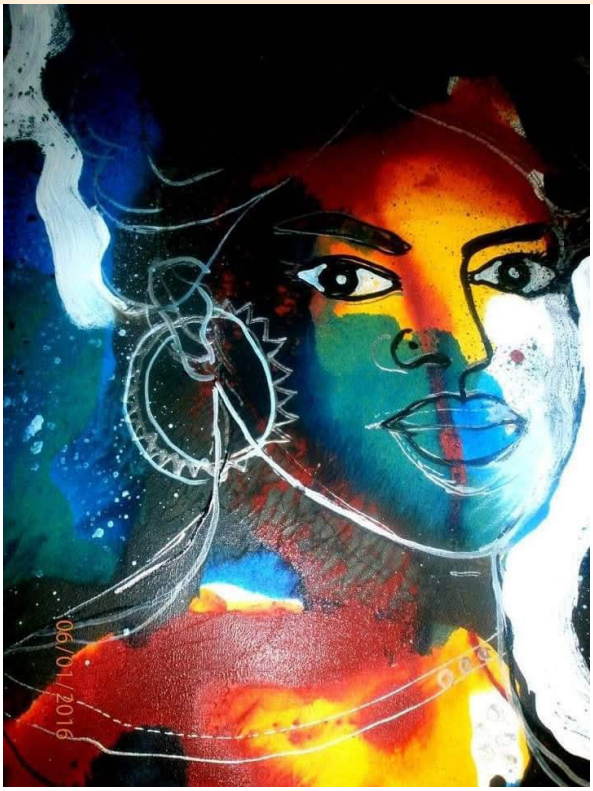

عاشه وعلّمه لنا. كان رجلاً فنّيًا بالفطرة، عاشقًا للتفاني والإتقان، يحمل الفن في عروقه، وكل ما يلمسه يتحوّل إلى لوحة، وهو مصمّم لوحة «حمام السلام» في ود مدني.. حتى شبابيك منزلنا صارت قطعًا فنية. علّمني الدقّة والصبر والنظر للأشياء بعين الفن والابتكار، وتجاوز المألوف بروح التجديد والجرأة.

*** كيف تسربت أجواء ود مدني، بثقافتها، ونقاشاتها الفكرية، وانغماس الأسرة في العلوم والفنون وحتى السياسة، إلى وجدانك؟ كيف أثر ذلك على تشكّل وعيك الفني والفكري لاحقًا؟**

- ود مدني كانت منارة للفن والثقافة ومهدًا لتشكيل وعيي الفني والفكري، وحتى السياسي. ولدت في حي القسم الأول، حيث للمسارح والفنون التشكيلية تاريخ يتردد صداه في الذاكرة، وكل زاوية تحمل عبق الإبداع. الحراك الثقافي الشعبي كان نابضًا بالحياة، من النشاطات الأدبية في شارع النيل إلى معارض الكتب، وقد غمرتني ألوان تشكيلية وتعبيرية ومسرحية شكّلت وعيي الذاتي والمجتمعي والفني، وتركت بصمات في شخصيتي وفي توقيعي كفنانة تشكيلية. نشأت في بيئة غنية بالحوار، والنقاشات الفنية والفكرية كانت جزءًا من يومياتنا، وفتحت لي نوافذ المعرفة والفن، ومع أسرة تهتم بالعلم والثقافة والشأن العام، تشكّل وعيي مبكرًا بأهمية الثقافة والفكر، وكان لذلك أثر عميق في رؤيتي الفنية وطريقة فهمي للحياة.

*** هل تتذكرين لحظة بعينها شعرتِ فيها أن الفن ليس مجرد هواية، بل قدر أو طريق لا رجعة عنه؟**

- نعم، كانت هناك لحظة فارقة، شعور داخلي عميق، حين ابتعدت عن الرسم وعدت إليه، أدركت أنني أعود إلى نفسي. فهمت أن الفن ليس هواية أمارسها في أوقات الفراغ، بل هو اللغة التي أتنفّس بها وأفهم من خلالها العالم، ومنذ ذلك الوقت صار الفن قدرًا وطريقًا أمشي فيه بكل وعي وشغف، حتى في لحظات الشك.

*** بعد التحاقك بقسم التصميم الإيضاحي بكلية الفنون، كيف أعاد التعليم الأكاديمي ترتيب أدواتك ورؤيتك؟ هل صقل موهبتك أم أدخلك في صراع بين الحس الفطري والمنهج الأكاديمي؟**

- لم يلغ التعليم الأكاديمي أدواتي القديمة، بل أعاد ترتيبَها بعناية. قبل الدراسة كنت أعتمد على الحس الفطري والتجريب الحر، أما الدراسة فعرّفتني على مفاهيم التكوين، العلاقات اللونية، السرد البصري، وكيف يمكن للفكرة أن تُبنى لا تُترك للصدفة. في البداية شعرت بصراع بين العفوية والقواعد، لكن مع الوقت أدركت أن المسألة ليست اختيارًا بين الاثنين، بل محاولة خلق توازن دقيق، فالحس الفطري هو البذرة، والمنهج الأكاديمي يمنحها شكلًا قابلًا للنمو والاستمرار.

*** عوالمك التشكيلية تحتشد بالمرأة والبراءة والجمال. ماذا تقولين عبر هذه الثلاثية؟ وكيف**

تصفين الفلسفة التي تقود يدك وأنتِ ترسمين؟

- في أعمالي، المرأة والطفولة والجمال ليست عناصر متفرّقة، بل لغة متكاملة تعبر عن رؤية إنسانية عميقة، فالمرأة تمثّل القوة والحنين والذاكرة، الطفولة رمز للنقاء والبدايات، والجمال النسغ الذي يحوّل المشهد العادي إلى تجربة شعورية متكاملة. الفلسفة التي تقود يدي هي التفاعل مع الحياة: التقاط اللحظة، حماية البراءة، والاحتفاء بما هو هش قبل أن يفنى، وكل خط ولون هو حوار بيني وبين الواقع وبين ما أريد أن يبقى حيًا في المشاهد.

*** الطفولة والرموز الإنسانية أيضًا ثيمات تتكرّر في أعمالك كأنها نداء داخلي. هل هي حنين شخصي، أم محاولة لإنقاذ ما هو هش في هذا العالم؟**

- الطفولة ليست مجرد مرحلة زمنية، بل حالة إنسانية أولى، نقية وصادقة. تحمل شيئًا من الحنين الشخصي، لكنها في جوهرها قراءة لواقع اجتماعي حيث البراءة مهدّدة، والرموز الإنسانية تتكرّر كتذكير ومقاومة، ومحاولة للحفاظ على ما هو هش في داخلنا قبل أن يكون في العالم.

*** على الرغم من الحضور الجمالي الواضح في أعمالك، كيف توفقين بين متعة العين وقلق المعنى؟**

- متعة العين ليست منفصلة عن قلق المعنى، بل هي المدخل إليه، فالجمال وسيلة لجذب المتلقي وفتح باب التأمل أمامه. أستخدم ألوانًا وتكوينات متوازنة، وأزرع داخلها توترات خفية في النظرات والإيماءات، ما يمنح العمل امتدادًا إنسانيًا وتجربة تتجاوز الإعجاب البصري إلى تساؤل داخلي.

*** المتأمل في لوحاتك يتساءل: هل أنتِ أقرب إلى الواقعية أم إلى الرمزية؟ وهل هذا الخيار متصل بالبيئة السودانية؟**

- لا أنتمي بشكل صارم إلى الواقعية أو الرمزية، بل أتحرّك بينهما بحرية، أشتغل على «واقعية مُحمّلة بالرمز»، الشكل مألوف لكنه يحمل معاني أعمق، والبيئة السودانية غنية بالمعاني، لذلك تفرض حضورها في الألوان والزخارف وملامح الوجوه والصمت، لهذا فإن المزج بين الواقعي والرمزي طبيعي وليس نظريًا.

*** لو طُلب منكِ أن تتوقفي عند أهم أعمالك ومشاركاتك، أيها تعتبرينه مفصليًا في مسيرتك؟ ولماذا ترك أثرًا خاصًا؟**

- معرضي الفردي في بابا كوستا بالخرطوم عام 2017 كان لحظة مفصلية، لم يكن مجرد عرض أعمال، بل إعلان عن صوتي الفني وتجربتي الإنسانية بكل هشاشتها وقوّتها، وبعض الأعمال التي تناولت ثيمة الطفولة والمرأة لاحقًا قرّبتني من جوهر ما أبحث عنه: البراءة المهدّدة والجمال المقاوم للقسوة.

*** اغتربت لسنين طويل، كيف كانت تجربة العودة إلى السودان بعد الغياب؟**

- كانت عودة إلى الذات، شعرت أن أعمالي تعود هي الأخرى من الغربة وتستعيد نبضها في بيئتها الأولى.

*** من خلال تجاربك المجتمعية، ومنها العمل مع الأطفال الصم، وعملك في (سوداناو) كيف تعمّق وعيك بأن الفن ليس ترفًا، بل وسيلة تعبير ومداواة وتواصل؟**

- مع الأطفال الصم، اكتشفت أن الفن لغة بديلة حين تعجز الكلمات، كان الرسم وسيلة للتعبير والتواصل وخلق مساحة آمنة للذات، وتعلّمت أن الفنان لا يخلق الجمال فقط، بل يخلق إمكانية للنجاة، وأن اللوحة قد تكون صوتًا لمن لا صوت له. تجربة سوداناو علّمتني أن الفن يعيش في حوار مع المجتمع، ومنحتني خبرة تنظيمية ومهنية مهمة في إدارة المشاريع.

*** في زمن الاضطراب الذي يعيشه السودان اليوم، ما الذي يستطيع الفن التشكيلي أن يفعله؟ هل هو شاهد، أم معترض، أم حارس للذاكرة؟**

- الفن يتحوّل بين هذه الأدوار الثلاثة: شاهد يلتقط اللحظة بصدق، معترض يرفض القبح والعنف، وحارس للذاكرة يحفظ ما قد يُمحى، إنه ضرورة إنسانية لمقاومة التلاشي.

*** كيف تنظرين إلى الحرب الدائرة اليوم؟ وهل تسلّلت إلى لوحاتك بصمت أو بغضب أم بحزن؟ وكيف أثرت في اختياراتك الجمالية والموضوعية؟**

- الحرب تسلّلت أحيانًا بصمت ثقيل في انكسار الخطوط أو الفراغات، وأحيانًا بغضب مكتوم أو بحزن شفيف في الوجوه والظلال، وقد أثّرت على اختياراتي الجمالية نحو مساحات أكثر توترًا ورموز مختزلة، وأثّرت موضوعيًا فأصبحت الأسئلة الإنسانية أكثر حضورًا من التفاصيل السردية.

*** هل تؤمنين بأن الفن قادر على الإسهام في ترميم ما تهدّم في النفوس؟ أن يكون مساحة لقاء بين المتشظّين، أو طاقة صمود في وجه الانكسار؟**

- نعم، الفن يخلق مساحة شعورية مشتركة للقاء المتشظّين، لغة بديلة حين تعجز الكلمات، وطاقة صمود تمنح القدرة على الاستمرار، ولو بخيط رفيع من المعنى.

* كيف تقيمين موقف الفنانين السودانيين اليوم؟ هل الحركة التشكيلية قادرة فعليًا على التأثير في الوعي العام، أم أنها ما تزال حبيسة المعارض؟

- الفنانون يقفون اليوم في لحظة صعبة لكنها

كاشفة، مع وعي متزايد بدور الفن، ومحاولات للخروج من دائرة النخبة عبر الوسائط الرقمية، لكن ما زال الوصول إلى الجمهور الأوسع تحدّيًا، لكن التأثير ممكن بالتراكم البطيء.

*** وأنتِ تنظرين إلى المستقبل، هل تفكرين في إدماج قضايا المجتمع وحقوق الإنسان بوعي أكبر في أعمالك القادمة، أم تفضلين أن يأتي ذلك عفويًا من الداخل؟**

- أنا لا أفصل بين العفوية والوعي، القضايا الكبرى حين تتجذّر بصدق تجد طريقها إلى العمل الفني طبيعيًا، فالصدق يحوّل القضية من شعار إلى إحساس حي.

*** منذ الثمانينيات وحتى اليوم، عاصرتِ تحوّلات كثيرة في المشهد التشكيلي السوداني. كيف تقرئين المسار؟ أين تطوّر، وأين تعثّر، وأين يقف؟**

- مسار مليء بالتحوّلات، ليس خطًا مستقيمًا بل موجات صعود وتعثّر، كان هناك حضور قوي للهوية ومحاولات لتأصيل لغة بصرية سودانية، وتطوّر التنوع والانفتاح على التجريب، لكن تراجع دور المؤسسات جعل الجهد الفني فرديًا ومعزولًا. رغم الانكسارات، المستقبل مفتوح، وهناك طاقات شابة تشتغل بجرأة، وأعوّل عليها لإعادة تعريف الفن السوداني بحرية واتصال بالعالم.

*** ما هي أبرز العقبات التي يواجهها الفنان السوداني اليوم؟**

- العقبات متداخلة، ماديًا ضعف التمويل وارتفاع تكلفة الخامات، مؤسساتيًا غياب البنية التحتية الثقافية، وجماهيريًا ضعف التفاعل والوعي البصري. هي أزمة مركّبة تجمع بين الاقتصاد والمؤسسات والثقافة والجمهور.

*** بعد ما خلّفته الحرب وتبعاتها، كيف يمكن للفن أن يسهم في إعادة رتق نسيج وبناء حس وطني؟**

- الفن يمكن أن يعيد نسج ما تمزّق بصمت، يستعيد الإنسان في جوهره، ويصبح مساحة لقاء وسردية جامعة لا تُقصي أحدًا، فالفن لا يوقف الحرب، لكنه يمنع الخراب من أن يكون القصة الوحيدة.

*** ماذا تريد أن تقول منى عثمان عبر الفرشاة واللون؟**

- أن الإنسان، رغم كل شيء، لا يفقد قدرته على الجمال، فاللوحة ليست إجابة، بل سؤال مفتوح، والبحث عن اكتماله هو معنى الحياة.

أجيال السودان وإهدار التعليم (9)

التعليم بين الحكاية والسياسة... كيف نعيد بناء المعنى؟

عثمان يوسف خليل

ملخص

ينطلق المقال من واقع تدهور التعليم في السودان، حيث أصبح غياب الطلاب وتسربهم وتراجع دور المعلم مشهداً مألوفاً، مؤكداً أن فهم الأزمة يتطلب تجاوز الحكايات الإنسانية إلى البحث في جذور الخلل البنيوي.

يرى الكاتب أن المشكلة أعمق من الظروف، إذ ترتبط بضعف "فكرة التعليم" نفسها بوصفها منظومة معرفة تنقل فهم المجتمع للعالم، وعندما تختل هذه الرؤية يفقد التعليم معناه ويتحول إلى إجراء شكلي بلا أثر حقيقي.

يناقش قضية مجانية التعليم، معتبراً أنها مبدأ ضروري لكنه فقد قيمته بسبب ضعف التطبيق، ما يستدعي دعماً حقيقياً يضمن الجودة، إلى جانب إعادة تأسيس شاملة للنظام التعليمي تبدأ من الطفولة وحتى التعليم العالي.

يخلص الكاتب إلى أن إصلاح التعليم يرتكز على تأهيل المعلم، وتطوير المؤسسات، ومراجعة السياسات، لكنه يظل مرهوناً بإرادة سياسية حقيقية، تدمج بين الفهم والتطبيق لبناء نظام تعليمي يعيد صياغة مستقبل الوطن.

في الحلقة السابقة، اقتربنا من وجوه الأزمة؛ طفلٌ خارج المدرسة، فتاة توقفت أحلامها، ومعلم يقاوم بصمت. كانت الحكاية واضحة: التعليم لم يعد حاضرًا في حياة كثيرين كما كان.

لكن الحكاية، مهما كانت مؤثرة، لا تكفي وحدها. لا بد أن نذهب خطوة أبعد، لنفهم: ما الذي يجعل التعليم ينهار بهذه السهولة؟ وأين الخلل الحقيقي؟ في الظروف... أم في الفكرة نفسها ؟

هنا نصل إلى نقطة أساسية: التعليم ليس مجرد خدمة، بل هو جزء من "نظرية معرفة" كاملة. أي كيف يفهم المجتمع العالم، وكيف ينقل هذا الفهم من جيل إلى جيل. وحين تختل هذه الرؤية، يصبح التعليم هشًا، قابلًا للانهيار مع أول أزمة.

التعليم الحقيقي، في جوهره، ليس نارًا تحرق من يقترب منها، بل ظلٌّ يستظل به الجميع. هو مساحة للأمان، للفهم، ولإعادة ترتيب العلاقة بين الإنسان والحياة. وإذا فقد هذا المعنى، تحوّل إلى عبء، أو إجراء شكلي بلا روح. ومن هنا، لا يمكن الحديث عن إصلاح التعليم دون مراجعة السياسات التي تحكمه.

أول هذه السياسات: مجانية التعليم.

المجانية، في أصلها، ليست شعارًا، بل التزام أخلاقي بأن لا يُحرم أي طفل من حقه في التعلم بسبب الفقر. لكن المشكلة ليست في المبدأ، بل في التطبيق. حين تُعلن المجانية دون توفير الحد الأدنى من الجودة، تتحول إلى وعد ناقص، يفقد معناه مع الوقت.

المطلوب ليس إلغاء المجانية، بل حمايتها عبر تمويل حقيقي، ورقابة، وضمان أن ما يُقدَّم داخل المدرسة يستحق أن يكون مجانيًا.

ثم نأتي إلى مسألة إعادة البناء.

التعليم في السودان اليوم لا يحتاج إلى إصلاح جزئي، بل إلى إعادة تأسيس حقيقية تبدأ من الصفر، أو تكاد. من مرحلة الطفولة المبكرة، وحتى التعليم العالي، يجب أن تكون هناك رؤية واضحة: ماذا نريد أن نصنع من هذا الطالب بعد كل هذه السنوات؟

وفي قلب هذه العملية، يقف المعلم.

لهذا، يصبح من الضروري إحياء معاهد التربية، لكن ليس بصيغتها القديمة، بل بأسس جديدة، تقوم على نظرية تعليمية حديثة، تربط بين المعرفة والتطبيق، وبين العلم والواقع.

اما هذه المعاهد يجب أن تنتشر في كل أقاليم السودان ومدنه الكبرى، لا أن تظل محصورة في مراكز محدودة. وأن تكون جاذبة للمتفوقين من حملة الشهادة السودانية، ممن يرغبون في دخول مهنة التعليم، عبر برامج تأهيل واضحة ومكثفة — لنقل عامين — تُخرج معلمًا حقيقيًا، لا مجرد حامل شهادة.

أما التدرج التعليمي، فيمكن الإبقاء عليه كما هو: 12 عامًا قبل الجامعة، لكن مع مراجعة عميقة للمحتوى، ولطريقة التقديم، وللغاية من كل مرحلة.

ولا يمكن تجاوز مسألة المعلمين الحاليين. فهناك تفاوت كبير في التأهيل والخبرة، بل وفي طرق التوظيف نفسها. من هنا، لا بد من مراجعة شاملة، لا بهدف الإقصاء، بل المعالجة: تدريب من يحتاج إلى تدريب، إعادة تأهيل من يمكن تطويره، ووضع معايير واضحة تمنع تكرار الأخطاء التي حدثت في السابق. هذا لأن إصلاح التعليم لا يعني فقط بناء جديد، بل أيضًا ترميم ما هو قائم.

في النهاية، ما بين الحكاية التي بدأنا بها، والسياسات التي نحاول رسمها، تتضح الصورة:

الأزمة ليست في نقص الحلول، بل في غياب الإرادة التي تجمع بين الفهم والتطبيق.

وفي الحلقة القادمة، يمكن أن نذهب أبعد، لنطرح سؤالًا أكثر جرأة:

هل يمكن أن ينهض التعليم في السودان دون استقرار سياسي؟ أم أن أحدهما شرط للآخر؟

لأننا، ببساطة، لا نكتب عن مدارس فقط... بل عن مصير وطن..ونعيد القولة الشهيرة

(العلم يرفع بيتاً لا عماد له
والجهل يهزم بيت العز والشرف)

النغم في ركام التفرقة..
هل نستعيد سودان عائشة الفلاتية وشرحبيل أحمد؟

أحمد عثمان محمد المبارك

ملخص

يستعرض المقال كيف شكّل الفن السوداني، خاصة في فتراته الذهبية، بوتقة جامعة صهرت التنوع العرقي والثقافي في هوية واحدة، حيث كان الإبداع هو المعيار الوحيد بعيدًا عن الانتماءات القبلية. وأسهم فنانون مثل عائشة الفلاتية وشرحبيل أحمد في ترسيخ وجدان وطني موحد يمتد من أقصى الشمال إلى الجنوب.

يشير الكاتب إلى أن هذا التماسك تعرض لتفكيك منهجي خلال حكم الإنقاذ، الذي اعتمد على إحياء القبلية والجهوية كأدوات سياسية، فتم إضعاف مفهوم المواطنة لصالح الولاءات الضيقة، وتحويل القبيلة إلى وسيلة للحصول على الحقوق والمكانة.

ويلفت إلى أن ذلك ترافق مع خطاب إعلامي وسياسي عمّق الانقسامات، وشكك في هوية بعض المكونات، مع تهميش متعمد للثقافة والفن، ما خلق فراغًا وجدانياً ملأته النزاعات والانقسامات، ليصبح التنوع مصدر صراع بدل أن يكون مصدر ثراء.

يخلص الكاتب إلى أن استعادة السودان الممكن تمر عبر إحياء الروح الوطنية الجامعة التي جسدها الفن، والعودة إلى قيم تقيس الإنسان بإبداعه لا بأصله، باعتبار ذلك مدخلاً لترميم الهوية واستعادة التماسك الاجتماعي.

يتمثل الوجدان السوداني كأحد أكثر النماذج فرادة في تشكيل الهوية عبر بوابة الفن، حيث كانت الموسيقى والطرب بمثابة البوتقة التي انصهرت فيها المكونات العرقية والثقافية المتباينة لتمتزج في هوية واحدة جامعة عرفت بالسودانوية. ففي عقود السودان الذهبية، كان الفن يمارس دور المصهر الاجتماعي بامتياز، فلم يكن المستمع حينها ينشغل بشجرة نسب شرحبيل أحمد وهو يبتكر روك النيل، ولم يتوقف أحد عند أصول عائشة الفلاتية وهي تلهب الحماس بوطنياتها، أو يستشعر الحزن الشفيف في صوتي رمضان حسن ورمضان زايد. لقد كان المقياس الوحيد هو الأداء والإبداع، حيث انتمى الفنان لجمهوره دون وسيط قبلي، وصاغت أغاني الحقيبة والأغنية الحديثة لغة عاطفية مشتركة وحدت الوجدان من نمولي إلى حلفا، لتصبح مؤسسة الفن رمزاً للمواطنة ولروح المدينة السودانية الصاعدة التي تذوب فيها الفوارق الضيقة.

إلا أن هذه المسيرة المتناغمة تعرضت لشرخ عميق ومنهجي خلال عقود حكم الإنقاذ، حيث أدرك النظام أن قوة السودانيين تكمن في نسيجهم الاجتماعي المتماسك، فانتهج استراتيجية مضادة قامت على ترييف المدن بدلاً من تمدين الريف، وعمل بجد على تفكيك الرابطة الوطنية لإحلال الولاءات القبلية والجهوية مكانها. ومن خلال سياسة فرق تسد جرى إحياء القبلية كأداة سياسية، فأصبحت القبيلة هي البوابة الوحيدة لنيل الحقوق والمناصب بدلاً من المواطنة، وتحولت الإدارة الأهلية إلى كيانات مسيسة تدين بالولاء للنظام، مما دفع الفرد للبحث عن الحمايه والرزق داخل إطار قبيلته لا دولته.

تزامن ذلك مع ماكينة إعلامية وسياسية مارست فرزاً عرقياً ومناطقياً حاداً، وصلت إلى حد التشكيك في سودانوية مجموعات كاملة كانت ركيزة أساسية في الفن والرياضة والسياسة. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل جرى ضرب الرموز القومية وإهمال الثقافة بدعاوى التوجه الحضاري، مما خلق فراغاً وجدانياً شوهته النعرات القبلية والفخر الأجوف بالأنساب على حساب الإنجاز الوطني. وما نشهده اليوم من استقطاب حاد واقتتال أهلي ما هو إلا الثمرة المرة لثلاثين عاماً من التجريف المنهجي، حيث تحول التنوع من مصدر ثراء إلى خنجر مسموم في خاصرة الوطن، وتآكل الانتماء للدولة لصالح الكيانات الجهوية والقبلية.

إن استحضار أسماء مثل رمضان حسن وعائشة الفلاتية في زماننا هذا يتجاوز مجرد الحنين إلى الماضي؛ إنه استدعاء لنموذج السودان الذي كان ممكناً، ذلك الوطن الذي يحتفي بالإنسان لإبداعه وقيمته المجردة لا لأصله وفصله. وتظل معركة استعادة الوعي القومي رهينة بإدراك حجم جريمة الهندسة الاجتماعية التي استهدفت تمزيق الروح السودانية، والعودة مجدداً لاستلهام تلك الروح التي تجعلنا نستمع للفنان بقلوبنا، دون أن نسأل عن قبيلته، مدركين تمام الإدراك أن صوته هو الصدى الحقيقي لتراب هذا الوطن بكل أطيافه وتعدداته.

اتفاقية تعاون دفاعي بين كينيا وفرنسا.. من المستفيد ولماذا الآن؟

ملخص

صادق البرلمان الكيني على اتفاقية تعاون دفاعي مع فرنسا في توقيت لافت، تزامن مع وصول قوات فرنسية إلى مومباسا لتنفيذ مهام تدريبية في الأمن البحري. ويعكس ذلك تسارع التقارب بين البلدين، خاصة مع التحضير لاستضافة قمة "أفريقيا إلى الأمام" في نيروبي بمشاركة دولية واسعة.

تسعى فرنسا من خلال هذه الخطوة إلى تعويض تراجع نفوذها في دول أفريقية فرنكوفونية طلبت انسحاب قواتها، عبر التمدد نحو دول غير ناطقة بالفرنسية مثل كينيا. في المقابل، تهدف نيروبي إلى تنويع شراكاتها العسكرية والاقتصادية وتقليل اعتمادها على الولايات المتحدة وبريطانيا.

شهدت العلاقة بين البلدين مسارًا متسارعًا خلال الأشهر الماضية، شمل توقيع الاتفاقية، وتكثيف التعاون التجاري، وإطلاق مبادرات اقتصادية، إضافة إلى دعوة كينيا لحضور قمة مجموعة السبع. غير أن الاتفاق أثار جدلًا داخليًا بسبب منح الجنود الفرنسيين امتيازات قانونية خاصة.

يأتي هذا التقارب في سياق جيوسياسي أوسع، حيث تمثل كينيا شريكًا مناسبًا لفرنسا بعيدًا عن إرث الاستعمار، بينما تسعى نيروبي لتعزيز موقعها كقوة إقليمية ومركز دبلوماسي في أفريقيا، وهو ما تعكسه استضافتها المرتقبة لقمة دولية كبرى.

مهدي الزغديدي

صادق البرلمان الكيني في 9 أبريل/نيسان الجاري على اتفاقية التعاون الدفاعي مع فرنسا، الموقعة في أكتوبر/تشرين الأول الماضي. وتأتي هذه الخطوة في توقيت بالغ الدلالة، إذ سبق التصويت البرلماني وصول 800 جندي فرنسي إلى ميناء مومباسا على متن 3 سفن حربية في 15 مارس/آذار الماضي، في مهمة تتمحور حول التدريب والتعاون في مجال الأمن البحري في المحيط الهندي.

ويُتوّج هذا التقارب بحدث تاريخي، إذ ستستضيف كينيا وفرنسا مشتركتين القمة الفرنسية الأفريقية «أفريقيا إلى الأمام» في نيروبي يومي 11 و12 مايو/أيار المقبل وهي المرة الأولى التي تُعقد فيها هذه القمة في بلد غير ناطق بالفرنسية. ومن المتوقع أن تستقطب أكثر من 5000 مشارك من رؤساء دول وحكومات وقيادات القطاع الخاص والمنظمات الدولية، حسب ما أفادت به وزارة الخارجية الكينية.

ماذا يريد كل طرف؟

تعيش فرنسا مرحلة تراجع في نفوذها التقليدي، فقد طلبت منها دول فرنكوفونية عديدة، بينها السنغال وكوت ديفوار وتشاد ومالي وبوركينا فاسو والنيجر، سحب قواتها وإخلاء قواعدها العسكرية. في مقابل ذلك، تبحث باريس عن موطئ قدم جديد في المنطقة، وجاء اختيارها لكينيا معبرا. فكما نقلت مجلة «أفريكان بيزنس» عن دوغلاس ييتس، أستاذ العلوم السياسية في المدرسة الأمريكية العليا بباريس تلخيصه للأمر أن الاتفاقية «جزء من المساعي الفرنسية للتوسع خارج مناطق نفوذها التقليدية في مستعمراتها السابقة»، وأن النفوذ الفرنسي العسكري بات مرحبا به بشكل متزايد في الدول التي كانت تحت الحكم البريطاني.

من جانبها، تسعى نيروبي من خلال تعميق علاقاتها مع فرنسا إلى تنويع تحالفاتها بعيدا عن الاعتماد التقليدي على شريكَيها العسكريين البريطاني والأمريكي، مع تعزيز روابطها التجارية، كما ذكرت المجلة. وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي كان الوجهة التصديرية الأولى لكينيا عام 2023، إذ استقطب 13,6% من إجمالي صادراتها.

محطات التقارب: مسار متسارع

سبتمبر/أيلول 2025: أعلن الرئيس الكيني ويليام روتو والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، عزمهما الاستضافة المشتركة لقمة «أفريقيا إلى الأمام».

أكتوبر/تشرين الأول 2025: وقّعت وزيرة الدفاع الكينية سويبان توا والسفير الفرنسي أرنو سوكيه اتفاقية التعاون الدفاعي في مقر وزارة الدفاع بنيروبي، لترسي إطارا منظما للتعاون في تبادل المعلومات الاستخباراتية والأمن البحري وعمليات حفظ السلام والتدريب والمساعدات الإنسانية.

مارس/آذار الماضي: أطلق المكتب الفرنسي للتجارة الخارجية دليل «ممارسة الأعمال في كينيا 2026، في حين أعلنت الحكومة الفرنسية تجاوز حجم التبادل التجاري بين البلدين حاجز 300 مليون دولار. أبريل/نيسان الجاري: استقبل الرئيس روتو السفير الفرنسي الذي سلمه دعوة شخصية من الرئيس الفرنسي ماكرون لحضور قمة مجموعة السبع التي ستنعقد في فرنسا في يونيو/حزيران القادم.

ولم يمر هذا التقارب دون اعتراض، فقد أثار بعض الكينيين قلقهم إزاء منح الجنود الفرنسيين امتيازات شبيهة بالحصانة الدبلوماسية، مما يعني أن العسكريين الفرنسيين المدانين بجرائم في كينيا لن يخضعوا للسجن داخل الأراضي الكينية، حسب ما جاء في ملاحظات بعض النواب أثناء المصادقة على الاتفاقية.

سياق جيوسياسي أشمل

ثمة معطى جوهري يمنح هذا التقارب أبعاده الحقيقية، فكينيا دولة تتكلم الإنجليزية ولا تربطها بفرنسا أي علاقات استعمارية تاريخية، وهو ما يجعلها الحليف المثالي لباريس في مرحلة إعادة بناء النفوذ الأفريقي، بعيدا عن الأثقال التاريخية التي أربكت علاقتها مع مستعمراتها السابقة. في المقابل، تجد نيروبي في هذا التحالف فرصة ذهبية لتعزيز مكانتها بوصفها مركزا دبلوماسيا واقتصاديا قاريا، وهو ما تجسّده رمزيا استضافة قمة تعقد لأول مرة في تاريخها خارج الدول الناطقة بالفرنسية منذ انطلاقها عام 1973.

المصدر: الجزيرة + الصحافة الأفريقية + الصحافة الفرنسية

ناسا حلّقت بالقرب من القمر، لكن خلف الكواليس علمها يعيش حالة فوضى

ملخص

قدّمت مهمة «أرتميس 2» صورًا مبهرة للأرض من الفضاء، لكنها تعكس مفارقة مؤلمة؛ فبينما تواصل ناسا استكشاف القمر، يتعرض علمها الداخلي لاضطراب عميق بسبب تخفيضات الميزانية والتدخلات السياسية، ما يهدد قدرتها على فهم كوكب الأرض نفسه.

تسرد الكاتبة تجربتها الشخصية داخل ناسا، حيث عملت عقدًا من الزمن قبل أن تستقيل ضمن موجة "هجرة عقول" واسعة شملت آلاف العلماء. وتصف بيئة عمل مضطربة، شهدت تسريحات، وغموضًا في التمويل، وإغلاق مرافق علمية، ما جعل البحث العلمي يعيش حالة من عدم اليقين والفوضى.

تكشف أن الضغوط السياسية لم تقتصر على التمويل، بل امتدت إلى توجيه أولويات الوكالة، مع تهميش أبحاث المناخ وإلغاء مناصب علمية مهمة، بالتوازي مع انتقادات رسمية لعمل العلماء واتهامه بالتسييس، رغم أن مهمتهم تظل قائمة على دراسة القوانين العلمية بعيدًا عن السياسة.

تحذر الكاتبة من أن العالم دخل بالفعل مراحل مبكرة من أزمة مناخية خطيرة، تتجلى في موجات حر وجفاف وحرائق متزايدة. وترى أن إضعاف البحث العلمي سيحرم البشرية من فهم هذه التحديات ومواجهتها، مؤكدة أن العلم ليس رفاهية، بل ضرورة لضمان مستقبل قابل للحياة.

بقلم كيت مارفل

لقد قدّمت رحلة «أرتميس 2» حول القمر، والمقرر أن تختتم يوم الجمعة، صورًا مذهلة جديدة لكوكبنا التُقطت من الفضاء.

تُذكّرنا هذه الصور بأن الأرض قد تغيّرت بشكل هائل منذ آخر مرة اقترب فيها رواد الفضاء من القمر عام 1972. وكذلك تغيّرت ناسا؛ فالتخفيضات في الميزانية، والفوضى، والتدخل السياسي، تهدد الآن العلم ذاته الذي يحفّز ويمكّن استكشاف الفضاء. يدعو طلب ميزانية الرئيس ترامب لعام 2027 إلى خفض يقارب 50 في المئة من ميزانية قسم العلوم في ناسا. قد نتمكن من مواصلة السعي نحو القمر، لكننا نفقد القدرة على فهم عالمنا نفسه.

عندما كنت صغيرة، كنت دائمًا أحلم بالعمل في ناسا، وبعد سنوات من الدراسة، تم توظيفي أخيرًا كعالِمة فيزياء بحثية. لكنني استقلت من عملي الشهر الماضي، منضمةً إلى أكثر من 10،000 من حاملي الدكتوراه في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات الذين غادروا الحكومة الفيدرالية منذ عودة السيد ترامب إلى السلطة. يمكن وصف ذلك بـ«هجرة العقول الأمريكية»، حيث أصبح العلماء الذين يدرسون السرطان والزراعة والتنبؤ بالطقس فجأة أهدافًا، أو ضحايا جانبيين، لهجمات سياسية.

عملت في معهد غودارد لدراسات الفضاء التابع لناسا كمتعاقدة، ثم كموظفة حكومية لمدة عشر سنوات، أدرس أفضل الكواكب على الإطلاق: الأرض. كانت مهمتي تحليل بيانات الأقمار الصناعية المتعلقة بالأمطار والسحب، وبناء نماذج للحالة الحالية والمستقبلية لكوكبنا. إن تتبّع التغيرات التي تطرأ على الأرض من الفضاء وضعني أنا وزملائي في مرمى إدارة كانت شديدة الحرص على حماية مصالح صناعة النفط والغاز. وبحلول شهر مارس، أصبحت الفوضى أمرًا دائمًا، وكانت الهجمات على عملنا تتصاعد فقط. عندها أدركت أن الوقت قد حان للمغادرة.

واصل فريقي في ناسا عمله بعد أن نجا من موجة التسريحات الأولية التي نفذتها «وزارة كفاءة الحكومة»، فقط ليتم إخلاؤنا من مكتبنا في مدينة نيويورك في شهر مايو دون سبب واضح. وباستسلامي لفكرة التنقل بين الأرائك في المكاتب، واصلت كتابة مقترحات المنح. تم تصنيف بعضها على أنها «قابلة للاختيار»، أي إنها كانت ستحصل على تمويل لو توفر المال. أما المقترحات الأخرى، فاختفت في ثقب أسود. لم نكن نعرف أين ذهبت الأموال.

وقد أضفى تقرير صدر في سبتمبر عن الديمقراطيين في لجنة التجارة والعلوم والنقل في مجلس الشيوخ الأمريكي مصداقية لما كنا نشتبه فيه أنا وزملائي: إذ كانت الوكالة تطبق بشكل غير قانوني طلب ميزانية الرئيس، الذي يتضمن تخفيضات في تمويل العلوم، بدلًا من انتظار موافقة الكونغرس على التمويل. وبحلول يناير، كان الكونغرس قد أقر ميزانية أعادت، إلى حد كبير، تمويل العلوم في ناسا. لكن ذلك لم يكن يعني أن الأموال أصبحت متاحة بسهولة للعديد من الباحثين مثلي.

كانت هناك شائعات بأن الوضع قد يتحسن، وكانت هناك شائعات بأنه قد يزداد سوءًا بشكل كبير. لم يكن أحد يعرف ما الذي يمكن توقعه، وهو أمر يبعث على السخرية، بالنظر إلى طبيعة عملنا.

ولم يكن عدم اليقين بشأن التمويل وحده ما يزعجنا؛ ففي مارس 2025، ألغت الوكالة منصب «العالِم الرئيسي»، الذي كان يشغله مؤخرًا باحث في علوم المناخ، في إشارة تنذر بسوء لمستقبل أبحاث علوم الأرض. وفي الاجتماعات العامة على مستوى الوكالة، سمعنا الكثير

عن القمر والمريخ، والقليل جدًا عن كوكبنا، وكأن العالم الوحيد القابل للحياة في النظام الشمسي أصبح فكرة ثانوية. كما واجه الباحثون الذين يدرسون الشمس والنجوم والكواكب والأقمار الأخرى اضطرابات وتخفيضات. وتم إغلاق مكتبة مركز غودارد لرحلات الفضاء التابع لناسا، وكذلك عشرات المختبرات، تحت ذريعة «إعادة الهيكلة». وكان القادة العلميون المهنيون الذين نعرفهم ونثق بهم يكافحون لتوجيهنا وسط هذا الاضطراب، بينما بدا أن رؤساءهم أكثر اهتمامًا بالتأكد من عدم استخدام أحد للضمائر في توقيعات البريد الإلكتروني، بدلًا من حماية العلم.

وكانت القشة التي قصمت ظهري بالنسبة لي عندما انتقد مدير ناسا، جاريد إسحاقمان، عملنا في مجلة ساينس في شهر مارس. فعندما سُئل عن تغيّر المناخ، قال إن «قيام ناسا بجمع العلماء ونشر أوراق علمية حول قضايا ذات طابع سياسي، سواء كان ذلك كارثة مناخية وشيكة أم لا، لا يخدم المهمة الأوسع لناسا».

والآن، بعدما لم يعد بالإمكان الخلط بين موقفي والرأي الرسمي للحكومة الأمريكية، أستطيع التحدث بحرية. إن علم المناخ ليس بطبيعته مُسيّسًا، مهما قالت الإدارة. لم يكن لدى أي من زملائي (ولا رغبة لديهم) في امتلاك سلطة صنع السياسات. كانت مهمتنا دراسة قوانين الفيزياء، التي تظل صحيحة بغض النظر عمّن هو في السلطة.

يمكن للعقلاء أن يختلفوا حول ما ينبغي فعله للحد من آثار تغيّر المناخ. لكن، بدلًا من مناقشة السياسات، اختارت الإدارة مهاجمة العلم نفسه. فقد ألغت فعليًا «التقييم الوطني للمناخ»، وأقالت باحثين في الإدارة الوطنية للمحيطات والغلاف الجوي، وتركت علماء ناسا في حالة من عدم اليقين. وهي تخطط الآن لتفكيك «المركز الوطني لأبحاث الغلاف الجوي»، وهو من أبرز مؤسسات علم الطقس والمناخ.

والحقيقة أننا دخلنا بالفعل المراحل الأولى من كارثة مناخية. فقد حطّمت درجات حرارة الربيع في غرب الولايات المتحدة أرقامًا قياسية. وفي حوض نهر كولورادو، يتفاقم الجفاف الشديد أصلًا بسبب انخفاض مستويات الثلوج في جبال روكي إلى مستويات قياسية. وقد تؤدي درجات الحرارة المرتفعة، والنباتات الجافة، وقلة الأمطار، إلى موسم حرائق مرعب.

ومن دون تخفيضات كبيرة في انبعاثات الغازات الدفيئة، فإن آثار تغيّر المناخ ستزداد حدة. ستُدمَّر المنازل والأعمال، وستصبح الأحياء غير قابلة للتأمين أو حتى غير صالحة للسكن، وستؤدي الاضطرابات في الغذاء أو سلاسل الإمداد إلى توترات. وفي نهاية المطاف، قد يضطر حتى مدير ناسا إلى الاعتراف بأن الوضع كارثي.

ومع تزايد الأدلة على أن المناخ أصبح أكثر اضطرابًا، لا تزال دراسة ناسا لكوكب الأرض تقدم قدرًا كبيرًا من الإعجاب: أقمار صناعية ترى المحيط بألوان مذهلة، وسجلات مُركّبة لمناخات الماضي، ونماذج عالية الدقة تُظهر الدخان والتلوث وهما يدوران في الغلاف الجوي. أشعر بالدهشة والذهول والامتنان لوجودي وسط هذا الجمال الذي يبدو خارج هذا العالم. ومن المستحيل ألا نرغب في معرفة المزيد.

ولدى البشر إمكانية الوصول إلى كل هذه المعرفة مجانًا بفضل ناسا. فقد كان هذا دائمًا جزءًا من وعد العلم الممول حكوميًا: الاكتشاف للجميع، والدهشة كتعهد بأن نصبح شيئًا أفضل وأعظم مما نحن عليه.

لا تزال وكالة NASA تحاول أن تُوجد فكرة الإلهام. ربما إذا—وعندما—تعود مهمة Artemis II بسلام إلى الأرض، سيُلهم ذلك جيلًا من الأطفال لرؤية عالمنا من الأعلى. ولكن في الوقت الراهن، تقوم ناسا بتقييد مسار البحث العلمي وتُضعف قدرتنا على رؤية كوكبنا وفهمه.

الجميع يستحق الفوائد التي يمكن أن يقدمها علم المناخ — فهم الحاضر، والقدرة على التخطيط للمستقبل، ومتعة التعلّم عن العالم، حتى وهو يتغيّر. ومن دون العلم، فإن الصور المذهلة للأرض من الفضاء ليست سوى صور جميلة. نحن جميعًا نستحق أكثر بكثير.

كانت الدكتورة مارفل، حتى وقت قريب، عالِمة أبحاث في معهد غودارد لدراسات الفضاء التابع لناسا.

المصدر: نيويورك تايمز

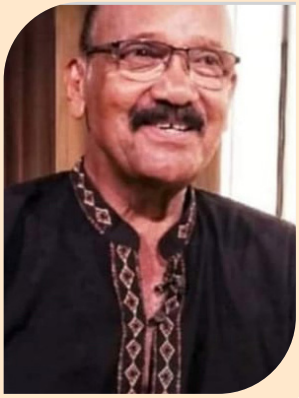

الإتجاه الخامس

كيف ننتخب البرهان ... رئيسا

د كمال الشريف

ملخص

يرى الكاتب أن الوصول إلى السلطة في السودان ظل تاريخيًا أمرًا يسيرًا لمن يمتلك القوة العسكرية، مستشهدًا بتجربة جعفر نميري الذي حكم لسنوات طويلة مستندًا إلى دعم نخبة من الأكاديميين والمثقفين. وقد ساهم هؤلاء في إنجاح مرحلته الأولى التي اتسمت بمشاريع وطنية وتنموية واضحة.

يشير إلى أن نميري، بحسب النص، انقلب لاحقًا على هذا المسار، حين غلّب الأيديولوجيا على المشروع الوطني، ما أدى إلى تصفية رموز فكرية بارزة وتراجع شعبيته داخليًا وخارجيًا، حتى فقد حلفاءه الأساسيين واضطر للارتماء في تحالفات أضعف.

يوضح أن نمط الحكم بعد 1985 لم يشهد تجديدًا حقيقيًا، بل استمر كامتداد لنفس الأفكار، مع تدخلات خارجية ومشاريع ذات طابع مصلحي، لا وطني، ما عمّق أزمات البلاد وأبقى السلطة في دائرة مغلقة.

وفي ختام الطرح، يحذر الكاتب من إعادة إنتاج نفس السيناريو، حيث قد تفرز الحروب قائدًا جديدًا وفق معايير قديمة، مؤكدًا أن السودان ظل عالقًا في لحظة تاريخية منذ انتفاضة أبريل 1985 دون تقدم حقيقي نحو تغيير جذري.

رؤساء السودان لا يعانون ابداً في أن يصبحوا زعماء
هذه نظرية قديمة
قالها جعفر نميري وكنت من الشباب الذي راقب حديثه يوماً ما من التاريخ
الرجل كان صادقاً في قوله لأنه كان يمتلك بندقية الكلية الحربية بتراثها الاستعماري ....الخواجاتي
قال يوما
سهل. جداً أن تصبح رئيساً للسودان
وكان هو نموذج لهذه المرونة والسهولة في أن يحكم البلاد 16 عاماً كان منها ثماني اعوام زعيماً بفضل جمهورية نبلاء السودان
جعفر بخيت
محي الدين صابر
عمر حاج موسي
منصور خالد
موسي المبارك
فرانسيس دينق
ابيل اير
جوزيف لاقو
حسن سآتي
محمد محجوب
بهاء الدين ادريس
والخ .. من كان في البلاد من شطار وأكاديميين وعلماء من الانقياء والناس المحترمة من مدن وبيوت وقبائل وتعليم
كانوا أصحاب علم وفكرة واولاد بلد
ولهذا نجحت فترته 8 سنوات الأولى من حكمه وكانت له تنمية ثورية وطنية خاصة ساعده فيها مفكرين ومتعلمين ومثقفين ووطنيين
كانوا الدفعة الثالثة من اولاد مؤتمر ا لخر يجين
نجح النميري في أن يقودهم بعسكرية الكلية الحربية المقدسة وترك لهم حريه العمل العام
كان من أولاد امدرمان كما يقولون
نجحت فكرته الأولى
كانت وطنية ومهنية
ونجح في بناء مشاريع ضخمه للبلاد
ولكنه انتكس في مرحلة الذهاب إلى باب التوبة على حساب وطن باكمله وكانت كل مشاريعه الشجاعة
تحت ايدولجيه أخرى
وأعدم المفكر برؤيتة الخاصة
محمود محمد طه
ويومها ...
كره النميري
حسن ساتي
وهاشم كرار
ونجيب نو الدبن
ومحمد راجي
واولاد كثر وبنات أيضاً كانوا يحملون افكار وكتب محمود في الميادين والشوارع والمقاهي والسينمات
ولهذا الامر
كرهته امريكا والغرب باكمله
واصبح غير مقبول
إلا من جماعة كانت تسعي للحكم بأي طريقة ولم يجد نميري حليفا له إلا هذه الجماعه
بعدان أضاع طلائعه وكتائبه ومشروعه الوطني الكامل من حنتوب للكلية الحربية لودنوباوي ومشواره الضخم في قتل التاريخ الفكري بدء من عبد الخالق محجوب وختاماً بمحمود محمد طه
واستعان بالمجموعة التي جاءت بمشاريعها الخاصه
ولم تنجح فيها حتى الآن
بفكره انها كانت ومازالت لاستثمار شخصي أو جماعة وليست وطن
وبدون ترتيب للتاريخ
تعاد الآن الفكرة ولكنها من محطة مغادرة النميري للسلطه
لم تجدد
ومن وقت الانتفاضه 85 التي اطاحت بنميري جاء بوش الاكبر بسوار الذهب وتاج الدين لحكم انتقالي تعلم امريكا من خلف الفكره
التي راودها وقتها عثمان عبد الله وبعض من وطنين الكليه الحربية
ولكنها كان مشروعاً استثمارياً خاصاً بافراد لحكم البلاد
وحتى الآن
وفكرة أن تكون هناك حرباً قذره ومدمره تحرق الأخضر واليابس
ويأتي من بعدها.
من يقود الانتصار بنفس المعايير التي كانت في 85 زعيماً جديداً
لكن السودان
وقف في 6 ابريل عام 1985
وحتى اللحظة

عِشْتُ في كمبالا

السرالسيد

ملخص

تأمل الكاتب في عنوان مقالته، مفضلاً عبارة «عِشتُ في كمبالا» على «كنتُ»، لما تحمله الأولى من معنى التفاعل والاندماج، لا مجرد المرور العابر. فالتجربة بالنسبة له لم تكن إقامة عادية، بل حياة مكتملة بتفاصيلها الإنسانية والاجتماعية.

يروي رحلته إلى كمبالا التي بدأ التعرف عليها منذ 2008، قبل أن تتعمق علاقته بها مع تكرار الزيارات، خاصة بعد التحاق ابنه بالدراسة هناك. ومع مرور الوقت، تحولت المدينة من محطة عمل إلى فضاء إنساني نابض، اكتشف فيه سحر المكان وتنوعه.

يصف ملامح الحياة اليومية في كمبالا، حيث المطر شبه الدائم، وثقافة الهدوء والهمس مقابل ضحكات عالية مميزة، إضافة إلى تجربة الطعام المحلي مثل «الماتوكي». كما يبرز إعجابه بالتسامح الديني واحترام التعدد، ما عزز لديه تقديراً عميقاً للمجتمع الأوغندي.

يتناول واقع السودانيين في كمبالا، الذين وجدوا فيها ملاذاً بعد معاناة في دول أخرى، ليشكلوا مجتمعاً متنوعاً وفاعلاً ثقافياً واجتماعياً. ويختتم باعترافه بأنه عاش تجربة ثرية وسط هذا التنوع، ممتناً لأوغندا وشعبها، ومعبراً عن أمله في وطن سوداني يسوده السلام والعدالة.

لبرهة ما، جال في خاطري أن يكون عنوان هذه المقالة (كُنْتُ في كمبالا)، لكنني سرعان ما استدركت أن كلمة (كُنْتُ) لا تفي بالتعبير عما أحس به فكان أن استبدلتها بكلمة (عِشْتُ)، فثمة مسافة نفسية أو هكذا شعرت بين (كنت)، وبين (عشت)، إذ بدت لي كلمة (كنت)، محايدة وجافة بعض الشئ، بينما بدت لي كلمة (عشت)، أدق تعبيراً عما أحس به، فهي حاملة لمعاني التعايش والعيش المشترك والحياة الفاعلة المتفاعلة، ولعل هذا ما فعلته أو كدت.

كمبالا التي في خاطري

بدعوة كريمة من مركز الخاتم عدلان للمشاركة في ورشة عمل، غادرت من مدينة عطبرة إلى كمبالا في 11 يناير 2024.. لم تكن هذه زيارتي الأولى فقد تعرفت على كمبالا منذ العام 2008 وتوالت زياراتي لها مع شبكة صيحة، ومنظمات أخرى. ولأن جميعها كانت زيارات عمل لم يتح لي أن أتعرف على هذه المدينة الساحرة، ثم توالت زياراتي لها خاصة بعد إلتحاق إبني محمد طالباً بجامعة (كافندش)، بتحفيز ودعم من الأصدقاء سبت اشولي، وعبدالباقي مختار «بقة»، وهالة الكارب، وعبدالمنعم الجاك.

مطر وهمس وضحكات مجلجلة وماتوكي

بتاريخ 3 أبريل 2024، نلت بطاقة اللجوء، فأصبحت على موعد مع المطر فالمطر في كمبالا يكاد أن يكون يومياً ولأنه كذلك مثّل سؤالاً قلقاً لاكثرية من السودانيين وفرض عليهم نوعاً من التصالح مع المطر والتعايش معها فبعد أن كنا نجري مع أول قطرة تفاجئنا في الطرقات تعلمنا أن نحمل المظلات ونلبس ملابس المطر وبعد أن كنا لا نخرج إذا توقعنا مطراً صرنا نتجول في صحبة المطر، وكما أن المطر بعض من علامات كمبالا الأساسية كذلك الهمس والضحكات المجلجلة بعض من هذه العلامات، فاليوغنديين في كمبالا نساءً ورجالاً واطفالاً عندما يتحدثون، في الونسة أو البيع والشراء أو حتيغ في المشاجرات بالكاد تستطيع أن تستبين ما يقولون فهم يتكلمون همساً و لا تجلجل أصواتهم/ن إلا عندما يضحكون، وكأن الضحكات المجلجلة في كمبالا بعضاً من زينة الشوارع وبلاغة التواصل الخلاق.. الضحكات في كمبالا ترقى لأن تكون واحدة من العلامات الثقافية لهذا الشعب الذي يعيش مدافعةً يوميةً من أجل صون الحياة وحيازتها... بين المطر والهمس والضحكات المجلجلة تذوق اكثرية من السودانيين الأكلات اليوغندية ك(الماتوكي)، وهي أكلة ترقى لأن تكون بمثابة الطبق الوطني الأشهر في أوغندا، وهي عبارة عن موز أخضر مشوي (غير حلو) يُطهى على البخار ويُهرس، وغالباً ما يُقدّم مع صلصة مع اللحم، السمك، أو الخضار.. لقد تذوقت طعام اليوغنديين، واكتشفت عبرهم قيمة احترام التنوع ولعل أكثر ما لفتني هنا احترام التعددية الدينية والمذهبية فالجميع يبشر بأفكاره علناً في الشوارع ووسائط الاعلام الحكومية والمستقلة كما وجدت مساجد للشيعة تجاور مساجد السنة، فتعاظمت دهشتي لبرهة ثم تذكرت أنني في حاضنة شعب افريقي، فهتفت، المجد لأفريقيا.

سودانيون من كل فج عميق

من الراجح أن اكثرية من السودانيين خاصة الأسر لم تكن يوغندا خيارهم الأول في اللجوء لكنها أصبحت خيارهم بعد ما وجدوه من تنمر واستبداد وعنصرية واستغناء من بعض الدول العربية فجاءوا علي حذر ليكتشفوا مع الأيام انهم حازوا علي الخيار السليم لتكون يوغندا وطنهم الجديد الذي يحترمهم ويحترمونه ليزداد توافدهم يوماً بعد يوم.. في يوغندا يعيش السودانيون في معسكر كرياندنقو للاجئين وفي مدن أخرى ككمبالا وسيتا وغيرهما... السودانيين الذي جاءوا كمبالا يمثلون جهات السودان الخمس، كما يمثلون اطيافاً من الأثنيات السودانية ومختلف المجالات فمنهم سياسيين ومثقفين ومهنيين وأصحاب أعمال خاصة، لذلك فهم يشكلون وجوداً فاعلاً في يوغندا يتبدي في حضورهم اليومي في المجالات كافة.

معالم وأعلام

هذه الوضعية للسودانيين بتنوعهم الثقافي والسياسي والمهني صنعت منهم مع مرور الايام قوة ووجوداً مغايراً له معالمه وأعلامه.. معالم يعبرون من خلالها عن همومهم الثقافية والسياسية، و عن أفراحهم واتراحهم ويتآنسون فيها وأعلام يسندونهم في السراء والضراء، فمن المعالم والتي لا تحصي يمكنني أن أذكر (عمارة

صندل) و معها مطعم الفردوس في وسط البلد و مقاهي ومطاعم حي وندقيا في كمبالا حيث تمثل هذه المعالم الثلاث أبجدية الامكنة في كمبالا فهي أول ما يتعرف عليه الوافد الجديد، ففيها يلتقي السودانيون للمؤانسة والتنسيق لما يريدون انجازه من تسوّق وغيره، ومن المعالم أيضاً مؤسسة طيبة برس، والمنظمة الافريقية، وآفروكوش، وديفولمنت هوب، ومطعم جدايل، ومطعم أميرة، ومطعم الشرق، ففي هذه المعالم وغيرها عقدت الكثير من الندوات والحوارات والورش ونوقشت أعقد القضايا السياسية والثقافية، واقيمت الإفطارات الجماعية في رمضان ومجالس العزاء، والحفلات الترفيهية وتدشين الكتب.

أما في الأعلام الذين قدموا نموذجاً باهراً للسوداني وللسودان وعلى كثرتهم اجدني ومن باب الامتنان والعرفان مضطراً لذكر بعضهم، الأكاديمي والسياسي د.عبدالناصر الفكي والدكتور خضر الخواض الذين كرسا وقتهما ضمن (لجنة وفيات كمبالا) في متابعة اجراءات موتي السودانيين من المشرحة حتى القبر، ود. عمرو عباس الذي ظل يقدم عصارة تجربته في العمل العام للأجيال الجديد دون كلل أو ملل، والاستاذ شمس الدين ضو البيت ذلك المثقف الملتزم، المراهن دوماً على المعرفة والاستقامة والنضال الرحيم، والدليلين في كل صغيرة وكبيرة للقادمين الجدد الاستاذ ضرار آدم والروائي فضيل احمد، والكاتب محمود الشين الذي فتح كوة للكتاب السوداني ومثل تحريضا ناعماً للكتاب على النشر والتدشين، ثم وبالطبع نصر الدين صندل، صاحب وكالة صندل للسفر والسياحة، الرجل الذي له عرق في خدمة الناس... والقائمة تطول.

إن كان من خاتمة لهذه المقالة العجولة، فهي اعترافي وبرغم قلة الحيلة احيانا، انني قد عشت حياة حية وعامرة مع السودانيين، واليوغنديين، وشعوب أخرى فقد سكنت مدينة تمور بالتنوع الانساني والحريات الشخصية حتى عودتي إلى السودان بتاريخ 15 فبراير 2026، كما سعدت بالتعرف على شباب ناهض من مختلف الاثنيات والتيارات السياسية لم التقيهم من قبل.. شباب لا يحلم الا بوطن واحد، ترفرف في جهاته الخمس رايات العدالة، والحرية، والسلام، منهم على سبيل المثال لا الحصر، الرشيد مصطفي، وبدوي ناصر، ونضال احمد، وعباس الخير، وبابكر ريزا، ومحمد الامين خراشي والنذير الصويم، وسلمي عبدالعظيم، وقاسم الطاهر، والطيب جلجامش، ومجاهد الدومة، والفاضلابي، ومحمد عصام المشرف... والقائمة تطول.

فشكرا يوغندا حكومة وشعبا، وشكرا للسفارة السودانية هناك.

جالسا فى النجم

خالد عمر

[6 ابريل
إلى ضِفافِ الحَقِّ حُلمَئذٍ المَساق
فكونوا أشدَّ من قطرةِ الماءِ
بقطرةِ الماءِ فى النَّهرِ التصاق
كونوا كالحقولِ البِكرِ
فى باطِنِ الأرضِ زلزلةً
وفى أولِ الماءِ انعتاق
كونوا ..
فما من غيركم أحدٌ
ليفهمَ شوقَنا
ويفهمَ كونَنا نظمٌ
من الطرقاتِ و الإنسانِ و الإشراق]

(النص)....

جالساً فى النَّجمِ
ليس كما يَشتَهي الشَّاعِرُ أو
يَستَحِي القديس
جالسا فى النجم مُتفيِّئاً ذاتي
وراضٍ بالكمال الثانوي فى بشريّتي
ولي من باطِنِ الأرضِ رِداءٌ
ومن طَرَفِ السماءِ قَمِيص
جالساً والنَّجمُ يوقِدُ في الأعالي روحَه دُرِّيةً
ويُضيئُني من جلسةِ الشهداءِ في حُزْنِ
القلوبِ البِكر في قِممِ المتاريس

يُضيئني ثم يتركني على قيدِ الوسامةِ
كالسؤالات المُشعَّةِ في عيونِ الملائكِ
قُرب نوافذ بيتيَ الأرضِي كالدَّم الثوريِّ
حين ينسلخُ الضَّحَى عن لُحمَةِ الأوقات ،
والغصونُ الغُرُّ فى شَجَرِ الكلامِ تصنُّ من
وَلَهٍ
لرؤيةِ الوعد المُجنح بالحقائق ، يُسْفِرُ شاهراً
ثِقَتي والشّموسُ تَمِيس .

جالساً في النَّجم كأنَّني في الأبجديةِ النبرُ
المضافُ
وفي اللغاتِ جميعِها الحَرفُ الرئيس
أتصفحُ الغيمَ - بالذائقةِ الطِّينيّةِ الفُصحَى -
عن سطرِ ماءٍ في الهواء السهلِ لم يُتل على
ظمأ الحقول اليابساتِ في أرفّ مكتباتِ
البحث،
اليانِعاتِ في مُخيلةِ الفِلاحةِ، في حُلمِ التراب
السَّرمديّ مُنَزَّهِ الرغباتِ في بَذخيَّةِ صَمتهِ
العفويّ بين منازلِ الشِّعرالحديث .

هذه ثقتي في غدٍ أنورٍ أدعوه من بطنِ صدى
الهتاف وظَهرِ قلبٍ أعسَرٍ سيشارك المَجهولَ
معرفةَ المَحَال الّتي
من خلفها تأتي إلى أذهانِنا صُوَرُ الغياب و
تفجأُ الآذانَ أصداءُ الأغاني الراعفات تحسُّراً
أبداً في غَمْرةِ العزفِ و اللَّحنِ الحَبيس.

هذه معرفتي بجيئَتِهِ الأكيدَةِ مُربكاً -
مِن هَولِ طَلعَتِهِ - سِعَةَ القِياسِ المُستَدِقِ
حَصافةً في الوصف ،
المُستميت سدىً في رهابِ القَصَدِيَّةِ المَفتُوح
المُستميت ولا يَطالُ ظِلالَ معنىً
أو يُحصِي بمِعياريَّة الظَّنِ أنفاسَ المَقِيس .

هذه لُغَتي،، أتَمَرآى بكَفِّي وأُبْصِرُ مِن بينِ
زَلزلةِ المخاوفِ أنني ملء الكواكبِ سيدٌ
والصولجان سَريحةٌ من همْسِ هَذى الأرض
تُوسعُ ظفرَ سيادتي وخزاً ،
تُفزِعُ بالصَّدى النَّاريِّ مسْكَنَتي
وتُشعِل وَجْدَ خطوي في بَلاطِ السَّهوِ ألسنةً
على عدميَّةِ الزَّعمِ و السَّعي الحَثِيث .

هذه لُغتي و مِنصَتي الكُبرى لأحلامٍ أؤلِفُها جالساً على كيفي وهي تألفُني كيفما اتفقَ الجلوسُ ... فأنا الجليس.
أنا التَّرقُب في الرؤى .. والتَّحنُنُ في الأغاني ..
انا الحُريَّةُ الما قبلُ .. قِتالي ضدَّ نفْسي ..
وأنا الحَريص ..
قائماً بالعدلِ بين الفلسفات
وهي تُوهِمَني بالقبولِ الرحب ، تُلهِمَني المزيدَ من حُلمِ البيوتِ المُقفَلاتِ القلب في وجهِ آثارِ الحياةِ الفائتة ،
الكاظماتِ العِشق و غارقاتٍ في كَثيفِ الإنعزال، طيِّعاتٍ في الأسى كالبيوتِ العادِيات و خَائِفات
والنوافذ في أعاليها مثل مَفاتِن الغيمات مُعلقاتٍ في الهواء و سَاهِماتٍ في البعيد، مُنكَّساتِ التَّوقِ ومُشرَعاتٍ ، مُشرَعات

وقائماً بالعدلِ بيني وبين نفسي ، قَد أُزكِّي فِكرةً مَقلوبةً أو رايةً مَثقوبَةً للموقفِ المَنسِي مِن بينِ المواقف
أُضحي حين أرفعُ حَولتي ورغائبي
بالَّذى قد يحَسِّنَ صُورَتي وهوَ يَنْقِلُها مِن إطارٍ عاطفيٍّ لإطارٍ بلشَفيٍّ لا يُحرِّرُها إذ يُعايِرُها بالزُّخْرُف العَقَدِيّ في أفكارِه وما تشابَه من تَفانِين الهَباء
فتَرَفَق أيُّها الثَّوري حين تأخذَني إليكَ بِدَفقةِ شارعٍ فرعيٍّ يَجْرِي كنهرِ الرُّوح قُربَ دمي
في وطنٍ أنتَ فيهِ خُيوطُ ضوءٍ في القراباتِ وثَريَّاتِ نَماء
أنتَ عرَّاقِيهُ البَلَدِيّ وثوبُ جارَتِهِ البَسيط ،
أنتَ أحرفُ صَوتِهِ التَّامات والنغمُ الإضافيّ
في كلماتِهِ حيثُ يَنطَلِق النِّداء
وأنتَ أحضان السَّماء

أيُّها الثَّوريُّ ، يا المَدَنيُّ ، يا العَفويُّ والشَّعْبي ، يا النَّبَويّ
وَفِّر دمَ السِّلميةِ الأَزكَى
لأجْلِ عَدُوٍّ كامِنٍ في وقتِنا الذَّهَبيّ
وهوَ يَعرِفُنا ، يَسْتَحِقُّ لقاءَنا السَّلميَّ بالفعلِ ويفهمُ التَّعبير
عَدَوٌّ يُناصَبُنا العَداءَ أصالةً عن نفسِهِ
لا الأرزَقِيّ الغاشِم النَّذْل الأجير

وَفِّر مَعاني النُّبْلِ في غَضَبِ البلادِ ودَمْعِ أُمٍ أقْدَس
حَفظَتَهُ في الشِّعرِ المُقاوِمِ و الكرامةِ والجمالِ الحُرِّ
نَذَرَتهُ للحُزْنِ الأُمُوميّ الأَمير

كثيرٌ بَهاءُ المَوكِبِ الضَّوئي على حُرَّاس فوضَى القُبْحِ في القَصْرِ المُفَخَّخِ بالرعونةِ أيَّها الثَّوريّ
ونَبْضُ قصيدَةِ الوَطَنِ الزَّكِيِّ على هذا (العَدُوَّ) كثير

فتَوحَد يا حبيب الشَّارعِ الواحد .. يا أحسن الأسماءِ في رَجْعِ الصَّدى الوطنيِّ .. يا عَديل السَّير يا أقوى الكمالاتِ يالمَدَنِيّ يا طيب التَّعبير
توحَّد قَبْلَ هذا التِّيه مُنتَبِهاً لموقِفِ خُطوتَينِ عَزيزَتين
فَتَنتهُما في الدَّرب نحو الفَجْرِ نَرجِسَةٌ ترآءَت مثل قوسِ الإفتِراق على أعتابِ تاريخِ المسير -
نَرجِسةٌ ترآءَت مثل سِيرين القديمةِ تفتِكُ بالسَّفائنِ حَيثُ تَضِلُّها في البحر ، فإن التِّيهَ في المرآةِ مِثل التِّيهِ في الصحراء أو في البحر .. التِّيهُ في موتِ الضَّمير

فتَنَتهُما وارتَجَّ المدى (أنا ذا) فصاحت خُطوة أولى : صباح الخير نجمة وقتِنا الذَّهبي
وضجَّت الأُخرى في تَعالٍ سافر : مساءالخير يا الثَّوريّ مساء الغير لاً التغيير
وتوقَّفَت كلتاهُما مفتونةً بجراحِها وبَراحِها... تَرَي في الخطوةِ الأُخرى خطايا الرَّفضِ والتَّخوين والتَّدمير
تراها في مَزايا الوقتِ مَنقَصَةً ستمحُوَ بالمُفارِقِ وجهَها وتُذهِب ريحَها
كلما أومَض شارِحاً وجهَ الطَّريقِ وكاشِفاً أسرارَهُ همسُ النَّشيد الحُرِّ في أُذنِ المَصير.

لكنها الثورةُ مَجمعُ الأصداءِ في مُتفرِّقٍ يَتَخطَّفُ الأوقات يذرُوها خارج الأوطانِ
كي يُبقِي على صِدقيَّة الإنسان في التَّوقيتِ و النَّفَسِ الأخير

من النصر إلى الاختفاء..

القصة الكاملة لهروب لاعبي منتخب إريتريا وظهورهم بطلبات لجوء

ملخص

بينما كانت الاحتفالات تعم بعثة المنتخب الإريتري عقب الفوز التاريخي على إسواتيني بنتيجة 2-0 في 31 مارس، كانت هناك خطة أخرى تُحاك في الخفاء. فبدلاً من العودة للاحتفال بالتأهل في أسمرة، اختار ثلاثة لاعبين وأربعة مسؤولين طريقاً مغايراً تماماً، لينتهي بهم المطاف بتقديم طلبات لجوء رسمية، في واقعة هزت الوسط الرياضي الاريتري.

نقلاً عن موقع فووت افريكا

بداية الحكاية

القصة بدأت عقب فوز منتخب إريتريا بنتيجة 2-0 على منتخب إسواتيني في 31 مارس، في مباراة أقيمت خارج الأراضي الإريترية بسبب عدم توفر ملاعب معتمدة، ضمن التصفيات التمهيدية المؤهلة إلى كأس الأمم الأفريقية 2027. وبينما كان الانتصار يفترض أن يشكل دفعة معنوية للفريق، سرعان ما تحوّل إلى نقطة بداية لأزمة غير متوقعة.

من الاحتفال إلى الاختفاء

بعد صافرة النهاية، اختفى سبعة من أعضاء الوفد الإريتري، في حادثة أثارت دهشة الجهاز الفني والإداري، وفتحت باب التساؤلات حول مصيرهم، خاصة في ظل تاريخ مشابه لعدد من اللاعبين الإريتريين الذين سبق أن اختاروا عدم العودة إلى بلادهم خلال مشاركات خارجية.

مدرب المنتخب، هشام يكن، عبّر عن صدمته من الواقعة، مؤكدًا أن الاختفاء جاء دون أي مؤشرات مسبقة. وأوضح في تصريحات إعلامية أن الجهاز الفني فقد الاتصال تمامًا باللاعبين، ولم يكن هناك ما يوحي بنيّتهم مغادرة المعسكر أو اتخاذ خطوة مماثلة.

لكن الغموض لم يدم طويلًا، إذ بدأت ملامح القصة تتضح تدريجيًا، مع تأكيدات من السلطات المحلية في إسواتيني بأن الأفراد السبعة تقدموا بطلبات لجوء رسميًا. ووفقًا للشرطة، فإن ثلاثة لاعبين وأربعة مسؤولين من الوفد توجهوا إلى مركز أمني في مدينة لوبامبا، حيث سلّموا أنفسهم وبدأوا الإجراءات القانونية.

وأوضحت متحدثة باسم الشرطة أن التوجه إلى الجهات الأمنية يُعد الخطوة الأولى لأي شخص يسعى للحصول على الحماية الدولية، في إشارة إلى أن العملية تسير وفق الأطر القانونية المعمول بها.

في السياق ذاته، أكد ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تلقي طلبات لجوء مكتوبة من المواطنين الإريتريين السبعة، ما يعزز الرواية الرسمية ويؤكد أن الخطوة كانت مخططة وليست عشوائية.

إقامة مؤقتة تحت الإشراف

وبحسب مصادر محلية، يقيم الأفراد السبعة حاليًا في منشأة رياضية في مدينة لوبامبا، الواقعة على بعد نحو 15 كيلومترًا من العاصمة مبابان، حيث يخضعون لإشراف السلطات في انتظار البت في طلباتهم.

كما أشارت تقارير إلى أن بعضهم يتلقى دعمًا من أقارب يقيمون بالفعل في إسواتيني، والذين سبق أن تقدموا بطلبات لجوء هم أيضًا، ما يعكس وجود شبكة دعم اجتماعي قد تكون ساعدت في اتخاذ هذا القرار.

شهادات من داخل محيط الحدث كشفت أن قرار اللاعبين لم يكن مفاجئًا بالكامل بالنسبة للبعض. فقد نقل صحفي كان حاضرًا المباراة أن اللاعبين عبّروا بشكل واضح عن نيتهم عدم العودة إلى بلادهم بعد نهاية اللقاء.

وقال الصحفي إن السبب الرئيسي وراء ذلك يعود إلى مخاوف مرتبطة بالخدمة العسكرية الإلزامية في إريتريا، والتي تُعد من أكثر القضايا حساسية في البلاد، وغالبًا ما تدفع الشباب إلى البحث عن فرص للهرب أو طلب اللجوء في الخارج. هذه الحادثة ليست الأولى من نوعها، إذ سبق أن شهدت الكرة الإريترية حوادث مشابهة خلال مشاركات دولية، حيث اختار لاعبون البقاء خارج البلاد بدلًا من العودة، ما يعكس واقعًا معقدًا يعيشه الرياضيون في ظل الظروف السياسية والاجتماعية.